وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم : تسيير المدينة

ميدان : علوم الأرض و الكون

فرع : تسيير التقنيات الحضرية

تخصص : تسيير مدينة

مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماستر

الموضوع:

أثر التوسع العمراني على السكن الريفي

- دراسة حالة مدينة أولاد دراج –
- ولاية المسيلة -

من إعداد الطالبة:

زين ياسين

تحت إشراف الأستاذة:

مزراق حدة

الموسم الجامعي 2014 / 2013

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الأولي	
1	مقدمة عامة	19
2	الإشكالية	21
3	الفرضيات	21
4	الأهداف	22
5	سبب اختيار الموضوع	22
6	سبب اختيار منطقة الدراسة	22
7	المنهجية	22
8	هيكلة المذكرة	23
	الفصل الأول : مفاهيم عامة	
	تمهيد	26
I	مفاهيم عن المدينة	27
II	مرفولوجية المدينة	27
1 – II	المخطط الشطرنجي	27
2 – II	المخطط الحلقي الشعاعي	28
3 – II	المخطط الخطي الشريطي	28
4 – II	المخطط العضوي	28
III	مفاهيم حول السكن	29
1 –	مفهوم السكن	29
2 –	المسكن	30

3 –	الإسكان	30
IV	أنواع السكن	30
1 –	السكن الفردي	30
2 –	السكن نصف الجماعي	30
3 –	السكن الجماعي	31
4 –	السكن الحضري	31
5 –	السكن الريفي	31
V	مفاهيم عن الريف	31
VI	مفهوم السكن الريفي	32
VII	أنواع السكن الريفي	33
1–	السكن الريفي التقليدي	33
2–	السكن الريفي الحديث	34
VIII	نشأة العمران الريفي	34
– أ	السكن المؤقت	34
– ب	السكن الدائم (القرية)	35
IX	العمران الريفي	35
X	ميادين البحث في العمران الريفي	37
XI	الجغرافية الريفية	39
XII	مشكلة الفصل بين القرى والمدن	40
1–	الأساس الإداري	41
2–	الأساس المبني على الحد الأدنى من السكان	41
3–	الحدود الاجتماعية	42

4–	أساس استخدام الأرض	42
5–	المعامل الريفي	43
XIII	العلاقة : المدينة / الريف	43
XIV	التوسع العمراني	44
XV	الامتداد العمراني	44
XVI	أنماط التوسع	44
1 –	التوسع العشوائي	44
1–1 –	التوسع التراكمي	44
2–1 –	التوسع المتعدد النوى	45
2 –	التوسع المخطط	45
XVII	أنواع التوسع	45
1 –	توسع خارجي	45
2 –	توسع داخلي " تكثيف "	45
XVIII	أسباب ودوافع التوسع	46
1 –	عوامل سياسية	46
2 –	عوامل اقتصادية	46
3 –	عوامل اجتماعية	46
XIX	عوائق التوسع العمراني	47
1 –	عوائق طبيعية	47
2 –	عوائق فيزيائية	48
XX	إيجابيات و سلبيات التوسع	49

XXI	اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية بالجزائر	50
XXII	أهم المتدخلين في تسيير السكن الريفي	52
•	الدراسات السابقة	53
1 –	الدراسة الأولى : السكن في المناطق الريفية بين التطلعات والإنتاج	53
2 –	الدراسة الثانية : مناطق المحتوى الريفي كمحور اتزان عمراني بين الريف والحضر	57
•	خلاصة	60
	الفصل الثاني : السياسة السكنية في الجزائر	
	تمهيد	62
I	ماهية السياسة السكنية	63
II	آليات السياسة السكنية	63
1 –	القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن	64
2 –	انشاء مؤسسات متخصصة	64
3 –	المزايا الضريبية والاعانات المقدمة من طرف الدولة	64
III	اهداف السياسة السكنية	65
1 –	الاهداف الاساسية للسياسة السكنية	65
2 –	الاهداف الاقتصادية للسياسة السكنية	66
3 –	الاهداف الاجتماعية للسياسة السكنية	66
IV	أهم المشاكل التي تواجهها السياسة السكنية	66

1 –	مشكل الاحتياطات العقارية	67
2 –	مشكل التمويل	67
3 –	مشكلة التموين	67
4 –	مشكل الإجراءات الإدارية	68
5 –	مشكل تنظيم المهن أو الوظائف	69
V	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	69
VI	مراحل سياسة الجزائر في السكن الريفي	72
1 –	وضعية السكن الريفي في عهد الاستعمار الفرنسي	72
2 –	قطاع السكن الريفي غداة الاستقلال	73
3 –	أهم إنجازات فترة 1962 – 1966	74
4 –	مرحلة المخطط الثلاثي 1967 – 1969	74
5 –	مرحلة مخطط الرباعي الأول 1970-1973	75
6 –	مرحلة المخطط الرباعي الثاني(1974 – 1977)	76
•	تعريف البناء الذاتي	76
7 –	مرحلة المخططين الخماسيين 1980 – 1989	77
8 –	مرحلةما بعد التحولات الاقتصادية 1990 – 1994	79
9 –	المرحلة الممتدة بين عامي 1995 – 2000	81

10 –	إعانات السكن الريفي المنتهجة بعد 2002	83
11 –	البرنامج الخماسي 2009/2005 .	85
12 –	12 / البرنامج الخماسي 2014/2010 .	86
VII	كيفية الحصول على السكن الريفي في البرنامج الخماسي 2014-2010	87
1 –	من بإمكانه الحصول على اعانة لبناء سكن ريفي	87
2 –	شروط الاستفادة من إعانة بناء مسكن ريفي	88
3 –	إجراءات الحصول على إعانة للسكن الريفي	88
4 –	مراحل تمويل الدولة لإعانة السكن الريفي	89
5 –	المراجع القانونية	90
6 –	هيكلة الحصول على السكن الريفي بالنسبة للمستفيد	91
•	الخـــــــــــــــــلاصة.	92
	الفصل الثالث : خصوصيات المجتمع الريفي	
	تمهيد	94
I	تعريف المجتمع الريفي	95
II	أهم الخصائص التي يتسم بها المجتمع الريفي	97
III	طبيعة المجتمع الريفي الجزائري	99
1 –	المجتمع الريفي قبل الاحتلال الفرنسي	99
2 –	طبيعة المجتمع الريفي في الفترة الانتقالية	100

1-2 –	الجانب الاقتصادي	101
2-2 –	الجانب الاجتماعي	101
أ –	نسق العلاقات الاجتماعية	101
ب–	النسق القيمي	101
IV	مراحل تطور البناء العائلي في الريف	102
1 –	البناء العائلي في المجتمع الريفي اثناء الاحتلال الفرنسي	102
2 –	البناء العائلي في المجتمع الريفي في الفترة الانتقالية	103
V	خصائص العائلة الريفية في الجزائر	105
1 –	الارتباط بالأرض والحيوان	105
2 –	خاصية الزواج كواجب اجتماعي	106
3 –	الحياة الاجتماعية والمحافظة على التقاليد	106
4 –	خاصية التفرقة بين الجنسين	107
VI	الأدوار التي يمثلها أفراد المجتمع الريفي	107
VII	بعض المشكلات التي تواجهها العائلة الريفية في الجزائر	108
1 –	مشكلة التعليم	109
2 –	مشكلة العمل	109
3 –	مشكلة بعض السمات النفسية المشتركة	109
VIII	الوظائف التي لعبتها العائلة في الريف الجزائري	110
1 –	الوظيفة الانجابية	110
2 –	التنشئة الاجتماعية	111
3 –	البناء والتعمير	111
4 –	الوظيفة الاقتصادية	112

IX	الطبيعة الاجتماعية للريف الجزائري بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي	113
X	خصائص المجتمع المحلي الريفي لمنطقة اولاد دراج	115
1 –	الأصول الإثنية	115
2 –	الخصائص الاجتماعية لمنطقة أولاد دراج	117
•	خـــــــــــلاصة	120
	الفصل الرابع: المعالجة التحليلية	
	أولا : المعالجة التحليلية لمدينة المسيلة	122
I	تقديم المدينة	122
1 -	الموقع الجغرافي	122
2 -	الموقع الإداري	122
II	الدراسة السكانية	126
	الخصائص السكانية	126
III	الخصائص العمرانية	128
1 –	الطرق المهيكلة للمدينة	128
2 –	اهم الطرق المهيكلة للمدينة	128
3 –	الطبيعة العقارية	130
1 – 3 –	أراضي ملك للدولة	130
2 – 3 –	أراضي ملك للبلدية	130
3 – 3 –	أراضي ملك للخواص	130
4 –	السكن	130

5 –	التجهيزات	132
	ثانيا : المعالجة التحليلية لمدينة أولاد دراج	
IV	تقديم المدينة	133
1 –	الموقع الإداري	133
2 –	الموقع الجغرافي	133
V	التجمعات السكانية	133
VI	تطور ونمو مدينة أولاد دراج	135
1 –	الدراسة التاريخية	135
•	مراحل تطور ونمو المدينة	135
2 –	الدراسة الطبيعية	138
1 – 2 –	التضاريس	138
2 – 2 –	الدراسة الجيولوجية	139
3 – 2 –	المناخ	139
4 – 2 –	طبوغرافية مجال الدراسة	142
VII	الدراسة السكانية والاقتصادية	142
1 –	الخصائص السكانـــــية	142
1 – 1 –	التطور السكاني	142
2 – 1 –	التركيز الحضري	143
3 – 1 –	تقديرات السكان	145
4 – 1 –	الخصائص السكانية	145
2 –	التركيب الاقتصادي للسكان	147
3 –	البنية العامة للمدينة	148

1 – 3 –	دراسة الإطار المبني	148
2 – 3 –	السكن	148
VIII	مراحل التطور العمراني للتجمع الرئيسي	149
IX	أنماط السكن	152
1 –	السكن الفردي	152
2 –	السكن الجماعي	152
3 –	المرافق والتجهيزات	153
4 –	دراسة الإطار غير المبني	157
1-4 –	دراسة مختلف الشبكات	157
أ –	شبكة الطرق	157
ب –	البنيات التحتية	159
2–4 –	المساحات الخضراء والمساحات الحرة	160
3-4 –	العوائق الموجودة بالتجمع الرئيسي	161
	الطبيعة القانونية للعقار بالمدينة	161
X	السكن الريفي ومميزاته الهندسية لمنطقة الدراسة	163
1 –	الشكل الخارجي للمساكن	164
2 –	التصميم الداخلي للسكن الريفي	167
XI	أنماط السكن الريفي وأوجه المقارنة لمنطقة التجمع الرئيسي لأولاد دراج	170
1 –	المقارنة	171

1-1 –	المباني التقليدية للسكن الريفي	171
2-1–	المباني الحديثة للسكن الريفي	174
2 –	التحقيق الميداني	177
3 –	نتائج التحقيق الميداني	179
4 –	تحليل الفرضيات	180
	خاتمة	181
	الاقتراحات العملية للسكن الريفي	182
	المراجع	183
	الفهارس	188

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الأول : مفاهيم عامة	
	الفصل الثاني : السياسة السكنية في الجزائر	
01	برامج السكنات الريفية من 1967 - 1969	75
02	برامج السكنات الريفية من 1970 - 1973	76
03	برامج السكنات الريفية من 1974 - 1977	77
04	نسبة السكان الحضريين والريفيين للفترة الممتدة من سنة 1962 إلى 1989 .	78
05	برنامج تقديم المساعدات المالية للسكن الريفي لسنتي 1993 – 1994.	80
06	الإعانات المالية المقدمة في إطار دعم السكن الريفي لفترة 1995 – 2000	82
07	) برنامج حصص السكن الريفي قبل 1999 في بعض بلديات ولاية المسيلة	82
08	برنامج السكنات الريفية الموزعة بين عام 2001 - 2002	84
09	برنامج حصص السكن الريفي للخماسي الاول 1999 – 2004 في بعض بلديات ولاية المسيلة	84
10	برنامج حصص السكن الريفي الخماسي الثاني 2005 - 2009 في بعض بلديات ولاية المسيلة	86
11	برنامج حصص السكن الريفي الخماسي الثاني 2005 - 2009 في بعض بلديات ولاية المسيلة	87
	الفصل الثالث : خصوصيات المجتمع الريفي	
01	يبن نمو سكان الريف .	104
	الفصل الرابع: المعالجة التحليلية	
01	معدلات نمو السكان لبلدية المسيلة.	126
02	التطور السكاني لمدينة المسيلة من سنة 1966م إلى 2005م	127

03	الزيادة السكانية آفاق 2028/2008.	127
04	يبين شبكة الطرق بولاية المسيلة . سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات2013	125
05	مؤشرات قطاع السكن لسنوات 1999، 2009، 2012 ، 2013	131
06	مختلف التجهيزات ونسبها.	132
07	معدلات التساقط والحرارة	140
08	تواجد الجليد بدلالة عدد الأيام	141
09	بلدية أولاد دراج: النمو السكاني (1987-2008):	142
10	معدلات التركيز الحضري لبلدية أولاد دراج	144
11	معدلات التركيز الحضري لبلدية أولاد دراج	145
12	التركيب العمري والنوعي لسكان بلدية أولاد دراج	146
13	جدول الشغل والبطالة 2008	147
14	توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي	148
15	تجهيزات تعليمية وتربوية.	153
16	تجهيزات صحية بالمدينة	154
17	التجهيزات الإدارية والأمنية بالمدينة.	155
18	التجهيزات الإدارية والأمنية بالمدينة.	156
19	يوضح عدد التجهيزات الثقافية والترفيه والرياضة:	157
20	نتائج التحقيق الميداني	178

فهرس الخرائط

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الأولي	
	الفصل الأول : مفاهيم عامة	
	الفصل الثاني : السياسة السكنية في الجزائر	
	الفصل الثالث : خصوصيات المجتمع الريفي	
	الفصل الرابع: المعالجة التحليلية	
01	**موقع لولاية المسيلة من الجزائر**	123
02	**موقع ولاية المسيلة من الولايات المجاورة لها.**	124
03	**موقع مدينة المسيلة من باقي بلديات الولاية .**	125
04	**تبين شبكة الطرق لولاية المسيلة**	129
05	**موقع مدينة اولاد دراج من ولاية المسيلة.**	134
06	**التجمع الحضري الرئيسي أولاد دراج –مناطق التوسع–**	150
07	**عوائق وإمكانيات التوسع للتجمع الرئيسي**	151
08	**الطبيعة العقارية للأراضي بمدينة أولاد دراج**	162

فهرس الصور

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الأولي	
	الفصل الأول : مفاهيم عامة	
	الفصل الثاني : السياسة السكنية في الجزائر	
	الفصل الثالث : خصوصيات المجتمع الريفي	
	الفصل الرابع: المعالجة التحليلية	
01	توزيع السكنات الجماعية والفردية للتجمع الحضري الرئيس لبلدية أولاد دراج .	153
02	توضح شبكة الطرق المهيكلة للتجمع الرئيسي لبلدية أولاد دراج	158
03	مساكن ريفية حديثة مبعثرة بالمنطقة	166
04	تموضع مناطق السكن الريفي من التجمع الرئيسي لبلدية أولاد دراج	170
05	بناء ريفي تقليدي	173
06	بناء ريفي حديث	174

فهرس البيانات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الأولي	
	الفصل الأول : مفاهيم عامة	
	الفصل الثاني : السياسة السكنية في الجزائر	
	الفصل الثالث : خصوصيات المجتمع الريفي	
	الفصل الرابع: المعالجة التحليلية	
01	نسبة الشغل والبطالة .	140
02	المنحنى البياني للجليد	141
04-03	تطور ونمو السكان	143
05	نسبة التركيز الحضري	144
06	التوزيع العمري للسكان	146
07	المنحنى البياني للتساقط	147

مقدمة عامة

إن الواقع يفرض نفسه اليوم و الريف والمدينة هما عنصران لجسم واحد فكل تخطيط لابد أن يأخذ بعين الاعتبار معطيات الوحدتين بنظرة شاملة ومتكاملة ، حتى توزع الأدوار وفق المستويات لكل عنصر من عناصر التوسع العمراني.

فالمشاكل التي تتخبط فيها المدن بصفة عامة لا يجب البحث عنها داخل المدينة بل خارجها ، لأن المدينة ليست عنصر يتحرك بمعزل عن باقي العناصر بل عنصر يتفاعل مع محيط له حدود قريبة ومتوسطة وبعيدة ، ووضعها ما هو إلا جزء من المستقبل المتغير يمكن التحكم فيه من خلال التخطيط العمراني المنسجم مع واقع مجال البحث بكل المؤسسات البشرية حسب الترتيب السلمي الديمغرافي والوظيفي ، وحسب مساحة الإشعاع لكل مركز من مراكز التوسع العمراني ، كما أن غلاء المعيشة في المدن الكبرى من جهة ورخص السكن وتوفره في الريف من جهة أخرى أدى إلى هجرات عكسية من داخل المدن إلى القرى الهامشية الواقعة بالقرب من الكتلة السكنية للمدينة ، وهذا ما يبرر الحركة الدولية بين الريف والحضر للدراسة أو العمل ، وما ينتج عن ذلك من تشابك في حركة النقل والازدحام والاختناق المروري على مداخل المدن الكبرى بسبب وجود التكتلات السكنية الريفية الملتصقة بالمدينة من جزء التوسع العمراني للمدينة.

كما يمكن ملاحظة «أن أغلبية البؤر العشوائية بالمدن العواصم هي في الحقيقة عبارة عن وحدات ريفية اندمجت في النسيج العمراني للمدينة مع مرور الزمن ، وهذا ما يعرقل مشاريع التخطيط الحضري ، أضف على هذا أن البناء على الأراضي الزراعية بدون الأخذ في الاعتبار للخطة العمرانية للمدينة قد أضاف إلى المدينة مساحة عمرانية جديدة لا تتحمل طاقة الخدمات الموجودة .كما إن عدم الاهتمام و الإهمال أدى إلى تغير التركيب الاقتصادي للسكان ،وهذا يتضح في الأنشطة الاقتصادية لسكان ضواحي المدينة ، حيث تقل بشكل ملحوظ نسبة السكان العاملين في الأنشطة الزراعيـــة في القرى المحاذية للمدينة».(**إبراهيم سيد إبراهيم محمد عسكورة ، ص.3 – 4**)

ومن الطبيعي أن ينجم العديد من المشاكل من جراء البناء على الأراضي الزراعية منها مشكلة تعريف الريف والحضر ، فالقرية التي التصقت بالمدينة بسبب الزحف العمراني وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الكتلة السكنية هل هي جزء من الحضر ؟

فأحيانا كثيرة تنضم بعض القرى التي التحمت بالمدينة بشكل إداري ، وهنا تصبح إداريا حيزا حضريا ولكنها في الواقع ريفية بكل معاني الكلمة ، أنماط المباني وأنشطة السكان والبنية التحتية وشبكة الشوارع الضيقة وغيرها من السمات .

ومن المشاكل التخطيطية تأتي مشكلة تداخل الهوامش والأهداب العمرانية عن مألوف المدينة وهي تتمثل في صفة قانونية واضحة لشروط البناء ، حيث إن تلك الهوامش مازالت تحسب على أنها جزء من الريف .

كما عرفت المدن الجزائرية تحولا حاصلا على مستوى المراكز المرتبطة عموما بتحضر البلاد ، وحياة العلاقات الاجتماعية ، بمعنى آخر مرتبط بالتغيرات الاجتماعية و الإدارية لكل مركز ، مما جعل نمو هذه المراكز ليس بنفس الوتيرة ، فقد تحول الكثير منها إلى مراكز حضرية أعطت ميلاد لمدن صغيرة تم إدماجها في الشبكة العمرانية ، وأخرى شبـــه حضرية أعطت ميلاد لتجمعات ثانوية ، هذه الأخيرة ازداد ارتباط المجال الريفي بها لأنها الأقرب إليه والمتواجدة ضمنه ، وهي تختلف من حيث إطارها الطبيعي ، ودرجة نموها ليست متشابهة في نوعيتها واتجاهاتها ، لقد اتخذت اتجاهات مغايرة أثرت على الطابع الريفي والفلاحي للمجال المحيط بها ، وعلى نمط استخدامها أيضا ، فهي من عود السكان على حياة شبه حضرية ، وعمل على تقديم وتقريب الخدمات الأولية التي كان يفتقدها سكان الريف ، الشيء الذي سمح لبعض هذه التجمعات الثانوية من تشكيل مجالات خاصة ، وان كانت هذه صغيرة نسبيا .

وعلى هذا التسلسل تندرج مدينة أولاد دراج التي شهدت توسعا عمرانيا سريعا خلال الفترة الممتدة ما بين 1998 و 1992 ووصل عدد سكانها إلى 10.961 نسمة بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة ، وزاد عدد السكان في الفترة من 1998 إلى 2008 حيث قدر عدد السكان 26.438 نسمة.

2 – الإشكالية :

إن التجمع الرئيسي لأولاد دراج هو جزء من مدينة أولاد دراج في الأصل وهو ذو طابع ريفي وتمدن نتيجة التوسع فأثر ذلك على نمط السكنات ومعيشة وممارسة السكان ، فأصبحت تفقد خصوصياتها كسكن ريفي كما جاء على لسان " paquot " « أن شمولية الاقتصاد الفلاحي قد أثرت على طريقة تأثير الفلاحين الذين أصبحوا أرباب عمل للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الكثير من البلدان ، والذين راحوا يبحثون عن حياة المدينة في الريف ، فتريفت المدينة وتمدن الريف وغزى العمران الآلاف بل ملاييـــــن الهكتارات من الأراضي الفلاحية ».(paquot.therry.1999).

وتطورت وسائل الإعلام والاتصال والنقل في كل الأمصار ، وأصبح كل ما يرى في المدينة يرى في الريف ، واختلطت الأمور وتشابهت التصرفات البشرية هنا وهنالك ، وأصبح من الصعب تحديد العمران بين المدينة وامتدادها ، وبدأت بوادر التغير واضحة في ظل الوضع السائد ونتج عن هذا جسم عمراني جديد لا هو ريف بمعنى الكلمة ولا هو مدينة ، والفرق الوحيد بينهما يكمن في الكثافة السكانية .وأصبحت الحياة الاجتماعية والعادات الريفية تزول شيئا فشيئا .

ومنه نطرح الإشكالية التالية :

- كيف يمكن للتوسع العمراني الحضري أن يؤثر على نمط حياة سكان الريف ؟

وحتى نجيب على هذا التساؤل نطرح التساؤلين التاليين :

1 / ما مدى نجاعة السياسات المتعاقبة للدولة في ميدان السكن الريفي ؟

2 / ما مدى تأثير التوسع العمراني على المناطق الريفية عمرانيا و مجاليا و اجتماعيا؟

3 – الفرضيات :

1 / إن السياسة المنتهجة في الجزائر في المجال الريفي لم تأخذ بعين الاعتبار الريف والمدينة كجزء لا يتجزأ .

2/ إن التوسع العمراني الذي شهدته منطقة اولاد دراج أثر على نمط السكن الريفي متجليا في أبعاد عمرانية وتنموية واجتماعية .

3 / إن التوسع العمراني أثر على انماط السكنات الريفية و مرفولوجيتها .

4– الاهداف :

1 / الحفاظ على الخصائص العمرانية والمعمارية للأرياف .

2 / إيجاد اقتراحات و حلول للحد من التوسع .

3 / خلق توازن بين وظائف الريف والمدينة .

5 – سبب اختيار الموضوع :

ثمة سببان جوهريان لإعداد هذه الدراسة : أولهما ذلك الجدل الدائر حول خط التقسيم بين ما هو حضري وما هو ريفي ، حتى أن هذا الخط قد تجاوز الحدود وفشلت بعض السياسات التي تشجعها الحكومات المتتالية في تحقيق النتائج المتوقعة . وثانيهما أن اتجاهات جديدة للفكر بشأن أوجه الارتباط بين الحضري والريفي بدأت في الظهور حاليا ، تجعل من الضروري إعادة النظر في السياسات المتبعة والنهج اتجاه هذه القضية .

6 – سبب اختيار منطقة الدراسة :

ويجدر بنا الإشارة كذلك إلى سبب اختيار منطقة الدراسة كون أنني أنتمي إلى المنطقة ، ولإمكانية حصولي على مادة تقريرية كافية ، كما ان منطقة الدراسة تخدم الموضوع .

7 – المنهجية

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج دراسة الحالة ، حيث درسنا حالة مدينة أولاد دراج دراسة تحليلية وصفية ، وقد استعنا في ذلك بمجموعة من التقارير والبيانات تحصلنا عليها من مؤسسات محلية ووطنية ، بالإضافة إلى استعمال تقنيات مختلفة كالمقابلة و المقارنة والصور والمخططات والوثائق .

8 – هيكلة المذكرة :

تشمل المذكرة فصل أولي نعالج فيه اهم المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة ، الفرضيات والأهداف ، سبب اختيار الموضوع سبب اختيار منطقة الدراسة والمنهجية المتعبة في الدراسة ، ثم تناولنا في الفصل الأول مدخلا مفاهيميا متناولين فيه جل مفاهيم و المصطلحات التي تصطحبنا في رحلة بحثنا ، وأما في الفصل الثاني تكلمنا عن سياسات الحكومات المتتالية منذ الاستقلال حول العمران والتنمية السكنية وصيغها في الجزائر .

وفي الفصل الثالث تحدثنا حول خصوصيات المجتمع الجزائري وعلى وجه الخصوص سكان منطقة أولاد دراج .

أما في المعالجة التحليلية فقد تطرقنا إلى الدراسة التحليلية لمدينة المسيلة متدرجين بذلك إلى منطقة الدراسة بمدينة أولاد دراج آخذين بعين الاعتبار كل المعطيات الجغرافية والسكانية والاقتصادية والتاريخية للمنطقة كما حللنا السكن الريفي بمختلف جوانبه بهذه المنطقة .

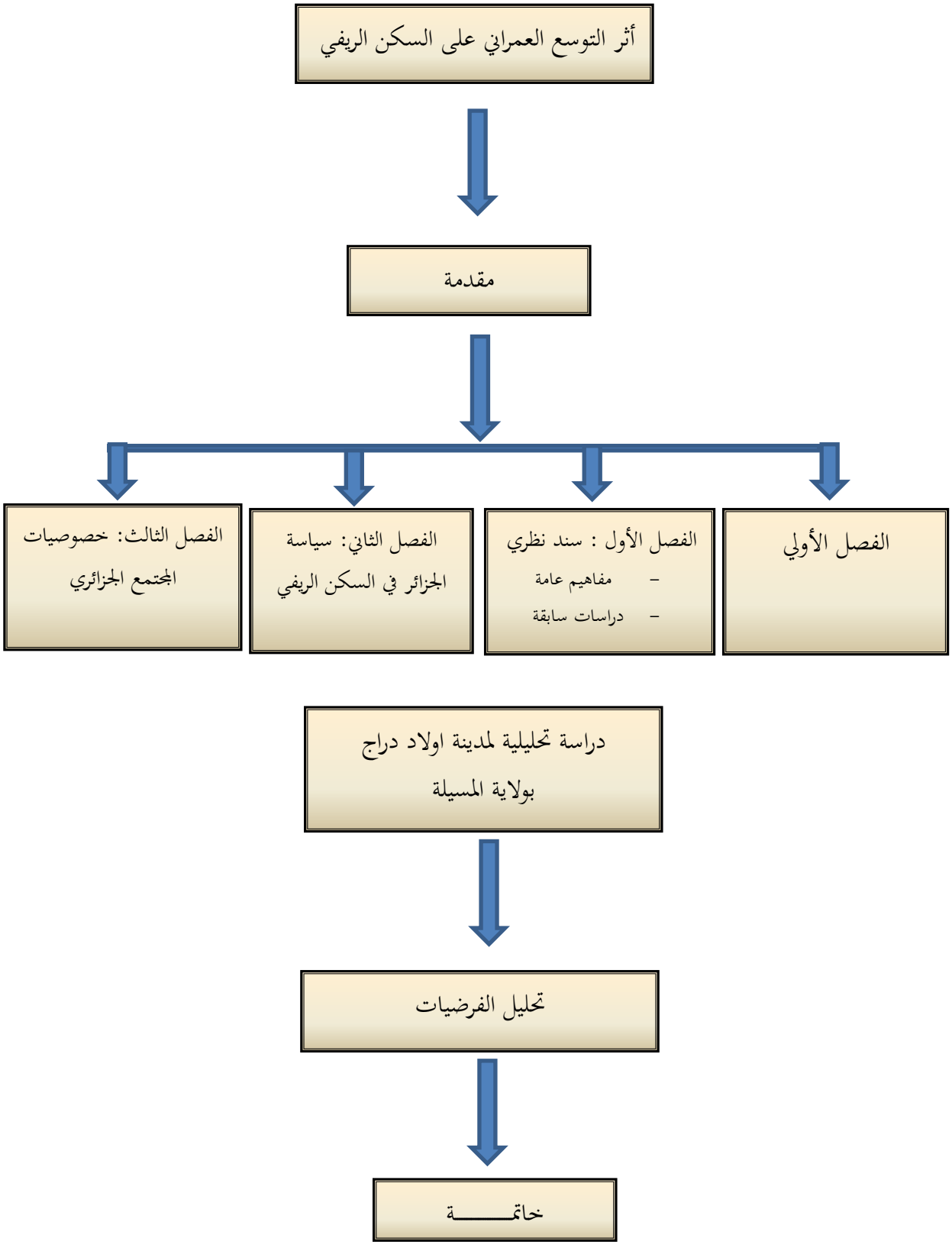
أثر التوسع العمراني على السكن الريفي
مقدمة
الفصل الأولي
الفصل الأول : سند نظري
- مفاهيم عامة
- دراسات سابقة
الفصل الثاني: سياسة الجزائر في السكن الريفي
الفصل الثالث: خصوصيات المجتمع الجزائري
دراسة تحليلية لمدينة اولاد دراج بولاية المسيلة
تحليل الفرضيات
خاتمـــــــة

تمهيد

إن التطور الذي شهده مجال العمران والبناء عبر الفترات التاريخية المتعاقبة يعتبر احد أهم الأسباب التي أعطت دفعا قويا لعمليات التحضر المتسارع ، سواء كان ذلك على مستوى المدن أو الأرياف ، والتي تواجه اليوم مشاكلها كل الدول المتقدمة منها ، وتعيشها الدول النامية بحدة اكبر ، نظرا لتخلفها العلمي والتكنولوجي ، حيث أنها تعاني من أزمات حادة في ميدان السكن والنقل والمنشآت القاعدية لاسيما في المدن الكبرى .

« وأحرزت تلك الدراسات تقدما كبيرا في دول أوربا ، كألمانيا وفرنسا وانكلترا ، مما ساعد على فهم أفضل للبيئات الريفية المعاصرة ومشاكلها ، ومعرفة أعمق للظروف التاريخية التي نمت في ظلها الأنماط السكنية المختلفة . ولا تزال جغرافية السكن الريفي أو العمران الريفي ، تعاني من استحالة التوصل إلى قواعد عامة ترتكز عليها دراسات التجمعات السكنية الريفية نظرا لكثرة الاستثناءات بالأوساط الريفية . ».(عبد الفتاح محمد وهيبة ، 1972، ص 9)

حيث تظهر نتائج هذا التوسع على جل المناطق الريفية المحاذية للمدن ولهذا سوف نسعى في هذا الفصل إلى تناول مفاهيم تخدم البحث وتوضح المعنى المنوط بها .

I- مفاهيم عن المدينة :

- **المدينـة:** « هي رمز التعامل الودي و العلاقات الوطيدة بين الناس، و العلاقات الودية بين العلم والفن والثقافة والدين و هي مركز التبادلات و الملتقيات و مكان تواجد العمل و مقر السلطات و بفضل كثافة بناياتها و تحركاتها العمرانية تخلق قدرة ارتباطية .

ويعرفها (راتزال) : هي بمثابة نتاج أو محصلة ذات تفاعل إيكولوجي صادر عن فعل الإنسان وأثره العمراني في البيئة الطبيعية وتغيرها الدائم والدائب لأنماط حياته . ويعرفها (إيجون بارجل) : هي مصطلح مجرد وهي في نهاية الأمر عبارة عن مجرد تجمع فيزيقي ويتألف من مجموعة من الشواهد الحضرية ، والطرق المعبدة والمنازل المشيدة و مراكز التجارة وأماكن العبادة ». (**Alberto ZUCCHELLE 1984 , VOLUME 2,P 32.**)

II- مرفولوجية المدينة :

1- المخطط الشطرنجي:

يعود ظهور هذا المخطط إلى العصور القديمة ، حيث استعمل في بناء المستعمرات ، فهو يشبه في تقسيماته لوح الشطرنج يمتاز بسهولة المواصلات والتقسيمات الإدارية وتحديد الملكيات . وهذا المخطط يقوم على أساس شارعين واسعين . ومن أشهر المدن القديمة التي طبق بها هذا المخطط مدينة الإسكندرية بعد الغزو المقدوني ، والمستعمرات الرومانية كجميلة وتمقاد ، أما المدن الحديثة التي اشتهرت بهذا المخطط فهي المدن الأمريكية شيكاغو وفيلادلفيا ، ومدينة لفلت . كما أنه طبق في عملية بناء الأحياء الأوروبية داخل المدن الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية . (عبد الفتاح محمد وهيبة ، 1972 ،ص15)

2– المخطط الحلقي الشعاعي:

يعتمد هذا المخطط على حلقات متتابعة حول نقطة مركزية ، والتي قد تكون سوق أو مسجد أو كاتدرائية ، ومن هذه النقطة تخرج طرق إشعاعية قد تقطعها شوارع دائرية لتسهيل الحركة فتنتج عنها شبكة مواصلات نجمية يسهل عن طريقها الوصول إلى جميع أطراف المدينة ، ومن بين المدن التي اشتهرت بهذا المخطط مدينة موسكو وواشنطن وسطيف . (**عبد الفتاح محمد وهيبة، 1972 ،ص15**)

3– المخطط الخطي الشريطي:

اقتصر استعماله في الماضي على المدن الصغيرة التي لا يسمح موقعها إلا بالتعمير الخطي ، أما الآن فهو يلقى إقبالا لم يعرفه من قبل . ظهر هذا المخطط لأول مرة في إسبانيا عند إعادة بناء مدينة مدريد سنة 1984.كما طبقه مخططوا السوفيات عند بناء مدينة ستالين غراد ، ويمكن تعريف التخطيط الخطي بأنه شريحة طويلة من مخطط شطرنجي تعتمد على شارع رئيسي بطول المدينة ، ومن بين المدن التي استخدم بها هذا المخطط مدينة: برازيليا و الجزائر.(**عبد الفتاح محمد وهيبة ، 1972،ص15**)

4– المخطط العضوي:

يتميز هذا المخطط بالعضوية وعدم التناقض بين الشوارع سواء من حيث الاتساع أو من حيث الاستقامة والاتجاه ، واستمرت به جل المدن التقليدية مثل سمرقند ، قصبة الجزائر وقسنطينة وغرداية ودمشق القديمة.

III- مفاهيم حول السكن:

1 / مفهوم السكن :

إن السكن يدل على المأوى ، أو المكان الذي يأوي إليه الإنسان للنوم وللراحة ، فهو ثابت داخل حيز مكاني وله سمات ومواصفات تختلف من مجتمع إلى آخر ومن محيط لآخر ، كما أن السكن الحضري يختلف عن السكن الريفي ، والسكن يتألف عادة من محيط مبني به غرف لها جدران وأسقف ، لكل منها دور ، فهناك غرف للنوم وأخرى للضيافة وأخرى للطبخ ، إضافة الى ملحقات أخرى كغرف الحمام والبهو و الفناء و المرآب . ويتميز السكن بعدة خصائص اقتصادية واجتماعية ، اذ يعتبر المحفز الاساسي للعائلات للاستثمار ، حيث يسمح لهم بحجز مبالغ مالية وتخصيصها لشراء او بيع سكن عائلي .

فالسكن بهذا المفهوم يعتبر من المجالات الواسعة للاستثمار لأنه يدر دخلا منتظما ، واذا كان السكن ثابت من حيث الحيز المكاني ، الا ان موقعه بالنسبة للاماكن المكملة له كشبكات التهيئة والمواصلات ومنطقة تواجده كوسط المدينة او حوافها يزيد من اهميته وبالتالي من قيمته المادية ، وعليه فالسكن يعد اداة تنمية اقتصادية كلية ، ينبغي النظر اليه بوصفه مكملا ومحركا للقطاعات الاخرى .

إن المفهوم البسيط للسكن ،يبقى بعيدا كل البعد عن المفهوم الحقيقي والشامل له، فالإنسان يتطلع لاقتناء مسكنه حتى يعيش فيه بكل راحة واستقرار ،« فهو ذلك الحيز المكاني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع للفرد ، اعتباره كائن يسعى الى تحقيق المزيد من الرفاهية في جميـــع مجالات الحياة(**HAVEL JEAN-EUGENE.,1968, p10**). وله خاصية مزدوجة ، حيث أنه يمثل استثمارا مكلفا وفي نفس الوقت « سلعة استهلاكية دائمة وفي هذا الصـــــدد، يرى المفكر (نفيت آدم) من خلال كتابه المشكل الاقتصادي للسكن

على أن السكن عبارة عن حق وأحد عناصر مستوى المعيشة شأنه شأن الغذاء وجميع متطلبات الحياة » (NEVIT ADAM ADELA , 1975 , p189)

2 / المسكن:

هو عبارة عن مبنى وهذا الاخير هو كل مشيد قائم بذاته مثبت على اليابسة او الماء بصفة دائمة او مؤقتة ، مكون من اية مادة بناء كانت ، يتكون من طابق واحد او اكثر وله سقف يستخدم للسكن ، له مدخل او اكثر يؤدي من طريق عام او خاص الى جميع أو غالبية مشتملا ته. (حيدر فريحات ، 2008 ، ص 4)

3 / الإسكان

الإسكان لا يقصد به المسكن فقط ، بل هو مجموعة اكثر تعقيدا وهو طريقة تنظيم وعيش الانسان وسط المحيط الذي يعيش فيه وهو يتكون من

- المجال السكني ، وهو المسكن في حد ذاته أو المنزل.
- المجال غير السكني هي العناصر الخارجية للمسكن ، مثل الطرقات و شوارع التوزيع والدروب والفناءات ومواقف السيارات والمساحات الخضراء ومساحات اللعب إضافة الى المحلات التجارية و المرافق العامة الضرورية . (حيدر فريحات ، 2007 ، ص 5)

IV- أنواع السكن

1 / السكن الفردي :

هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة له عموديا ، له مدخل خاص ويمكن أن نجده بنوعين:

منعزل : مفتوح على جميع واجهاته (مستقل عموديا وأفقيا)

مجتمع : له واجهات محدودة (مستقل عموديا فقط)

2 / السكن نصف الجماعي :

هو سكن جماعي به خصائص السكن الفردي ، وهو عبارة عن خلايا سكنية مركبة و متصلة ببعضها عن طريق الجدران أو السقف ، وتشترك في الهيكلة وفي بعض المجالات الخارجية مثل مواقف السيارات والساحات العامة ولكنها مستقلة في المدخل.

3 / السكن الجماعي :

هو عبارة عن بناية عمودية تحتوي على عدة مساكن و لها مدخل مشترك و مجالات خارجية مشتركة و هو يعتبر اقل تكلفة اقتصادية من السكن الفردي و النصف جماعي ، وهو عبارة عن عمارات.

والعمارة هي المبنى الذي يتكون من طابق واحد فاكثر فيه درج داخلـــي او خارجي يخدم جميع الطوابق في المبنى ، وقد تستخدم للسكن فقط في حالة وجود شقق سكنية . والشقة هي جزء من مبنى تتألف من غرفة واحدة أو أكثر ، مع وجود المرافق الخاصة بها و لها مدخل واحد او اكثر يؤدي الى جميع مشتملاتها. .

4 / السكن الحضري

هذا المنظر يتعلق أساسا بتكيف البناءات الى حياة عمرانية لائقة وهو ينقسم الى نوعين:

النوع الاول : هو سكن فردي يسمح بخلق وتحويل والمحافظة على المساحات الخضراء ، ويسمح بتواجد الريف في المدينة او على الاقل مظاهر الريف مثل المساحات الخضراء التي تعبر عن الحقول . حتى القرن 19 هذا النوع من السكن كان خاص بالفئة الغنية.

النوع الثاني : ويشمل الوسيلة العمرانية التي تهدف الى توفير السكن الفردي الحضري الافقي المنظم و المنسجم مع النسيج العمراني كما تهدف الى الحد من انتشار السكن الفوضوي إذ يتحصل المواطن على قطعة أرضية متوفرة على جميع الشبكات و يقوم ببناء مسكنه وفقا للقانون المحدد لكيفيات البناء.

5 / السكن الريفي:

يتم انجازه في اطار ترقية الريف ،يتميز مثلا بوجود حديقة منزلية والأسقف المائلة المعالجة بالقرميد ، أي مندمج مع الوسط من حيث الشكل و مواد البناء .(حيدر فريحات ، 2007 ، ص 7 – 8)

V- مفاهيم عن الريف

الريف في المعاجم العربية هو الخصب والسعة في المأكل ، وهو أرض فيها زرع وماء ، والمجتمع الريفي هو الذي يعمل سكانه في إنتاج الطعام ، كما ان العلاقات السائدة بين سكان

المجتمع الريفي تختلف عن تلك السائدة بين سكان المجتمع الحضري من حيث الطبيعة والخصائص والهدف . (عبد الكريم عبد الله الشرقاوي ، 2002، ص 33)

الريف بالمناطق الطبيعية والزراعية هو ظاهرة للحد من التلوث البيئي الذي كثيرا ما تعاني منه المدن والمدن الصناعية خصوصا ، ويختلف الريف كثيرا عن المدن من ناحية حجم السكان وتجانسهم والحراك الاجتماعي والناحية التعليمية ، ويعتبر الريف في حالة تبعية كاملة للمدينة فالخدمات التعليمية والصحية والترفيهية تتركز أغلبها في المدينة دون الريف وذلك يشجع على الهجرة الريفية الحضرية(**Sigurjón Myrdal et Andrew Kristiansen, 2005**).

والريف هو طريقة في الحياة تتميز بخصائص محددة عن غيرها من قطاعات البناء الاجتماعي ، ويتسم بسيادة النشاط الزراعي ،وسيادة علاقات الانتاج كعلاقات الملكية او الحيازة أو العمل .

وقد وضعت له منظمة الامم المتحدة تعريفا يرتبط بمعيار عدد السكان حيث يمكن تسمية كل منطقة ريفا إذا قل عدد قاطنيها عن 2000 ساكن .

أما مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة ذهب إلى ان الريف يشمل المدن الصغرى ، القرى (الصغيرة أو المشتتة) والتي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة . (عبد الكريم عبد الله الشرقاوي ، 2002 ، ص 34)

VI- مفهوم السكن الريفي :

إن السكن الريفي هو ذلك النوع من السكن الموجه للمناطق الريفية ، و قد يكون عبارة عن سكنات مجمعة أو مبعثرة ، ومنذ الاستقلال و السلطات الوطنية تسعى جاهدة عبر مختلف البرامج إلى تمكين سكان الريف من الاستقرار و توفير الشروط اللازمة لهم للبقـــــاء بأريافهم ،

و تحقيق التوازن الطبيعي الذي يربط المدينة بالريف . و قد تميز السكن الريفي عبر الأزمنة المتعاقبة بسمات ارتبطت بمستوى رقي الإنسان و نشاطه الاقتصادي ، و جعلت منه سكنا اجتماعيا من الدرجة الأولى ، يتكامل فيه أفراد الأسرة و ترتبط أنشطتهم الاجتماعية و الاقتصادية .

« و لكن لما كان السكن هو أول خطوة خطاها الإنسان في سبيل التكيف مع البيئة ، ولما كانت مشاكله تدخل ضمن اختصاص عدد من العلوم فان تغير أنماطه و أشكاله لا تقدر عليه الجغرافية وحدها ، و من ثم كان على الجغرافي البشري أن يستعين بنتائج علوم عدة ، نذكر منها علم الاجتماع و علم الإنسان و العلوم القانونية و الدينية . و ما إن يبلغ السكن الريفي دورا متطورا حتى تصبح لآراء العالم الاقتصادي وزن كبير و اهمية خاصة . و في ضوء الجغرافية وهذه العلوم مجتمعة يمكن أن نفسر نشأة أنماط السكن الريفي في جهات الأرض المختلفة و يمكن أن نفسرها بالعوامل الطبيعة أو نرجعها إلى عوامل قومية و سلالية أو أخيرا إلى أسباب تاريخية ».(عبد الفتاح محمد وهيبة 1972 ، ص 327)

VII- أنواع السكن الريفي :

تطور السكن الريفي عبر مرور الزمن مما اوجد نمطين من السكن الريفي أحدهما تقليدي يتسم بصفات ومزايا تقليدية ترتبط بالمجتمعات التقليدية ، والثاني نمط حديث من السكن يرتبط كذلك بما وصلت إليه المجتمعات الحديثة من تطور .

1 / السكن الريفي التقليدي

مسكن العائلة هو مكان إيواء مكوناتها المادية من البشر والحيوان والأدوات والمحاصيل ، وهذه الوظيفة للمسكن تكشف عن سبب عدم اهتمامهم فنيا في العائلة أو في القرية بتنسيق المساكن داخليا أو إعطائها مظهرا جماليا خارجيا ، وإنما كان الاهتمام الأول يتعلق بالحجم ، ولهذا لا توجد فوارق ظاهرة بين مساكن العائلة إلا من حيث الحجم ، وكقاعدة كلما زاد حجم العائلة وزادت مساحة أرضها زاد حجم المسكن. (ياسر محجوب ، 1999 ، ص 13)

2 / السكن الريفي الحديث :

لا تزال نسبة معتبرة من المساكن موجودة على النمط القديم ولكن نسبة أخرى بدأت تظهر الآن أنماط مختلفة في عدة نواح . « ونتيجة انفصال الأسر واستقلالها عن العائلة القديمة حدث تغير في حجم المسكن فهو يميل إلى الصغر ، وقد انقسمت كثير من مساكن العائلات إلى عدة مساكن تستقل بكل منها أسرة واحدة ، كما انه نتيجة لزيادة السكان تزداد المساكن الآن زيادة ملحوظة حتى أن القرية نتيجة حركة البناء المستمرة يزداد حجمها عاما بعد عام على حساب الأرض الزراعية ، ولم يعد هناك قاعدة في بناء المساكن من حيث الموقع فهناك عدد من المساكن تقع على مسافات مختلفة من القرية ولم تعد مساكن العائلة الواحدة تقع جميعا في نفس المنطقة وذلك لان الانسان الريفي يبنى مسكنه حيثما يستطيع أن يشترى أرضا صالحة وبثمن مناسب وان كان يفضل ان يقع مسكنه بالقرب من عائلته ويستخدم سكان الأرياف الآن في بناء المساكن موادا من التي تستخدم في المدينة، فلم تعد البيئة المحلية تفي بالأغراض المطلوبة في المسكن ، واهم ما يستقدمونه من المدينة الأخشاب بأنواعها المختلفة والحديد والبلاط والإسمنت والطوب والنوافذ والأقفال حسب الحاجة وحسب نوع ومستوى المسكن » (**ياسر محجوب ، 1999 ، ص 14**)

VIII- نشأة العمران الريفي :

لا يمكن الحديث عن نشأة العمران الريفي دون الإشارة إلى كونه ينشأ عن نمطين اثنين هما :

أ– السكن المؤقت:

وينشأ هذا النوع من الاستيطان في المناطق التي يمارس فيها الرعاة والفلاحون والمزارعون البدائيون حرفتهم ، حيث أن هذه الجماعات لا ترتبط بالمكان إلا لفترة محدودة ، وتختلف هذه الفترة حسب طبيعة الحرفة التي يزاولها السكان ، وما تلبث هذه الجماعة أن تترك هذا المكان بحثاً عن موطن آخر بسبب اضمحلال الموارد كنقص المياه ،أو قلة خصوبة التربة . ومن أهم أشكال السكن المؤقت ما يلي:

1- الخيام وبيوت الشعر : وهي مساكن البدو من الخيام وتصنع من خيوط الكتان وبيوت الشعر وتصنع كذلك من وبر الإبل وصوف الأغنام وشعر الماعز.

2- العشش المؤقتة : أماكن سكن جماعات "البوشمن" والتي تنتشر في إفريقيا جنوب الصحراء.

3- أكواخ القش : أماكن سكن جماعات الفانج في غرب إفريقيا .

4- المساكن المؤقتة : أماكن سكن الاسكيمو شمال كندا ، وقبائل اللاب شمال روسيا ، والقبائل الرعوية في جبال الألب.

5- المنزل التقليدي : يقسم إلى قسمين قسم للسكان والآخر للحيوانات.

6- مخازن الغلال : تقام على الأطراف لتخزين المنتجات.

ب- السكن الدائم (القرية)

ويعرف بالقرية الثابتة ، وهي التي يعمل معظم أهلها بالزراعة ، وترتبط نشأة هذا النوع من الاستيطان بـ :

1- تجمع السكان في منطقة ما لدرء الأخطار وتحقيق الأمن الجماعي.

2- سياسة الدول حيث تنشئ بعض القرى المخطط لها من قبل الدولة . مثل : توطين البدو الرحل في مراكز الاستقرار كما في المملكة العربية السعودية ، وليبيا وغيرها .

3- توفر البيئة الجغرافية المناسبة لإنشاء مراكز ريفية ثابتة في مناطق توفر المياه ،أو التربة الخصبة.

ويستخدم السكان الطين والأخشاب والحجارة في بناء مساكنهم . (**الموسوعة الجغرافية ، المجلة الجغرافية ، من قسم: جغرافية العمران**)

IX- العمران الريفي :

يعتمد العمران الريفي أساسا في دراساته على السكن الريفي سواء كان منفردا أو مجمعا من حيث الشكل والنشأة والتخطيط والتطور ومادة البناء والطراز المعماري .

كما تضم جغرافية العمران الريفي موضوعات عن نمو القرى ومواضعها وأحجامها وتطورها مرتكزة على الجوانب الطبيعية والبشرية التي تجعل القرية تأخذ شكلا معينا طوليا كالتي تقع على طول المجاري المائية أو الطرق أو شكلا دائريا كالتي تقع على مرتفعات أو قمم جبلية ، أو اشكالا أخرى

غير منتظمة كأشكال الحروف T أو Y وعلى ذلك فدراسة أنواع القرى والتجمعات السكانية ، مهمة في الدراسة العمرانية والعوامل التي تتحكم في توزيعها ، وكذا دراسة الأنماط السكنية هي كذلك من أهم الجوانب الدراسية للعمران الريفي. (أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 13)

وهنا لا بد من التفريق بين التوزيع والنمط فالأول يخضع لظروف طبيعية واجتماعية بينما الثاني يتعلق بموضوع آخر هو العلاقة بين المساكن ، وهل هي متباعدة أم متلاصقة ؟ كالعمران النووي أو المبعثر، وعليه فإن العمران الريفي يهتم بالتخطيط في المجال الريفي وتخطيـــــــط القرى الجديدة " القرى المخططة "

لقد التفت الجغرافيون لأهمية شكل المسكن في أوقات مبكرة ،كالجغرافي الفرنسي (ديمانجيون) في الدراسة التي قام بها حول المساكن الريفية في فرنسا ، واستطاع التعرف على أشكال عديدة منها ، تختلف البيئات الفرنسية والوظيفة التي تقدمها المساكن ، ويعني ذلك أن الباحث قد قام بتصنيف المساكن الريفية على أساس الشكل وقال أن اختلاف الشكل هو بسبب الزراعة التي يمارسها السكان في كل منطقة.

ومثال ذلك المنازل البدائية التي يشيدها المزارعون في منطقة اللورين بفرنسا ، وهي منازل كتلية في مظهرها حيث يميل أولئك إلى طريقة الاحتفاظ بكل شيء لديهم تحت سقف واحد ، ومنها المساكن الأكثر قدما و الأحسن مظهرا والأكثر اندماجا لدى المزارعين ذوي الاقتصاد الأرقى ، والمالكين للمزارع ذات التربة الأخصب ، والمنازل غير المنتظمة التي تسود في المناطق الرعوية والمنازل الرأسية السائدة في الجنوب الفرنسي وجبال الألب حيث يخصص الطابق السفلي للحيوانات ، وتحتل العائلة الطابق الثاني ، وتخزن الحبوب والمؤن في أعلى المنزل . وفي اليابان تأخذ المساكن وامتدادها ومادة بناءها ، فهي ذات أسقف مائلة بالمناطق الممطرة والرطبة وأسقف مسطحة كما هو الحال بالمناطق الحارة . (أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 13)

وبذلك يمكن القول بأن كل بيئة طبيعية تنتج أشكالا عمرانية تكون منسجمة والظروف الطبيعية السائدة في هذه البيئة وهناك عوامل مشتركة أهمها سهولة الحصول على الماء وهي خاصية من خواص تواجد القرى القديمة.

ومن ناحية أخرى نلاحظ تأثير البيئة الطبيعية على شكل وحجم القرى والمستوطنات الريفية مثل تلك المشيدة في المناطق الجبلية ، حيث نلاحظ صغر حجمها نظرا لصعوبة البناء بالمناطق الجبلية ، لذلك فهي ذات إمكانيات محدودة للتوسع على خلاف القرى المتواجدة بالمناطق السهلية المنبسطة، وهو كذلك للرياح العاتية ومجاري الاودية ، تأثير مباشر في اختيار مواضع تمركز القرى وفي أشكالها وأحجامها.

إضافة الى العوامل الطبيعية فإن للعوامل الحضارية والمعتقدات الدينية دور في نمو القرى والتصميم الداخلي للمساكن ، فهناك تجمعات سكنية ريفية نمت حول أضرحة أولياء الله الصالحين وهناك مساكن رعي في تخطيطها الداخلي ، وأخرى لاعتبارات دينية كعدم تواجد الحمام والمرحاض في اتجاه القبلة أو الصلاة ، وفصل قاعة الضيافة وغرف الرجال عن باقي المسكن حيث تتواجد النساء ، وهناك أمثلة عديدة في أنحاء العالم عن تأثير العوامل الحضارية والاجتماعية المتحكمة في مواضع تشييد القرى والمجمعات الريفية وكيفية تخطيطها. (أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 14)

X- ميادين البحث في العمران الريفي :

منذ الفترات التاريخية القديمة والدراسات الجغرافية تهتم في غالبيتها بعالم الريف، حيث كان يغلب على العالم الطابع الريفي، وعليه يمكن أن نقول أن كل الدراسات الجغرافية كانت ريفية.

ومنذ الستينيات عالجت الجغرافية الموضوعات المتعلقة بالزراعة والمستوطنات الريفية ، لكن اتجاهات البحث فيها كانت أقل أهمية من اهتمام الجغرافيين بمواضيع المدينة ، وظهرت جغرافية المدن كميدان رحب للبحث ، ولكن خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ،

ازداد الاهتمام بما هو ريفي ليس فقط من جانب الدراسات الجغرافية الزراعية بل تعداها الى دراسات ريفية جديدة مثل « الترويح الريفي والمستوطنات الريفية والنقل الريفي والتزويد بالمياه والجوانب الجمالية (للاند سكيب) الريفي وحماية الحياة البرية والمشكلات التي تواجه سكان الريف الى جانب التخطيط الريفي » . (أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 17)

وبهذا تكفلت الجغرافية بكل تلك الجوانب وبقوة، مما ساعد على ظهور جغرافية الريف كفرع مميز لدى الجغرافيين في ميدان الجغرافية المعاصرة .

ولهذا الاهتمام الحديث بالمناطق الريفية من طرف الباحثين الجغرافيين مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي :

– ظهور فئات من المجتمعات الحضرية لاسيما المتقدمة منها تهتم بالسكن في المناطق الريفية أو على الأقل استخدام المسكن الريفي للترويح هروبا من ضوضاء المدن.

– التغيير الواضح الذي طرأ على البيئات الريفية من جراء استعمال الأساليب الحديثة في الزراعة وكثرة السكان المدنيين العائدين الى الريف، كل ذلك ترتب عنه مشاكل نتيجة التدخلات الحضرية مما أثار نوبة الصراع بين السكان المحافظين على سمات البيئة الريفية والمزارعين المتعطشين الى تطوير الأساليب الانتاجية والمعيشية بالريف .

وقد نتج عن تلك الأسباب السالفة الذكر وغيرها اهتمام كبير ، دفع الكثيرين من سكان الأرياف الى الانضمام الى جمعيات ومنظمات تعنى أساسا بصيانة وحماية مختلف الموارد الريفية.

ومما سبق، فقد ازداد الاهتمام بالبحث الجغرافي قصد معالجة المشاكل الريفية والمساهمة في وضع استراتيجيات تخطيطية وإدارية مناسبة .(أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 18 – 19)

XI- الجغرافية الريفية:

تعرف الجغرافية الريفية بأنها دراسة المظاهر الجغرافية للتنظيم البشري والنشاط في المناطق غير الحضرية ، وكما هو الحال في المواضيع الجغرافية الأخرى ، ليس هناك اتفاق تام على تعريف هذا الحقل من الدراسات الجغرافية ولا على ما يدخل ضمنه من موضوعات.

فالجغرافية الريفية ليست دراسة أصولية بحد ذاتها ، ولكنها تعتمد على مجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والحضرية وتستخدم موارد البيئة الريفية.

«أما قاموس أكسفورد ، فهو يعرف الجغرافية الريفية بأنها دراسة " اللاند سكيب" الريفي في الدول المتقدمة من حيث النشاط والتطور ، وتوزيع المجالات العمرانية والاهتمام بقلة سكان الريف في بعض الدول الأوربية مثل المملكة المتحدة ، وأسباب وعواقب التغير الزراعي وأنماط الترويح واستخداماته في المناطق الريفية وكذا أوجه السياحة الريفية المختلفة والتخطيط الريفي وتأثيرات المناطق الريفية على سكان المدن » (**محمد مدحت جابر ، 2006 ، ص 13**)

ومن التعريف سالف الذكر نلاحظ أن بعض موضوعات العمران الريفي تدخل ضمن الجغرافية الريفية وبالتالي تبقى هذه الاخيرة المجال الأوسع للدراسات الريفية .

لقد عكست الدراسات المبكرة للجغرافيين الفرنسيين أمثال (فيدال دي لابلاش وألبرت دي منجيون) مناهج الجغرافية الريفية والعمران الريفي ، حيث اتسعت وأولت اهتماما كبيرا بالجوانب التطورية التاريخية لمراكز التجمعات الريفية وأنماطها ، وعلاقة ذلك بالنظم الزراعية . وظلت دراسة الجوانب التطورية للتجمعات العمرانية جزءا مهما من الجغرافية الريفية ولكن تحول الاهتمام بعد ذلك من الجوانب التاريخية نحو المشاكل الحقيقية والملحة لتلك التجمعات ، ونحو تأثير التخطيط الريفي على مراكز التجمعات العمرانية. ».(**عبد الفتاح محمد وهيبة، 1972 ، ص 327**)

وقد يوجد تداخل كبير بين العمران الريفي والجغرافية الريفية والجغرافية الزراعية التي تعالج في الدول المتقدمة الروابط الاقتصادية للإنتاج الزراعي وباقي مظاهر الحياة الريفية التي تتضمنها الجغرافية الريفية.

وللتغيرات الحالية على الحياة الريفية تأثيرها الكبير على المدن في البلدان المتقدمة والضغط المتزايد جراء حركة التوافد اليومية على المدينة ، كما لأنشطة الترويح والسكنات الثانوية بالأرياف التأثير الواضح في وجه الريف . وعليه فإن تعبير الجغرافية الزراعية في الدول المتقدمة ذا محتوى أوسع ومختلف المضمون عنه في الدول النامية ، كما أن بعض موضوعات الجغرافية الريفية كالنزوح الريفي وتناقص سكان الريف والتخطيط الريفي والمساكن الثانوية والترويح الريفي والتجارة الريفية لاتزال قليلة الانتشار في الدول النامية . ومما سبق نلاحظ أن هناك نوعا من التداخل والتكامل بين مختلف فروع الجغرافية ، غير أن العمران الريفي يرتكز أساسا على السكن من كافة جوانبه دون التطرق التفصيلي لقاعدته الاقتصادية إلا إذا كانت واضحة التأثير عليه ، كما فعل الجغرافي الفرنسي (دي منجيون) في دراساته عن أشكال المساكن الريفية الفرنسية وتباينها حسب تباين النشـــاط الزراعي وخصوبة التربـــة والأبعاد الاجتماعية للسكـــان. ».(**عبد الفتاح محمد وهيبة 1972 ، ص 329**)

XII – مشكلة الفصل بين القرى والمدن .

تركز الدراسات الجغرافية كثيرا على إشكالية التمييز بين القرية والمدينة ، وتحاول من خلال ذلك التوصل لايجاد قواعد عمرانية ومواصفات اجتماعية واقتصادية للفصل بينهما ، رغم الاختلافات الموجودة من بلد لآخر وحتى داخل البلد الواحد ، نتيجة اختلاف التقسيمات والتحديدات الإدارية لمناطق الاستيطان الحضرية والريفية، وغالبا ما تكون تعسفية لعدم مراعاتها التناسق والانسجام الطبيعي للوحدات الاستيطانية ، كوحدات جغرافية متكاملة . ونظرا لكثرة الدراسات

واختلاف توجهاتها باعتمادها أسسا مختلفة للتمييز بين المراكز الحضرية والريفية، نتعرض لأهمها فيما يلي :

1- الأساس الإداري :

يعتمد هذا التصنيف للتجمعات البشرية، على أساس المكانة والوظيفة دون مراعاة الحجم ، وبالتالي فهو تصنيف إداري للمركز العمراني ضمن التقسيم الإداري العام للإقليم .

ففي بعض البلدان كبريطانيا ، يأخذ التجمع السكاني طابع الحضرية بقرار إداري بعد الموافقة على ذلك من المصالح الحكومية. وفي العراق كذلك يستخدم الأساس الإداري للفصل بين الحضر والريف، فالتجمع السكاني ذا الوظيفة الإدارية وما يتبعه من تجمعات داخل حدوده الإدارية يعتبر حضريا .(**أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 24**)

2- الأساس المبني على الحد الادنى من السكان :

وهو من الاسس البسيطة الاكثر تأثيرا والأسهل ادراكا ، غير ان اشكالية عدم الاتفاق على حد أدنى للسكان ، للفصل بين القرية والمدينة فهو يختلف من بلد إلى آخر (200 نسمة في النرويج و50.000 نسمة في اليابان) مما يشكل صعوبة حقيقية في طبيعة النمط العمراني نفسه ، فالبلدان ذات المساحة الواسعة والكثافة السكانية الضعيفة تستخدم حدا أقل ، على عكس البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمساحة القليلة ، فهي تعتمد حدودا كما هو الحال في اليابان .

وقد حددت الامم المتحدة بناء على تقارير الحكومات ، حدا حجميا لهذا الأساس قدر بـــ 2000 نسمة وغالبا ما يصاحب الحد الأدنى من الكثافة السكانية كمقياس لاندماج التجمعات السكانية .

3- الحدود الاجتماعية :

ويعتمد هذا الاساس على النظرية الاجتماعية التي تفسر العلاقة بين الريف والحضر ، بناء على الاختلافات الموجودة بين المجتمعات الريفية والحضرية ، فالمجتمعات الريفية تتسم بقوة الروابط الاجتماعية ، والتجانس الطبقي وقوة العقيدة وقلة الحركية المكانية .

وقد ادخل على هذا المعيار ما يسمى بنموذج التواصل الريفي الحضري ، حيث يفترض وجود أصناف مثالية من المجتمعات الريفية الحضرية تتغير فيما بينها تدريجيا ، في إطار سلم قياسي من قمة الحضرية إلى قمة الريفية .

ومن بين الاعمال المؤيدة لهذا النموذج تلك التي أجريت على المجتمع البريطاني عام 1966 من طرف الباحث (فرانكبورج.) (**أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 26**)

ورغم بساطة هذا النموذج إلا أنه صعب التحديد حيث أن كثيرا من القرى تضم أنواعا مختلفة من الفئات الاجتماعية ، وأنه على عكس ما يعتقد فإن سكان الريف التقليديين أكثر حركية ، كما أن قوة الروابط الاجتماعية تضعف وتتلاشى خلال فترات زمنية قصيرة وهي ليست حكرا على سكان الريف ، بل هناك مناطق في قمة التحضر ذات روابط اجتماعية جد قوية.

4- أساس استخدام الأرض

يعتمد هذا التصنيف على مدى استخدام السكان للأرض من زراعة واستخدامات ، وإلى قيمة مردود تلك الاستخدامات ، فكلما كان الاستخدام مكثفا كان العائد أكثر.

وقد صنف (وبرلي)كمناطق ريفية تلك التي تستخدم بشكل أولي في الزراعة والغابات مع ما يرتبط بها من مستوطنات ريفية ، على عكس تلك التي تسود بها الاستخدامات السكنية

والصناعية والمشاريع التجاريـــــة ، التي يعتبرهـــــا ذات صفـــة حضريـــة . (أحمد حمدي الديب ، 2003 ، ص 26)

5- معامل الريفية :

يستخدم هذا المعامل لتصنيف وتعريف الريف ، معتمدا على متغيرات مختلفة تحسب على أساس التحليلات الإحصائية كالشغل وكثافة السكان وتركيبتهم الاجتماعية والهجرة وحالة المساكن واستخدام الأرض والعزلة ، ومقياس تلك المتغيرات يساعد على ترتيب المجمعات السكانية من ريفية أعلى إلى ضعيفة أو متوسطة .

وقد اعتمد في الدراسة المنجزة سنة 2004 ، التي قامت بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المتضمنة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، على حوالي 96 متغير تم على أساسها تصنيف البلديات حسب درجة ريفيتها. (التقرير التمهيدي للاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، جويلية ، 2004)

XIII – العلاقة : المدينة / الريف

العلاقة بين المدينة والريف ترتبط بعلاقات متعددة يمكننا تحديدها على الشكل الآتي:

أ- العلاقات الاقتصادية : يعتبر الريف بمثابة المزود الأساسي للمدينة بالمنتجات الفلاحية و المواد الأولية و المعادن ومصادر الطاقة ، وبالمقابل فالمدينة تزود الريف بالمنتجات المصنعة والاستهلاكية وأدوات التجهيز.

ب- العلاقات الديموغرافية والاجتماعية: وتشمل الهجرة الريفية بهدف تحسين المستوى المعيشي ، وحركة التنقل اليومي للسكان بين المدينة والريف ، والهجرة المعاكسة من المدن إلى الأرياف قصد تغيير نمط العيش .

ج – العلاقات الإدارية والثقافية : بالنسبة للعلاقات الإدارية فتتمثل في القرارات والإجراءات الواردة من الإدارة المركزية أو الإقليمية . أما العلاقات الثقافية فتتجلى في تبادل أنماط التفكير والسلوك والعيش والتقاليد بين المدينة والريف مثل تربية المواشي . (حسين وحيد عزيز الكعبي ، 2011)

XIV – التوسع العمراني :

هو انتشار الأشكال العمرانية التي ترتبط مع التجمعات الموجودة من قبل ، و يجب أن تكون هناك استمرارية لكي نستطيع الحديث عن التوسع ، و هو عملية مرتبطة للبحث عن الأشكال المادية للأجوبة المطروحة بالنسبة للطلبات الجديدة من مساحات السكن ، العمل ، التجهيزات ، الترفيه ، والهياكل من حيث البرمجة ، التموضع و التنظيم. (EBENEZER.HAWARD, 1976 ,p21)

XV – الامتداد العمراني :

وهو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة وهو أيضا عملية زحف النسيج خارج المدينة سواء كان أفقيا أو رأسيا وبطريقة عقلانية. ALPERTO.ZUCCHELLE (1984,VOLUME 2,P 32)

XVI – أنماط التوسع:

يوجد نوعان من أنماط التوسع:

1- التوسع العشوائي: ونميز نوعان:

1-1: التوسع التراكمي: هو أبسط توسع عرفته المدن ، فتمتلأ المساحات الفضائية داخل المدن أو البناء عند المشارف وأحيانا عند أقرب مكان من أسوار المدينة وذلك إذا كانت أسعار أرض البناء في الداخل مرتفعة ومن بين المدن التي شهدت هذا النمط من التوسع مدينة موسكو " نمو تراكمي حلقي ".

2-1: التوسع المتعدد النوى :

هو نقيض التوسع التراكمي وهو في أبسط صوره ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة ، ولكنه يتخذ صورة مركبة عندما يمتد إلى مدينة وبضعة مراكز مدينية حولها ، ترتبط بعلاقات معينة ، ومن بين المدن التي شهدت هذا النمط من التوسع مدينة تلمسان.

2-**التوسع المخطط** : تتدخل الدولة في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق "رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب" (**EBENEZER.HAWARD 1976 ,p21**)

XVII – أنواع التوسع

1 – توسع خارجي:

عبارة عن امتداد عمراني يكون مستمرا أحيانا وفق نموذج نجمي كمدينة طوكيو ، أو خطي كمدينة الجزائر. أو يكون غير مستمر أحيانا وفق نموذج التابع كمدينة لندن والمدن الحدائقية ويكون في شكل مدن جديدة ، كل هذه النماذج تتحكم فيها عدة أسباب وعوائق.

2 – توسع داخلي " تكثيف ":

عموما تأتي هذه العملية بعد ظاهرة التوسع الخارجي ، ويكون على حساب الجيوب العمرانية والفراغات الناتجة عن سوء التخطيط والتهيئة أو أصل ملكية الأرفق ، أو يكون عبارة عن عمليات التدخل على النسيج القائم وهذا من أجل إعادة الهيكلة أو التجديد أو التنظيم أو إعادة التأهيل ، وفي بعض الأحيان يرجع التوسع الداخلي إلى وجود عوائق تمنع التوسع الخارجي ، في غالب الأحيان يكون استغلال هذه الفراغات عموديا وذلك لرفع معامل شغل الأرض ، ويكون الطلب على هذه الجيوب مرتفعا وذلك لأنها تقع في وسط النسيج العمران (**EBENEZER.HAWARD 1976 ,p22**)

XVIII – أسباب ودوافع التوسع:

تنقسم الدوافع إلى مباشرة وغير مباشرة وتختلف من مدينة إلى أخرى ونذكر منها:

1– عوامل سياسية:

هذه العوامل لها دور هام في توسع المدن ، فمثلا عند اتخاذ قرارات من طرف الجماعات الضاغطة السياسية على الحكومة لإنجاز مدن جديدة : بوقزول ، علي منجلي بجميع عناصرها ومكوناتها . كما ان بعض الضغوط السياسية تؤدي إلى توسع مدن أخرى مما يؤدي إلى تزايد الطلب على العقار الحضري وبذلك ترتفع اسعار العقار الحضري وتزيد من كلفة انجاز المشاريع وهذا ما يستوجب القيام بعملية تكثيف عمودية.

2– عوامل اقتصادية:

إن القيام بعملية التنمية في بعض المدن يؤدي حتما إلى النزوح الريفي إلى هذه المدن ، وهذه العملية تؤدي إلى استهلاك المجال الحضري.

3– عوامل اجتماعية : تصنف إلى:

3–1– النمو الديموغرافي:

من البديهي أن المجتمعات تنمو وتتطور بتزايد عدد السكان ، وبذلك يزداد الطلب على السكنات والتجهيزات والمرافق مما يؤدي إلى استهلاك المجال ، مما يفرض على المدينة الزحف على المناطق المجاورة.

3-2- الهجرة الداخلية:

شهدت كثير من دول العالم نزوحا ريفيا الى المدن التي تحسن مستواها الاقتصادي والاجتماعي وبذلك ادى ارتفاع عدد سكانها واستقرار النازحين في ضواحيها العمرانية ، هذا الأخير الذي أدى إلى عرقلة التوسع المستقبلي للمدينة وزيادة حدة استهلاك المجال.

3-3- تحسين المستوى المعيشي:

في العصور القديمة كان المستوى المعيشي منخفضا ، وبمرور الزمن تطورت المدن وظهرت احتياجات جديدة ومتنوعة للمجتمع الحضري (مساحات خضراء ، مواقف السيارات ، طرق تجهيزات مختلفة) مما فتح المجال لاستهلاك العقار حتى أننا نجد أن بعض المدن امتدت في توسعها إلى مدن أخرى . (EBENEZER.HAWARD 1976 ,P 23 – 24)

XIX – عوائق التوسع العمراني: تنقسم الى قسمين:

1- عوائق طبيعية

- **الجبـال:** تعتبر عائق مهما أمام التوسع العمراني خاصة ذات الانحدار الشديد.
- **البحار و المجاري المائية** : و تكون خاصة في المدن الساحلية و يستحسن ترك ارتفاعات بين النسيج العمراني و البحار أو المجاري المائية.
- **الأراضي المنحدرة** : ان التوسع على الأراضي ذات الميل الكبير الذي يزيد عن 20% غير ممكن و يشكل خطورة كبيرة، أما إذا كانت من 10 إلى 20% فإن التوسع يكون ممكن إلا أنه مكلف جدا لذا يفضل التوسع في المناطق ذات الميل أقل من 5%.

- **التغيرات في طبقات التربة** : إن التوسع العمراني يبتعد عن مثل هذا النوع من العوائق حيث أنه يستلزم عند القيام بعملية التوسيع التحليل الجيولوجي للتربة.
- **المناطق الزراعية الخصبة** : هذا العائق نجده مطروحا في المدن خاصة المتمركزة في السهول.
- **المناطق الغابية** : نظرا لأهميتها الإيكولوجية و الطبيعية وجب حمايتها من التوسع العمراني و استغلالها للراحة و الترفيه.
- **مناطق بها مياه** : هناك مناطق تحتوي على كميات هائلة من المياه التي تترشح فوق سطح الأرض و مناطق أخرى تحتوي على مياه جوفية قريبة من السطح من الأفضل حماية هذه الموارد.
- **الملكية العقارية** : تعتبر العوائق الأساسية أمام توسع أي مدينة لذا وجب قبل بداية أي مشروع دراسة طبيعة الملكية العقارية للأراضي.

2- عوائق فيزيائية :

- **المناطق الصناعية** : تعتبر من أهم عوائق التوسع لأي مدينة حيث أن اتجاه توسعها لابد أن يكون من الجهة الأخرى و هذا لما تسببه هذه المناطق من ضجيج و تلوث.
- **خطوط الكهرباء ذات التوتر العالي** : يجب أن تكون لهذه الخطوط ارتفاقات محددة مما يؤدي إلى انفصال و تقطع النسيج العمراني.
- **مناطق رمي النفايات** : و التي تتسبب في عدة مخاطر على الصحة العمومية، فالتوسع يكون غير ممكن في هذه المناطق.

- **المناطق الأثرية** : يجب حمايتها و استغلالها كمعالم سياحية كونها تعتبر أحد معالم و مقومات المدينة.
- **أنابيب نقل الغاز و البترول** : يجب أن ترفق هذه الأخيرة بالارتفاقات.

XX – إيجابيات و سلبيات التوسع :

تختلف إيجابيات و سلبيات التوسع حسب خصوصيات كل مدينة ، من حيث الموقع و المناخ و التركيبة الجيوتقنية لطبقات الأرض سواء كان هذا التوسع أفقي أو عمودي :

فالتوسع الأفقي له إيجابيات تتمثل في :

- سهولة إقامة المنشآت على الأراضي الضعيفة المقاومة.
- انخفاض في تكلفة الإنجاز و بساطة التقنيات المستعملة.
- المدن التي يكون توسعها أفقي تمتاز بحركة مرور متوسطة.

أما سلبياته فتتمثل في :

- الاستهلاك المفرط للمجال.
- كلما زاد الاستهلاك أكثر للمجال كلما ابتعدنا عن مركز المدينة.
- انخفاض للتكاليف الخاصة بمد مختلف الشبكات.

في حين للتوسع العمودي إيجابيات تتمثل في :

- الاستهلاك العقلاني للأراضي مما يساعد على الحفاظ عليها.
- سهولة التنقل داخل المدينة و قرب مختلف الأحياء من المركز.
- انخفاض التكاليف الخاصة بمد مختلف الشبكات.

أما سلبيات هذا التوسع فتكمن في :

- ارتفاع كثافة حركة المرور في المدينة.
- صعوبة إقامة المنشآت على الأراضي الضعيفة المقاومة.
- ارتفاع تكلفة إنجاز المنشآت.

XXI – اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية بالجزائر :

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من محدودية المساحة ، إذ قدرت سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية ، إضافة إلى محدودية المساحة فإن أغلب الأراضي الزراعية تقع في الجزء الشمالي للبلاد عبر السهول العليا ، والسهوب والأحواض الداخلية التلية ، و رغم السياسة القائمة باستصلاح الأراضي بالهضاب العليا و السهوب و الواحات إلا أنه يبقى الشمال يسيطر على أجود و أخصب الأراضي الزراعية. (**التجاني البشير ،2000 ، ص60**.)

إذا كانت الأراضي الزراعية في الشمال لا تزال تعاني من مشكل التصحر و الانجراف و الجفاف و سوء التسيير فإنها اليوم مهددة بخطر التوسع العمراني ، حيث قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 إلى غاية 1992 بحوالي 150.000 هكتار، و التي استعملت في إنجاز المناطق الصناعية و المناطق السكنية الحضرية الجديدة ، و توسيع شبكة الطرق و المواصلات. و من أكبر عمليات التوسع على حساب الأراضي الزراعية هي عمليات إنشاء المناطق الصناعية حيث وصل عددها 1990 إلى 120 منطقة صناعية ، و التي كانت تنجز على حساب أراضي زراعية شاسعة كالمنطقة الصناعية بأرزيو و بطوية شرق مدينة وهران ، حيث خصص لها حوالي 2000 هكتار من أخصب الأراضي الزراعية . و المنطقة الصناعية بمدينة سكيكدة التي خصص لها حوالي 1500 هكتار من الأراضي الزراعية ، كما أقيمت المنطقة الصناعية لولاية تيارت على مساحة تقدر بـ 350 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية . (**التجاني البشير ، ص 60**.)

إن أكبر المساحات الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني منذ الاستقلال كانت موجهة إلى إنجاز المشاريع السكنية الكبرى ، و هذا راجع إلى التزايد المستمر للطلب على السكن ، حيث قدرت المساحة المكتسحة ما بين عام 1967 و 1985 بـ 25.000 هكتار، و يتوقع أن ينجز ما يعادل 500.000 مسكن ما بين سنة 1990 و سنة 2000 مما يتطلب مساحة لا تقل عن 20.000 هكتار، جل هذه الأراضي سوف تكون أراضي زراعية لأن أغلب المدن الجزائرية محاطة بأراضي فلاحية خصبة . إضافة إلى البرنامج الذي سطرته الحكومة منذ عام 1999 الخاص بإنجاز 2 مليون وحدة سكنية إلى غاية 2014 ، ولم يكن هذا إلا على حساب الأراضي الزراعية المحاذية للمدن القديمة التي كانت صيغة تموضعها بناء مدن جديدة ملاصقة للمدن القديمة ، مثل مدينة على منجلي بقسنطينة وسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة. (**التجاني البشير ، 2000 ، ص 61**.)

و إضافة إلى إنجاز المناطق السكنية و الصناعية هناك مجالات أخرى تتطلب مساحات شاسعة كالهياكل الأساسية و المركبات الرياضية و الثقافية و الجامعية.

كما أن التلوث الصناعي هو الآخر يلعب دورا هاما في عملية إتلاف الأراضي الزراعية ، و أكبر دليل على ذلك المركب الصناعي إنتاج مواد التنظيف و التطهير بعين تيموشنت ، و الذي أتلف الأراضي الزراعية المجاورة له بسبب الصرف العشوائي لفضلاته السائلة .

إن السبب المباشر للتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية هو وقوع هذه الأخيرة في نطاق الاحتياطات العقارية الممتلكة من طرف الدولة خاصة قبل إعادة هيكلة القطاع الزراعي ، و توزيع الأراضي على المستفيدين منها ، كما يتوقع أن تقل عمليات التوسع العمراني على الأراضي الزراعية و ذلك بسبب تغير طبيعة الملكية و هذا في ظل احترام اتفاق استخدام الأرض المبرم بين الدولة و المستفيدين. لكن نخشى أن ينتقل هذا التعدي إلى الأراضي الغابية و المتنزهات و المساحات الخضراء .

XXII – أهم المتدخلين في تسيير السكن الريفي :

يمكن القول أن السكن الريفي يعرف كثرة وتعدد المتدخلين سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي ، ونظرا لأهمية المشروع من الناحية القانونية والميدانية والتنموية فإن هذا المجال تلتقي فيه مجموعة المتدخلين والفاعلين في مجال السكن الريفي .

ويمكن حصر هؤلاء المتدخلين في :

6- الوزارة الوصية

7- الفرع الفلاحي المؤهل إقليميا

8- خدمات عمومية : إدارات عمومية معنية ، لجنة الدائرة للسكن الريفي المحافظة العقارية والسجل العقاري ، والجماعات المحلية

9- مديرية السكن والتجهيزات العمومية

10- الخبرة الهندسية : المهندسون المعماريون ومكاتب الدراسات التقنية والطوبوغرافيون .

11- صاحب المشروع :المستفيد من السكن

12- سكان المحيط المجاور.

13- منتجو وموزعو مواد البناء .

14- مقاولات الأعمال : مقاولات منظمة ومقاولات غير منظمة .

15- خدمات عمومية : إدارات عموميـــة معنية ، المحافظة العقارية والسجل العقاري ، والجماعات المحلية

16- الصيانة والإصلاح : خدمات ، كهرباء ، وترصيص .

17- النظام البنكي : مؤسسات مالية التي تسهر على تسيير العملية ماليا .

مجموعة المؤسسات الذكورة والفاعلين المعنيين يتفاعلون مع بعضهم البعض ، حتى يتم إنجاز السكن الريفي وفقا لخريطة مدروسة . (عبد العزيز عقاقبة 2010 ، ص 67 – 68)

الدراسات السابقة :

مرت بنا عدة دراسات قريبة من الموضوع المطروح ، وكثير من المقالات التي تعالج بعض الجزئيات او العناصر ، أو بعض المفاهيم ، ولكن لتعذر إدراج جميع هذه الدراسات ارتأينا أن نختار واحدة باللغة الاجنبية الفرنسية ، وقد خضعت لبعض الاجتهادات الشخصية في الترجمة . والثانية باللغة العربية وهما كالتالي :

الدراسة الأولى :

1 – السكن في المناطق الريفية بين التطلعات والإنتاج.

- **صاحب الدراسة : بورافة إلهام .**
- **الإشكالية :**

عالجت الدراسة مجموعة من الإشكاليات نبينها في التالي :

- هل إنتاج السكن الريفي يتماشى مع التطلعات التي تهدف إلى استعادة الوجه الحقيقي للريف ، وقيمه العادلة ؟
- ما هي الإجراءات والأساليب المختلفة لإنتاج هذا النوع من السكن؟
- ما هي التطلعات المختلفة التي يسعى المتدخلون (أصحاب المصلحة) لتحقيقها من خلال إنتاج المساكن الريفية ؟
- ما هي الأولويات التي تسمح بخلق آفاق جديدة من خلال برامج السكن الريفي؟

- **الفرضيات** :

أ – الفرضية الأولى : إنتاج كمية السكن الريفي من شأنه :

تأمين السكان في المناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة .

الحد من الهجرة من الريف و الحد من التركز الحضري المفرط .

ب – الفرضية الثانية : معرفة ما اذا كان السكن الريفي المنتج يلبي تماما تطلعات سكان الريف والتي تؤدي بلا شك إلى تعزيز المناطق الريفية.

- **الأهداف** :

- تسليط الضوء على قضية التنمية الريفية، وطرق الإنتاج ونوع المساكن الريفية.
- التحقيق من الاستخدام الحالي لإنتاج المساكن الريفية.
- التحقق من درجة المساعدات المختلفة (المباشرة وغير المباشرة) لبناء المساكن الريفية التي تقدمها الدولة ؟
- وأخيرا، ما هو هذا المفهوم الجديد للإسكان والمساكن الريفية في عملية التنمية الاقتصادية، "التنمية المستدامة" التي تميز العالم الذي نعيش فيه .

المنهجية :

يتكون العمل من جزأين رئيسيين:

أ – **الجزء النظري** : هذا الجزء مكرس أساسا لتحليل المفاهيم المتعلقة بالسكنات الريفية ولهذا نستخدم أدبيات البحث الوثائقي في استكشاف الموضوع من زوايا مختلفة.

ب – **الجزء العملي** : كرس أساسا لعينة الدراسة واختبار الفرضيات من أجل دحض أو تعزيز

الحقائق ورصدها مستعينا على تحليل البيانات والخرائط الميدانية ، وهي الوسائل المستخدمة وفق الخطوات التالية :

- التحقق من منطقة الدراسة:
  - التعرف على مختلف المواقع
  - مقابلة مع المتدخلين الرئيسيين.
  - البحث و جمع البيانات
- تشخيص التحليل:
  - تفسير البيانات.
  - تقييم المشاريع السابقة.
  - ملخص و استنتاج.

النتائج :

- السكن الريفي بالجزائر منذ الاستعمار وهو يواجه تحولات عديدة بدءا بهجر المناطق الريفية نتيجة سياسة " الارض المحروقة " وتجميع سكانها بالمحتشدات للسيطرة عليهم والاستحواذ على الاراضي الزراعية ذات المردود العالي من قبل المستوطنين .
- تتابع النزوح الريفي والتمركز بالمناطق الحضرية بقوة بعد الاستقلال ، ويرجع ذلك أساسا الى عدم تواجد البنية التحتية الاساسية (البعد عن المدارس والافتقار الى المرافق الصحية وغياب الطرقات ....) البحث عن العمل وهو ما أدى الى افراق الأرياف من طاقتها الحيوية وهجر السكان والذين كان اغلبهم مزارعين نحو نشاطات خدماتية وتحويلية .

- للحد من الفوارق الناجمة عن جاذبية المناطق الحضرية ، قامت الدولة تماشيا مع "الثورة الزراعية "ببناء ألف قرية اشتراكية وبذلك عايشنا "مرحلة تسييريه " مع التدخل المباشر للدولة .
- محدودية القرى الاشتراكية المنبثقة عن الثورة الزراعية ، وزيادة الى الازمة المالية التي مرت بها البلاد (انخفاض اسعار النفط) تفسران عدم الالتزام التدريجي للدولة ، بينما تم ترك السكن الريفي امام المبادرات الفردية للسكان .
- عوضا عن تحول سكان الحضر نحو الريف تم تقريب المناطق الحضرية إلى الريفيين بالتركيز على إنجاز المرافق : الطرق الريفية (فك العزلة عن الوسط) ، الإنارة الريفية ، والمدارس .. مع محاولة حل مشكل انعدام الأمن المتفشي في المناطق الريفية (الإرهاب) وهو م زاد من مشكل النزوح .
- حاليا تدرك الحكومة تماما اهمية التشجيع على تثبيت السكان بالمناطق الريفية وتحسين ظروفهم السكنية ، ما جعلها تصادق على برامج تنمية كبيرة في إطار الإنعاش الاقتصادي : بالمخططات الخماسية والتي تستهدف إنجازا شاملا لثلاثة ملايين سكن ، وعليه فإن مطلب السكن الريفـــي الكامن في تجديد الاهتمام بنوعه ، وهو ما يتضح جليا في الحجم الكبير للبرامج المعتمدة ، والمساعدات المالية المسخرة لسكان الارياف (أي ما يعـــادل 1.2 مليون سكن في مدة عشر سنوات ، إنتاج لم يسبق له مثيل) امام هذا الوضع ، تم نهج إجراءات جديدة ، لغرض ترقية اشكال سكنية تتكيف بطريقة أفضل مع تطلعات السكان بالوسط الريفي .

– الدراسة الثانية :

2– مناطق المحتوى الريفي كمحور اتزان عمراني بين الريف والحضر

صاحب الدراسة : سيف الدين احمد فرج زايد

إشكالية البحث :

يتناول البحث الحضر من حيث نشأته ومن خلال طرح المفاهيم المختلفة للمحتوى الريفي للرفع التداخل الوارد في المفاهيم بين المحتوى الريفي وبين مناطق النمو العشوائي من جهة وبين مناطق التدهور العمراني من جهة أخرى .

منهجية البحث : يتناول البحث مشكلة مناطق المحتوى الريفي وكيفية إعادة تنظيم العمران في هذه المنطقة لتتحول إلى حلقة وصل ومركز اتزان بين الريف والحضر ويتم ذلك من خلال رصد مناطق المحتوى الريفي بالقاهرة الكبرى من خلال المنهج الاستقرائي والتحليلي لمناطق المحتوى الريفي من خلال المنهجية الوصفية لمناطق المحتوى الريفي بغرض الوصول إلى المفردات العمرانية واعادة ترتيب المفردات لتفعيل دور مناطق المحتوى الريفي .

النتائج :

- يرجع نمو المدن وامتدادها لاحتوائها للقرى المحيطة بها وساعد التطور التكنولوجي مصاحبا الثورة الصناعية في التحضر المتسارع
- استمر التوازن في توزيع السكن بين الريف والحضـــر والعلاقة الوظيفيـــة بينهما حتى منتصف القرن العشريـــن حيث انهار هذا التوازن واختل لعدة أسباب أهمها ما يلي :

زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف للحضر انعكست على النمو المتسارع للمدن لتواكب الموارد البشرية ولتخلق لهم فراغ عمراني يتناسب مع معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة من خلال المحتوى الريف والنمو العشوائي .

- المحتوى الريفي هو تجميع ريفي دخل النسيج العمراني للمدن نتيجة توسع المدينة تقسم ظاهرة الاحتواء الريفي على الاستمرار التكرار به و الشويع.
- يؤثر في المحتوى الريفي الانماط العمرانية المحيـطة به (ريفي ، غير رسمي" عشوائي " حكومي ، تقليدي ، متميز)
- كما يتأثر المحتوى الريفي بالاستعمالات المحيطة به (صناعي ، سكني ، تجاري ، مباني إدارية)
- تقوم أسس تقييم وتصنيف المحتويات الريفية على :
  - سمات المحتوى الريفي
  - سمات العمران المحيط بالمحتوى الريفي والاستعمالات السائدة به .
  - العلاقة التبادلية بين المحيط العمراني والمحتوى الريفي .
- تتفاوت نسبة الاحلال بمناطق المحتوى الريفي وكلما زادت نسب الإحلال ارتفع مستوى البيئة العمرانية بها .
- تتميز التجمعات الريفية بانخفاض نسب الفراغات الخارجية بها وأيضا انخفاض ارتفاعات المباني وصغر مساحات الأراضي وصغر عرض الواجهات للمباني .
- تتناسب متوسطات حجم الأسر بالمحتوى الريفي عنها بالمدن حيث أن زيادة عدد المهاجرين إلى المحتوى الريفي يؤدي لانخفاض متوسط حجم الأسرة مع ملاحظة أن الجيل الحالي بالمحتوى الريفي هو الجيل الثاني والجيل الثالث وبتقدم الأجيال يقل

حجم الأسرة واختفاء الأسرة الممتدة وشيوع الأسرة النواة لعدة عوامل اقتصادية كمحدودية وارتفاع الثقافات السائدة .

- من خلال هذه الدراسة فإن منظومة المحتوى الريفي والمدينة تحتاج إلى إعادة تنظيم وإدارة لتصبح مناطق المحتوى الريفي محور اتزان بين الريف والحضر .
- لإعداد هذه المنظومة لابد من رصد ماذا يحتاج الريف من المدينة وماذا تحتاج المدينة من الريف وما هو الدور المتوقع للمحتوى الريفي لخلق توازن بنهما .

الخلاصة :

لقد اشتملت الدراستين السابقتين على مجموعة من الافكار والرؤى التي تصب في مجملها على الريف حيث ركزت الدراسة الاولى على التنمية الريفية من مبادئ واهداف لتندرج وفق تسلسل زمني موضحا الطرق والنهج المتبعة لسياسات التنمية الريفية في الجزائر ومدى مساهمة هذه التنمية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

اما الدراسة الثانية فمحور موضوعها يرتكز على ظاهرة الاسر الحضري للتجمعات الريفية داخل المركب الحضري وهذا للوصول الى مؤشر التوازن بين الريف والحضر مرورا بهذه التجمعات الريفية التي تعتبر الحلقة المفقودة في محور الاتزان بين الريف والحضر والطرق الكفيلة لدحض هذه الظاهرة

اما فيما يخص دراستنا لأثر التوسع العمراني على السكن الريفي فقد احتوى على السياسة المنتهجة من قبل الدولة للسكن الريفي وخصوصيات المجتمع الريفي الجزائري ودراسة تحليلية وصفية مقارنة لهذه السكنات في المنطقة سواء كانت من الناحية الهندسية او من الناحية الوظيفة الاجتماعية ومدى مسايرتها لتوسع العمراني حيث اقتربنا من الدراسة الاولى في سياسات التنمية الريفية ومن الدراسة الثانية في تأثير التوسع العمراني على السكنات الريفية

وفق ظاهر المحتوى الريفي او الاسر الحضري وما يترتب عليه من اختلالات على السكن الريفي .

تمهيد :

إن الموضوع الذي نتناوله في بحثنا والمتعلق بالسكن الريفي بولاية المسيلة ، يتطلب منا القاء الضوء على أهم المفاهيم والمصطلحات المتداولة في مجال السكن عموما ، وكل الآليات التي تخضع لها السياسة السكنية ، والتي تسير قطاع السكن بشقيه الحضري والريفي.

فالإلمام الجيد بكل مفاهيم السياسة السكنية ، يساعدنا على القيام بتقييم واف وكامل للوضعية السكنية وما تعانيه من مشاكل لاسيما تلك المرتبطة بالسكن بالوسط الريفي ، باعتبار أن الوسط الريفي بالجزائر يشهد ديناميكية متسارعة ، وكذا باعتبار أن القرى و الأنوية الريفية ، إذا لم ترتبط بسياسة أو تخطيط يحكمها ، تتحول وبسرعة فائقة إلى مناطق للإيواء ، سرعان ما تحيد عن مسارها و تبتعد عن مهمتها ، خاصة تلك المتواجدة بالقرب من المدن الكبرى ، وتلك التي تقع داخل محيط جذب عمراني أو على محاور هامة للاتصال كالطرق الهامة التي تشهد حركية كثيفة من النقل والتنقل. وليس هذا بالحكم المسبق وإنما هو واقع الحال بالأرياف الجزائرية عموما.

فالتطور الذي شهده قطاع البناء والعمران ، نابع أصلا من تطور الحاجة الملحة إليه، فميدان السكن أهم أعمدة العمران ، فهو قطاع اقتصادي مهم جدا في اقتصاديات البلدان ، تختلف سماته من بلد إلى آخر وهو محرك ضخم في عالم الشغل.

I- ماهية السياسة السكنية :

نستطيع ان نعرف السياسة السكنية على انها عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة و الموضوعة من طرف الدولة ، والهدف الرئيسي منها يكمن في وضع وسائل وآليات للتدخل في السوق السكني ، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظل احترام معايير السعر والكمية المحددة .

وتكتسي السياسة السكنية طابعا هاما واستراتيجيا لنمو وتطور البلدان ، حيث انها ترتبط وتواكب هذا التطور سواء كان على الصعيد الاقتصادي او حتى الاجتماعي .

تهدف السياسة السكنية في كل بلدان العالم الى محاربة الفوارق الاجتماعية ، حيث انها تترجم في الواقع احقية المواطن في الحصول على سكن وذلك عن طريق تصحيح الاختلافات في مستويات مداخيل الافراد من اجل تحقيق عدالة اجتماعية .

كما تساهم السياسة السكنية في خلق شيء من التوازن في توزيع السكان على مستوى مناطق القطر وبين المدن والارياف عن طريق دعم وتشجيع صيغ متنوعة من السكن تتماشى والطبيعة الاجتماعية للمستفيدين منها ، كالسكنات الريفية والسكنات الاجتماعية التساهمية .

(**David JIBOYE 2011,p122**)

II- آليات السياسة السكنية

تعتمد الدولة في رسم سياستها السكنية على جملة من الادوات او وسائل التدخل في السوق السكني ، غير ان هذه الوسائل تختلف من دولة الى اخرى وذلك حسب طبيعة النظام المتبع من جهة ، ودرجة تطور ورفاهية الدولة من جهة اخرى . بالإضافة الى سبب اخر يكمن في مدى قدرتها في التحكم و توجيه سياستها السكنية على حسب الاهداف التي سطرتها . ويمكن ان نميز بين ثلاثة آليات ووسائل رئيسية تعتمد للتحكم وتوجيه السياسة السكنية وهي:

1 / القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن :

تحدد القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن جميع القواعد المتعلقة به من حيث الملكية و التمويل و التوزيع و الحيازة و تنظيم سوق السكن ...الخ ، وعليه فهي تعتبر أداة توجيه هامة للسياسة السكنية ، خاصة اذا عكست بصفة موضوعية الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني ، وقدراته المالية وتوفره على الامكانيات اللازمة لإنجاح سياسته السكنية **Jean Paul LACAZE, 1997, p 28 – 29)**

2 / انشاء مؤسسات متخصصة

ان انشاء المؤسسات المتخصصة ، يعد طريقة اخرى تستعملها الدولة لرسم سياستها السكنية حيث انها تشجع خلق هذا النوع من مؤسسات الانجاز ، ومؤسسات تنظيم السوق العقاري ، مؤسسات التمويل والضمان ، وكذلك مؤسسات التمويل العمومي. **Jean Paul.LACAZE , 1997 p 28 – 29)**

3 / المزايا الضريبية والاعانات المقدمة من طرف الدولة :

من المعروف ان الدولة تستعمل الضرائب كأداة للتحكم وتوجيه لاقتصاد من جهة ، وكذلك تعتبر كمورد لخزينتها من جهة اخرى ، بالإضافة الى ادوار اخرى تقوم بها الضريبة ، فهي تستعمل كأداة تحفيزية للسياسة السكنية ، فالتخفيض في نسبة الضرائب على المؤسسات العاملة بقطاع السكن او القائمة بإنجاز السكنات ، من شأنه ان يقلل من تكلفة الانجاز ويحفزه على تكثيف نشاطاتها في ميدان انتاج السكن ، مما يزيد في وفرته.

كما تعد الاعانات او المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأفراد من اجل الحيازة على السكنات او القيام بإنجازها ، من وسائل السياسة السكنية للتدخل في السوق العقاري ، وذلك بما يتماشى مع اهدافها . وتظهر الاعانات المقدمة من طرف الدولة على عدة اشكال فمنها ما هو مباشر

ومنها ما هو غير مباشر ، والمقصود بالإعانات المباشرة تلك التي تقدم لغرض البناء او الحيازة على سكن ،ففي الجزائر يتولى هذه المهمة الصندوق الوطني للسكن .

اما الاعانات غير المباشرة ، فتتمثل في اعانات لدعم الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف ، قد تكون على شكل دعم لأجرة الكراء ، او الاقتناء سكنات بأثمان مدعمة . (صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 17 – 18)

III- اهداف السياسة السكنية :

تكتسي السياسة السكنية اهميتها من خلال الاهداف المسطرة لها ، اذ انها تهدف في الاساس الى ارضاء الطلب على السكن وتحسين ظروف الايواء للفئـــات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف ، مع ترقية النشاط الخاص بمجال السكن . ويمكن ان نستخلـــص ما تهدف اليه السياسة السكنية من الاهمية التي يكتسبها قطاع السكن والاثار التي تنعكس على الحالة الاقتصادية والاجتماعية . (AIT AMMAR KARIM , 2001 , p15)

ويمكن ان نميز ثلاث اهداف رئيسية للسياسة السكنية وتتمثل في :

1 / الاهداف الاساسية للسياسة السكنية

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها السكن ، باعتباره حاجة اساسية في حياة الافراد واستثمار مربح ، لا يقدرها حق قدرها الا المحتاجين اليها ، وباعتباره حق من حقوق المواطنة ، فلابد اذن ان يكون هذا المطلب من بين الاهداف الاساسية للسياسة السكنية ، والتي تتمحور حول القضاء على هاجس تعاني منه معظم الدول في العالم الا وهو "ازمة السكن " ، كما يجب ان تراعى القدرة الشرائية للفرد ، وتكون شروط الحيازة على ملكية السكن واضحة ومبسطة في نظر المستهلك .

2 / الاهداف الاقتصادية للسياسة السكنية

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع السكن في المجال الاقتصادي ، إد أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاطات الاقتصادية الأخرى بواسطة ميكانيزمات مالية ، ضريبية واقتصادية وأن أثر هذا الارتباط على النشاط الاقتصادي يتمثل في تمويل نشاطات البناء ، وشراء سكن وكذا شراء التجهيزات المتعلقة بالسكن ، ودوره في تحريك آليات النشاط الاخرى ، وامتصاصه لجزء هام من البطالة ، والحركية التي يحدثها وتنعكس على قطاعات اخرى من شأنها ان تجعل منه احد الاهداف الاساسية لكل السياسات السكنية .

3 / الاهداف الاجتماعية للسياسة السكنية

نظرا للأهمية الاجتماعية الكبيرة التي يكتسبها السكن و التي سبقت الإشارة اليها ، فمن خلال الوسائل والآليات التي تأخذ بعين الاعتبار المستوى الاجتماعي للفرد وامكانياته المادية لأجل الحصول على سكن ، والدعم الذي يستفيد منه سواء للحصول على سكن ايجاري أو تساهمي أو عن طريق التمليك، كل ذلك ان دل على شيء فإنما يدل على حرص القائمين على السياسة السكنية الوصول الى تغطية تشمل كل شرائح المجتمع . ويتجسد ذلك في حرصهم للحد من الفوارق الاجتماعية وتحقيق الرفاهية للجميع . ولا يمكن لأية سياسة سكنية أن تنجح إذا لم تبنى وتركز على الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع .

IV- أهم المشاكل التي تواجهها السياسة السكنية :

رغم الأهداف السامية التي تصبو إليها السياسة السكنية ، غير أنها تبقى عرضة لمجموعة من المشاكل والعوائق التي تعيق مسارها وتحول دون تحقيق أهدافها ، ويظهر ذلك جليا في الدولة النامية على عكس الدول المتقدمة التي قلما تصادف مشاكل في مسار سياستها السكنية . ويمكن أن نحصر بعضا من تلك المشاكل فيما يلي :

1 / مشكل الاحتياطات العقارية :

تواجه مجمل أو مختف المؤسسات أو الهيئات المشرفة على إنجاز السكنات مشكل الاحتياطات العقارية ، حيث أنها تجد نفسها أمام جملة من العوائق من بينها :

- النزاع القائم والمنافسة حول المحيط المخصص للتهيئة العمرانية بين وزارة السكن ومختلف الوزارات الأخرى كوزارة الفلاحة .

عائق تحديد قواعد نزع الملكية : من حيث عدم ايضاح قواعد التعويض للملاك من جهة واجراءات التحكيم من جهة أخرى مشكل ندرة الأراضي أو قلة الأراضي يطرح نفسه بحدة في مختلف المناطق خاصة الحظرية منها ، ومع تزايد عدد السكان والهجرة وتمركزهم في المناطق الصناعية الكبرى يزيد من الأمر تعقيدا . (صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 21)

2 / مشكل التمويل :

إن تحليل عملية تمويل السكنات تخضع لجملة من المبادئ والمعايير نظرا للأهمية الكبيرة والدور الفعال الذي تلعبه في إنجاز السكنات ، غير أن عملية التمويل تطرح نفسها كمشكل يعيق مسار السياسة السكنية لتحقيق الاهداف المرجوة منها .

فانعدام او قلة المصادر التمويلية المختلفة من شأنه أن يخلق مشكل تمويل السكنات وهذا ما يؤدي إلى نقص الموارد المالية . (صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 21)

3 / مشكلة التموين

تعاني الدول غير المصنعة للمواد الاساسية (مواد البناء) التي تدخل في عملية الانجاز وخاصة مادتي الحديد والاسمنت ، ويرجع سبب مشاكل التموين بهذه المواد إلى غلاءها وتقلب اسعارها .

وقد عانت الجزائر الكثير من هذه المشكلة ، اثناء مرحلة انجاز برنامجها الخماسي 2009/2005 وكذا 2009 / 2014 ، وهذا حسب ما عايشناه طيلة مرحلة الخماسيين المذكورين .

4 / مشكل الإجراءات الإدارية :

إن مشكل السكن مشكل حساس ، ويختلف في حد ذاته في كيفية تدخل الدولة أو السلطات العمومية ، فمن جهة الحاجة وزيادة الطلب عليه يستلزم الحاجة إلى البناء وإنجاز السكنات بكثرة ، ولهذا يجب تفادي المعرقلات الإدارية وتسهيل الإجراءات اللازمة ، كإجراءات تحصيل الأراضي الصالحة لذلك كتوفير الموارد المالية الضرورية .. إلخ .

من جهة أخرى يجب وضع مراقبة صارمة (لتفادي المضاربة) على المقاولين أو المتعاملين العقاريين ، لأن عمليات إنجاز السكنات عملية صعبة وتخضع للمضاربة وعليه يجب على الدولة سن قوانين من شأنها تجنب مثل هذه التجاوزات .

غير أن مراقبة البناء وضمان سلامة هذه الإجراءات أمر صعب للغاية وذلك يرجع لضخامة حجم المشاريع ومن الصعب مراقبة الهيئات المشرفة على ذلك .

وعليه نستخلص مما سبق ذكره أنه كلما اتسعت السياسة السكنية كلما كان ذلك أفضل من أجل تخطي جميع العواقب التي تعيق مسارها ، وكلما كان تجوبها مع المستجدات الاقتصادية والديمغرافية سريعا كان ذلك مفيدا.

لاتزال اغلب الدول لاسيما النامية منها ، تعاني من هاجس الاجراءات الادارية المعقدة ، ويظهر ذلك على عدة اصعدة ، فالحصول على وعاء عقاري ليس بالأمر الهين ، ولا هو متاح لكل المتعاملين في ميدان الترقية العقارية ، وان تحقق ذلك للقليل .

فان اجراءات اخرى كتحويل الملكية واجراءات الحصول على رخصة البناء او التجزئة تبقى متعبة ومملة ، الشيء الذي ادى بالكثير من المؤسسات الى العزوف عن ممارسة الترقية العقارية وما

يلاحظ في الجزائر من نقص في العرض لبعض صيغ السكن كالسكن الترقوي لدليل على ذلك .
(صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 21 – 22)

5 / مشكل تنظيم المهن أو الوظائف

نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها السياسة السكنية و يتجلى ذلك من خلال الأدوار و المهام التي تشرف عليها ، وعليه فإنه من الطبيعي أن يصبح قطاع التهيئة العمرانية و الأشغال العمومية قطاعا استراتيجيا ، غير أنه قد يكون عرضه لتلاعبات عدّة ، خاصة من بعض المهن الأخرى التي لها علاقة بهذا القطاع الحســـاس ، و نذكر على سبيل المثال: مكاتب الدراسات ، المقاولين الخواص ، المهندسين المعماريـــن . و كل هذا من شأنه أن يعيق مسار السياسة السكنية للوصول إلى الأهداف المسطرة.

تجنبا لمثل هذه التلاعبات التي من شأنها أن تعيق مسار السياسة السكنية يجب أن يكون تدخل هذه المهن في إطار تشريعي منتظم و واضح و متكامل و ذلك تجنبا لزيادة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

و من هنا ، فإن تدخل الدولة ضروري للغاية ، باعتبار أن هذا القطاع (قطاع السكن) يخص شريحة هامة في المجتمع ، خاصة و أنها تؤدي للحصول على السكن كحق من الحقوق ، و كذلك هو عرضة للخداع و التلاعبات من طرف المقاولين أو المستثمرين الخواص، و عليه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التلاعبات. (عاطف قدادرة ، 21 أكتوبر 2012 ، ص 4 .)

V- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

عندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها التنموية أرادت أن تجعل منهجها للتنمية و التخطيط ذو الإطار الشمولي ، يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية معا . فعمدت إلى استكمال السيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي عن طريق التأميم لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية. (تقرير المشروع التمهيدي للاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، جويلية 2004)

ثم تركز اهتمامها الرئيسي على إنشاء مجموعة طموحة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط و الغاز ، و بدأت الجزائر بترقية قطاع المحروقات الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي الذي يجلب لها ما تحتاج من عملة صعبة تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى وهو ما تفسره المبالغ الهائلة في هذا القطاع خلال المخططات المتتالية .

و مع التغيير الذي عرفته البلاد منذ التسعينيات على مستوى التوجه الاقتصادي ، كان لابد للقطاع الفلاحي أن يشهد إعادة الهيكلة و التغيير في أساليب التسيير ، و ما دامت الفلاحة العصب الرئيسي لعالم الريف ، فان التحولات التي يشهدها هي نتيجة الاهمية التي توليها السلطات العمومية لها . فمنذ سنة 2002 عزمت مصالح وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة قصد إعادة الأمل للأرياف و فتح أفاق تنموية أمامهم . و قد ارتكزت أسس هذه الاستراتيجية على تحليل أوضاع البلديات الريفية الـ 948 و المتمثلة في :

– وضعية الفقر السائدة بالأرياف ، انعدام الشغل ، و الدخل ، و عدم الاستفادة من الخدمات العمومية الاجتماعية.

– غياب الهيكل الريفي الذي قد يشكل مثيلا للهيكل الحضري و يخلق الظروف لتنمية متوازنة و منسجمة للأقاليم.

– وجود مساحات ريفية واسعة تتوفر على موارد طبيعة ، اقتصادية و تراثية متنوعة ولم تستغل كليا أو تتطلب التقويم .

و اعتمادا على تشخيص دقيق و شامل للحالة السائدة على مستوى كل الأوساط الريفية تم تحديد الاهداف الرئيسية التي تتمحور عليها الاستراتيجية و التي تتلخص فيما يلي :

–تحسين الشغل، الدخل و ظروف معيشة سكان الأرياف .

- تطوير و تنويع النشاطـــــات الاقتصادية (الزراعية و الغابية و الحرفية و السياحية والخدمات ،...)
- مكافحة الفوارق الإقليمية في منظور تهيئة و تدعيم التماسك الاجتماعي
- تنمية نشاط و حيوية و تنافسية المناطق الريفية لتواجه انفتاح الاقتصاد الوطني.
- حماية البيئة و تقويم التراث الريفي

و قد شرع في تحقيق اهداف الاستراتيجية في قطاعات التنمية ، مع ضبطها و تسييرها بأدوات ملائمة لبرمجة نشاطات التنمية كمؤشر التنمية الريفية المستديمة و تصنيف البلديات على أساس جملة من الدلائل الاقتصادية و الاجتماعية و القدرات و منظومة متابعة و تقييم مدى تحقيقا.

فالمشروع الجواري للتنمية الريفية يشكل على الصعيدين المؤسساتي و التنظيمي ، مفتاحا رئيسيا للصرح الذي ترتكز عليها استراتيجية التنمية المستدامة ، كما يعد برنامج التنمية الريفية كونه وعاء تلتحم و تتضافر فيه جهود كل الفاعلين المعنين ، برنامجا منهجيا وأداة عملية تسمح بتحديد نشاطات التنمية الواجب تحقيقها و إدراج الموارد و الوسائل المتوفرة و تحديد التدخلات .

و بالتالي فهو يسمح بتحقيق ديناميكية و تفعيل المتدخلين الاقتصاديين و المتعاونين بغية تحقيق اهداف مشتركة في إطار شكل جيد من الشراكة بين المنظمات الريفية و المؤسسات الاقتصادية و الجماعات المحلية و الإدارة العمومية . (**تقرير المشروع التمهيدي للاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، جويلية 2004**)

توفر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة إطارا و شروطا لإنعاش الأقاليم الريفية و تعد بتحسن جذري ، من خلال تدخل السلطات العمومية و ذلك بـــ :

- مواجهة تطور الإقليم الريفي من منظور مستديم بتنظيم التعاضد بين الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية مع توفير شروط النجاعة و الاستمرارية الإيكولوجية للنشاط التنموي .
- إدراج هيئات للتأطير و تمويل النشاطات.

- تأسيس التنمية الريفية المستديمة على العمل الجواري و اللامركزية.
- مرافقة مشاريع التنمية الشاملة المبتكرة.
- تشجيع بروز مجموعات مرافقة التنمية الريفية كمنبر للاستماع و الاستشارة و الدعم بالتكوين و التمهين .
- تشجيع الإبداع التنظيمي و المؤسساتي كعامل لترقية سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشطين و مسؤولين عن تنمية محيطهم الإقليمي .

VI- مراحل سياسة الجزائر في السكن الريفي

مرت سياسة السكن الريفي بالجزائر عبر مراحل متعددة ، منذ العهد الاستعماري الذي شهد سياسة إسكان تخدم أهدافه ومراميه الاستيطانية ، وكذا غداة الاستقلال وهي الفترة التي ورثت فيها الجزائر عبئا ثقيلا ، وكذا عبر برامج التنمية التي عرفتها الجزائر إلى العهد الحالي ، وسنحاول إحصاء هذه المراحل على النحو التالي :

1 / وضعية السكن الريفي في عهد الاستعمار الفرنسي :

لم تكن هناك سياسة واضحة للمستعمر حيث كان جل الجزائريين يقطنون سكنات متواضعة لا تتوفر على شبكة المياه ولا الكهرباء بل كان سكان المدن يقطنون الاحياء القديمة مثل القصبة ، اما سكان الأرياف والجبال فكانوا يعيشون ظروفا سكنية وصحية سيئة نظرا لكون أغلبية هذه المساكن المشيدة من الطوب تفتقر للمياه والكهرباء بل من كل هذه العناصر .

وقد زادت الوضعية المزرية لسكان الأرياف بسبب الدمار الذي أصـــاب القرى و المداشر من جهة ، وبسبب فرض المستعمر سياسة الأرض المحروقة من جهة أخرى و عليه نلاحظ أن رغبة المستعمر في القضاء على السكنات الريفية و المنعزلة منها كان واضحا بالنسب المحققة لإنجاز

السكنات الحضرية ، و يرجع السبب في ذلك إلى الخلفية الاستعمارية التي اعتبرت المناطق الريفية تشكل خطرا ، لأنها كانت تعتبر بمثابة الملجأ و القاعدة الخلفية للثوار.

و من كل ما سبق ذكره ، حتى بصورة مختصرة نظرا لصعوبة الإلمام بجميع التفاصيل عن المرحلة التي سبقت استقلال الجزائر ، نلاحظ أن السياسة الاستعمارية اتجاه السكنات الريفية التي تبنتها السلطات الفرنسية كانت تخدم بالدرجة الأولى مصالح الفرنسيين المعمرين كما أنها لا تراع احتياجات الجزائريين لا من حيث عدد السكنات و لا من حيث نوعيتها ، و سكان الريف كانوا أكثر ضررا.(**BEN AMRANE Djilali, 1980 , P159**)

2 / قطاع السكن الريفي غداة الاستقلال :

لقد عرفت عملية إنجاز السكنات في الجزائر توقفا خلال سنة 1962 بسبب الحدث العظيم الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة و المتمثل في استقلالها و استقر الجزائريون في السكنات الفارغة التي تركها المعمرون الفرنسيون بعد رحيلهم ، و عليه لم تول السلطات الجزائرية آنذاك الاهتمام الكاف لقطاع السكن على غرار القطاعات الأخرى معتقدة أن السكنات الفارغة قادرة على استيعاب السكان الجزائريين ، غير أنه لوحظ أن السكنات الفارغة و المهجورة التي تركها الفرنسيون لا تكف لإيواء و استيعاب العدد الهائل من المواطنين الجزائريين خاصة الذين تدفقوا من الأرياف نحو المدن ، و كان لا بد على السلطات الجزائرية إنجاز أكثر من 75000 سكن جديد في المدن و أكثر من 35000 سكن في الأرياف حتى تخلق بذلك توازن بين الريف و المدينة. **HAMIDOU**) **Rachid,1988 , P 30**(

و من هنا ، أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية إنجاز السكنات ، فاتجهت السياسة البنكية في بادئ الأمر إلى عملية إتمام البرامج السكنية التي تركتها السلطات الفرنسية قيد الإنجاز.

3 / أهم إنجازات فترة 1962 – 1966

لوحظ ان فترة 1962 – 1966 أو بعبارة أخرى الفترة التي سبقت المخططات التنموية بعد الاستقلال وهي الفترة التي تلي الاستقلال مباشرة قد أسفرت عن انجاز 16000 وحدة سكن ريفي شملت عدة مناطق من القطر الجزائري رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تلي استقلال أي بلد كان تحت نيـــران المستعمر وقد تم القضاء على 1200 بيت قصديري . (صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 31)

4 / مرحلة المخطط الثلاثي 1967 – 1969

بعد الاستقلال مشكل السكن لم يكن بنفس الحدة بين المدن و الأرياف ، فحالة الريف كانت أكثر تضررا ، و هذا راجع للخراب الذي خلفته الحرب . بينما بالنسبة للمدن الجزائرية ، فبمغادرة المعمرين أو الفرنسيين . جعلت العديد من السكنات في المدن خاصة فارغة، مما جعل السلطات الجزائرية آنذاك تعتقد أن المدن لن تعرف أزمة السكن ، و عليه فجل الإجراءات المتخذة أعطت الأولوية لإنجاز السكنات الريفية و ذلك ابتداء من 1963 ، كما قامت بإتمام البرامج السكنية التي تركها الفرنسيين قيد الإنجاز ، إلا أن النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد ، استلزم الحاجة إلى السكن و من هنا و بعد تبني الجزائر لنظام الاقتصاد الموجه (المخطط من خلال مخططات التنمية، حاولت أن تلم بهذا المشكل (أي مشكل السكن) ، و تبني كل مخطط سياسة سكنية خاصة به .

أما فيما يخص برنامج السكنات الريفية ، فعلى الرغم من الأهمية التي أولتها السلطات لمثل هذا النوع من السكنات ، إلاّ أن النتائج المحققة بقيت بعيدة كل البعد عن إرضاء الطلبات على هذا النوع من السكن و مع هذا نجد بعض البرامج حققت فقط 16.877سكن ما بين فترة 1964 ،1963، 1966 بالتكلفة قدرت 125 مليون دج. (صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 34)

والملاحظ أن شروط السكن أو مواصفات السكن ، لم تتوفر في هذه السكنات مماّ جعل العديد منها بقي شاغرا . و في ظل هذه الظروف السيئة لإنجاز السكنات ، سطر المخطط الثلاثي أهداف أخرى و تكمن في إتمام عملية إنجاز 7400 سكن .

و فيما يلي عرض للحالة الفيزيائية و المالية لبرامج السكنات الريفية للفترة الممتدة من 1967 إلى 1969 .

الجدول رقم 01 : برامج السكنات الريفية من 1967 – 1969

السكنات المنجزة				السكنات في طور الإنجاز	
1967	1968	1969	المجموع	في طور الإنجاز	لم ينطلق في إنجازها
3.125	4.141	4.846	12.112	5.273	4.810

المصدر : ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1967 – 1969 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية . الجزائر 1980

5 / مرحلة مخطط الرباعي الأول 1970–1973

لقد شمل المخطط الرباعي الأول انطلاق برنامج للسكن الريفي يمكن عرضه فيما يلي:

إن انشغال السلطات العمومية بترقية المستوى المعيشي للفلاح بالريف، كان من أولويات برامج التنمية الشاملة التي عرفتها بلادنا في مرحلة المخطط الرباعي الأول، فكان ذلك عن طريق إقامة المئات من التجمعات السكانية و الاهتمام أكثر بتحديث القطاع الزراعي مع إعطائه الأهمية القصوى بالتدعيمات المالية المعتبرة و التي من شانها أن تضمن نوعا من الاستقرار لدى الفلاح ليتحقق بذلك التنمية الشاملة المتسرعة من جهة و إحداث التوازن عبر التراب الوطني من جهة أخرى.

الجدير بالذكر ، أنه تم إنجاز خلال الفترة (1970-1973) 24000 سكن ريفي من أصل 40000 سكن ريفي برمج إنجازه، و تطلب هذا الإنجاز غلاف مالي قدره 994 مليون دج في الوقت الذي كان مخصص للبرنامج 305 مليون دج.

و فيما يلي عرض لأهم البرامج السكنية الريفية المقدرة و المنجزة خلال الفترة الممتدة من 1970، 1973.(HAMIDOU Rachid, 1988, P 35)

الجدول رقم 02 : برامج السكنات الريفية من 1970 – 1973

البرامج السكنية الريفية	عدد السكنات			
	المقدرة	المنجزة	الفرق	نسبة الإنجاز
	40.000	24.000	16.000	% 60

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير عام حول المخطط الرباعي الثاني ، ماي 1974 ، ص 40

6 / مرحلة المخطط الرباعي الثاني(1974 – 1977)

بالرغم من النقائص الموجودة في قطاع إنجاز السكنات الريفية ، إلا أن الريف الجزائري من خلال هذا المخطط عرف نشاطا يتمثل في البرامج الخاصة بالبناء الذاتي.

- **تعريف البناء الذاتي :**

يتمثل هذا النوع من البناء في منح الدولة للمستفيدين مساعدات مالية أو عينية مباشرة ، و قد تمثلت تلك المساعدات في منحهم مجانا قطعا أرضية صالحة للبناء مع كمية من مواد البناء كالحديد و الإسمنت ، و قد تم توجيه أغلب تلك البرامج الى مناطق ريفية ، بغية تثبيت سكانها ، و منع زحفهم نحو المدن . (حسب وصف المصلحة التقنية لبلدية أولاد عدي لقبالة)

وفيما يخص القرى الفلاحية فقد تم إتمام 1000 قرية فلاحية خلال هذه المرحلة ،كما تمت الانطلاقة في إنجاز أكثر من 300 قرية فلاحية و التي مثلت الثلث 3/1 من الأهداف المسطرة ، و التـــي ساهمت بصفة سريعة على تنشيـــط الريف في جميـــع النشاطات الاقتصـــادية منها و الاجتماعية ، و ذلك في إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن ، باعتبار السكن أحد الركائز الأساسية له .

و بالإضافة إلى البرامج الطموحة التي سبق الإشارة إليها من خلال هذا المخطط ، تمت العمليات التالية:

- إنجاز 20.000 سكن ريفي في إطار تحديث و توسيع القرى المتواجدة.

- إتمام عمليات البناء الذاتي في حدود 40.000 سكن. وبهذا تكون الأهداف المسطرة للسكن الريفي قد حققت طموحات جديدة لتنمية الشاملة إذ ما قورنت بالإنجازات السابقة في المخطط الرباعي الأول .(**HAMIDOU Rachid, 1988, P 35**)

الجدول رقم 03 : برامج السكنات الريفية من 1974 – 1977

البرامج السكنية	عدد السكنات			
	المقدرة	المنجزة	الفرق	نسبة الإنجاز
الريفية	100.000	75.000	25.000	% 75

Source ; Hamidou Rachid, 1988 , P42

7 / مرحلة المخططين الخماسيين 1980 – 1989

عمدت الدولة في هذه المرحلة (مرحلة المخططين الخماسيين) على إعطاء للريف الجزائري أولوية في برامجها ، و ذلك في إطار خلق تنمية شاملة في الريف بالإضافة إلى الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن. غير أنه و على الرغم من هذه الجهود الطموحة لخلق التوازن الجهوي ، إلا

أن نهاية سنوات الثمانينات أفرزت وأبانت عن أزمة سكن خانقة ، مما جعل السلطات تفكر في إعادة النظر في سياستها السكنية اتجاه إنجاز السكنات الريفية ، ذلك أن جل الجهود الرامية لتنمية الريف الجزائري لم تف بالغرض . (صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 46)

بعد انتهاء مراحل التنمية الخمس (المخطط الثلاثي و المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني و المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني) في قطاع السكن خلال ما يقارب عشرتين من الزمن عرفتها الجزائر إبان تبنها نهج الاقتصاد المخطط ، تقبل على مرحلة أخرى من التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية خاصة ، تكتنفها ظروف اقتصادية صعبة منبثقة عن ازمة سياسية وامنية صعبة للغاية .

بيد أنه قد واكب هذه المسيرة ظاهرة التمدن التي كان احد أسبابها النزوح الريفي لجاذبية المدن ولفشل سياسة الإسكان الريفي وتثبيت السكان في الريف ، ويمكن إجمال كل ما تولد عن هذه المخططات في الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : نسبة السكان الحضريين والريفيين للفترة الممتدة من سنة 1962 إلى 1989 .

السنوات	السكان الحضريين بالآلاف	السكان الحضريين (%)	سكان الريف بالآلاف	سكان الريف (%)
1962	3000	%29.1	7300	%70.9
1966	4019	%32.6	8297	%67.4
1977	7161	%41.0	10339	%59
1987	11640	%49.6	11837	%50.4
1989	12355	%50	12348	%49.9

المصدر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول السكن الاجتماعي ، مارس 1995 ، 04 .

نلاحظ من الجدول ان نسبة عدد السكان الريفيين عرفت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989 بالمقارنة مع الزيادة الكبيرة نسبيا لسكان الحضر ، وتحول بعض المراكز الريفية إلى مدن بفعل ارتقائها إلى مصاف بلديات ودعمها بمساكن اجتماعية .

8 / مرحلة 1990 – 1994 (ما بعد التحولات الاقتصادية)

ابتداء من سنوات التسعينات ، عرفت السياسة السكنية في مجال إنجاز السكنات الريفية اتجاه آخر ، اختلف عن سابقه (أي مرحلة المخططات التنموية) ، فبعدما حضي الريف الجزائري بالاهتمام و العناية و بتكفل السلطات الجزائرية بعملية إنجاز السكنات .

غير أن ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن التي عرفتها الجزائر منذ سنوات السبعينـــــات و ما خلفته من إهمال للريف الجزائري .

بالإضافة إلى تفاقم أزمة السكن في المدن خاصة مع سنوات الثمانينات ، فإن السلطات الجزائرية صبت اهتمامها خاصة بعد الإصلاحات على إنجاز السكنات الحضرية ، أما السكن الريفي فقد عمدت السلطات الجزائرية على تقديم للمواطن الريفي إعانة مالية كمساعدة من أجل إنجاز سكنه بنفسه ، ولقـد حددت حجم الإعانة المقدمة من طرف الدولة بـــ 120000 دج لإنجاز مسكن واحد . (**GUELLEB Salima, 1997, p30**)

يكمن الهدف من تبني استراتيجية مماثلة في مجال إنجاز السكنات الريفية إلى تشجيع الاستقرار بالمناطق الريفية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني الريفي و كبح النزوح نحو المدن ، بالإضافة إلى تشجيع سياسة البناء الذاتي و جعل المستفيد يتحمل مسؤولية إنجاز مسكنه بنفسه ، هذه الصيغة لاقت إقبالا كبيرا من طرف سكان الأرياف .

و تجدر الإشارة أن قيمة الإعانة المالية المقدمة لا تساوي تكلفة إنجاز مسكن بل تعد مساعدة فقط تمنح وفق شروط :

- أن يكون المستفيد مقيم بالريف الجزائري.
- أن يكون المستفيد مالك لقطعة أرض بالريف صالحة لإنجاز مسكن .
- وتمنح الإعانة على حسب مستوى دخل المستفيد .
- تقدم الإعانة للمستفيد من طرف هيئـــــات مختصة بعد موافقـــــة الشروط على ثلاث دفعات (الدفعة الأولى 40 % ، الدفعة الثانية 40 % الدفعة الثالثة 20 %) و هذا على حسب درجة تقدمه في إنجاز السكن .
- وكمثال عن كيفية البرمجة لتقديم المساعدات المالية من أجل دعم عملية إنجاز السكنات الريفية ، أدرجنا الجدول الموالي الذي يعرض برنامج سنة 1993 و 1994 . (**GUELLEB Salima, 1997, p30**)

الجدول رقم 05 : برنامج تقديم المساعدات المالية للسكن الريفي لسنتي 1993 – 1994.

السنوات	عدد المساعدات			غير المسلمة
	المسجلة	المسلمة		
		كليا	جزئيا	
1993	25000	24637	361	2
1994	29097	28272	824	1
المجموع	54097	52909	1185	3

المصدر : وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي للثلاثي الثالث لعام 2002 ، سبتمبر 2002 ، ص 10

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه إذا ما قورن بين حجم المساعدات المسجلة على أساس الطلبات و المقدمة للأشخاص في لإطار إنجاز السكنات الريفية ، يتضح عدم وجود فرق كبير ، حيث عمدت السلطات الجزائرية على تقديم جميع المساعدات سواء أكانت بصفة كلية أو جزئية و ذلك على حسب ما برمج له .

ومن هنا نستنتج أن الدولة الجزائرية حرصت على تنفيذ البرنامج الجديد لدعم السكنات الريفية خاصة للسنتين 1993 – 1994 .

غير أنه نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للمواطن و ارتفاع تكاليف إنجاز السكنات أخذت الدولة على عاتقها هذا المشكل ، وأعادت النظر في حجم الإعانة المالية المقدمة في إطار إنجاز السكنات الريفية ، و تم تحديد قيمتها بـــ 200.000 دج ، بدلا من 120.000 دج .

(GUELLEB Salima, 1997, p31)

9 / المرحلة الممتدة بين عامي 1995 – 2000

لم تعرف برامج إنجاز السكنات الريفية في هذه المرحلة تغير لا من حيث كيفية إنجازها أو من حيث نمط تمويلها ، ومن هنا بقيت الدولة في إطار سياستها السكنية لإنجاز السكنات الريفية تقدم دعم مالي للمواطن الريفي و ما عليه إلا أن يتم لوحده عملية إنجاز سكنه بشرط أن يكون مالك لقطعة أرض صالحة لإنجاز السكن و أن يكون مقيما بالريف الجزائري .

و للتذكير فقط ، نشير أن قيمة الإعانة المالية المقدمة من خزينة الدولة لفائدة المستفيد تحدد قيمتها على حسب مستوى دخله ، ولم تعد الدولة النظر في قيمتها بل بقيت كما كانت سابقا (أي 200.000 دج) و تقدم الإعانة من طرف هيئات مختصة بعد موافقة الشروط على ثلاث دفعات .

ويمكن عرض ما تم تقدمه من إعانات (مساعدات) لإنجاز السكنات الريفية للفترة الممتدة من 1995إلى 2000 من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 06: الإعانات المالية المقدمة في إطار دعم السكن الريفي لفترة 1995 – 2000

السنوات	عدد المساعدات			
	المسجلة	المسلمة		غير المسلمة
		كليا	جزئيا	
1995.	20500	20164	334	2
1996	28210	27440	662	108
1997	39485	38060	1333	92
1998	40400	36982	3203	215
1999	36942	29692	5995	1255
2000	40616	20900	9959	9757
المجموع	206153	173238	21486	11429

المصدر : وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي لسنة 2002.

عند تفحصنا للجدول أعلاه ، نلاحظ أن حجم المساعدات المالية (الإعانات) المقدمة في إطار دعم إنجاز السكنات الريفية قد ارتفع من سنة لأخرى (هذا على طول فترة 1995 – 2000) وهذا الارتفاع لمسناه من خلال حجم الإعانات المسلمة بصفة كلية أو جزئية لفائدة المواطنين المستفيدين . (صلاح الدين عمراوي ، 2009 ، ص 70 – 71)

الجدول رقم (07) برنامج حصص السكن الريفي قبل 1999 في بعض بلديات ولاية المسيلة

	عدد السكنات الريفية الموزعة			
قبل 1999	المسيلة	بوسعادة	أولاد دراج	مقرة
	489	136	203	175

المصدر : مديرية السكن والتجهيزات العمومية ، إحصاءات 2014

10 / إعانات السكن الريفي المنتهجة بعد 2002

في إطار إنجاز برنامج بخصوص التنمية الريفية و من أجل تدعيم و إتمام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، و التكفل الحقيقي و الفعال لأهم انشغالات سكان الريف ، وذلك في إطار ترقية الفضاءات الريفية قامت الدولة بإعادة النظر في سياستها السكنية لتنمية الريف الجزائري ، وهذا ابتداء من سنة 2002 المحددة لكيفية إنجاز السكنات في إطار جهاز التنمية الريفية وأهم ما جاءت به هذه التعليمة يمكن حصره فيما يلي :

- يجب على الدولة في إطار تنمية الريف الجزائري أن تقوم بتحقيق الأهداف التالية :

- إعادة تنمية الفضاءات الفلاحية و الريفية

- تثبيت سكان الريف

- عودة السكان الذين فروا من المجمعات المعزولة أو المتضررة من جراء الظروف الأمنية

- إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ليس فقط تنشيط و تدعيم و توجيه مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بل و خاصة إنجاز مخطط عملي متعدد القطاعات الذي يرمي إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.

- في إطار الدعم المالي لفائدة التنمية الريفية و بهدف خلق شروط استقرار سكان الريف و ضمان ديمومة النشاطات الفلاحية و الغابية و الرعوية ، فإنه تقرر إسناد مهمة هذا الدعم إلى الصندوق الوطني للسكن CNL بعدما كانت تدعم مباشرة من الخزينة العمومية و لقد تقرر طبقا للنصوص التنظيمية منح إعانة للسكن الريفي محددة كما يلي:

- من 400.000 دج إلى 500.000 دج ، حسب الدخل لبناء مسكن جديد
- 250.000 دج لتهيئة أو توسيع مسكن موجود.

- توزع الإعانات المقررة في إطار هذا البرنامج حسب كل ولاية بموجب مقرر مشترك بين وزير السكن و العمران ووزير الداخلية و الجماعات المحلية ووزير الفلاحة و التنمية الريفية.

الجدول رقم 08 : برنامج السكنات الريفية الموزعة بين عام 2001 – 2002

البرامج السكنية	السكنات الريفية	
	في طور الإنجاز	المنجزة
2001	26989	29933
2002	10941	22283

المصدر : وزارة السكن ، مجلة الصندوق الوطني للسكن CNL، 2003.

نلاحظ من الجدول إذا ما قارنا بين نسبة الإنجاز في سنة 2001 مع سنة 2002 لوجدنا أنها ارتفعت ، حيث يرجع السبب في ذلك إلى رفع قيمة الدعم المالي لمثل هذه السكنات وتدخل الصندوق الوطني للسكن ليسهل هذه العملية وهذا من اجل التنمية الريفية .

الجدول رقم 09 برنامج حصص السكن الريفي للخماسي الاول 1999 – 2004 في بعض بلديات ولاية المسيلة

	عدد السكنات الريفية الموزعة			
2004-1999	المسيلة	بوسعادة	أولاد دراج	مقرة
	96	33	140	152

المصدر : مديرية السكن والتجهيزات العمومية ، إحصاءات 2014

11 / البرنامج الخماسي 2009/2005 .

ان هذا البرنامج الذي يندرج في اطار البرنامج الوطني لرئيس الجمهورية ، قد أولى لقطاع السكن عناية جد خاصة ، حيث انه بالإضافة الى ضخامة البرنامج و تنوع الانماط السكنية ، هناك اهتمام بتحسين الاطار العمراني ، بما في ذلك الاطار المبني وتهيئة المساحات العمومية و توفير جميع المرافق العمومية الضرورية كالماء و الصرف الصحي و الكهرباء و الغاز، كما خصص برنامج سكني خاص للقضاء على السكن الهش.

«... فيما يخص أزمة قطاع السكن على وجه الخصوص التي أحدثت صعوبات اجتماعية جمة خلال العقدين المنصرمين ،يروم البرنامج الخماسي 2005-2009 الممول من قبل الدولة او المستفيد من مساعداتها المعتبرة بناء 1.200.000 وحدة سكنية منها ما يقارب 200.000 وحدة برسم البرنامجين التكميليين المسجلين لصالح ولايات الجنوب و الهضاب العليا . » (مقتطفات من كلمة رئيس الجمهورية 19 / 11 /2006)

« إن المخصص المالي الواجب رصده في هذا الاطار ببلغ حوالي 700 مليار دينار، منها ما يربو عن 100 مليار دينار برسم تحسبن الاطار المعيشي الحضري على وجه الخصوص، لامتصاص العجز المتراكم على امتداد عقود بأكملها من جانب أعمال التهيئة و كما تعلمون تم انجاز أكثر من 900.000 مسكن خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 الى 2004 ... ومن ثمة شهدت حظيرة السكنات الوطنية زيادة قدرها 42 % في مدة عشر سنوات ، و هذا بغض النظر عن الارقام المتصلة بالبناء الذاتي خلال الفترة التي لم يتم اخذها بعين الاعتبار...» (مقتطفات من كلمة رئيس الجمهورية 19 / 11 /2006)

ومند سنة 2002 تحول تمويل تسيير إعانات السكن الريفي مباشرة للصندوق الوطني للسكن ووضعت هذه الإعانة في نفس سلم السكن الاجتماعي التساهمي.

وأما فيما يخص حصص السكن الريفي فقد تم انجاز أزيد من 400 ألف سكن خلال الفترة 2005-2009 ، تجسيدا لسياسة التجديد الريفي المنتهجة منذ سنة 2000 راهنت الدولة على تطوير السكن الريفي باعتباره العمود الفقري لتحقيقي التنمية الوطنية . (**البوابة الرسمية لخمسينية الاستقلال ، 2012**)

وولاية المسيلة على غرار باقي ولايات الوطن، استفادت من حصص سكنية هامة في اطار السكن الريفي، قدرت ب 16320 وحدة سكنية بمعدل 3264 وحدة سنويا ، ساعدت هذه الاعانات الموجهة لسكان المناطق الريفية في امتصاص جزء كبير من طلبات السكن و خففت بشكل واضح من ثقل الازمة بعدة مناطق حيث وفق مسئوليها في توجيهها لمن يستحقها.

حيث ان الاعانات الاولى سجلت بقيمة 500.000 د.ج بينما عرفت الاعانات المسجلة بعد سنة 2006 مراجعة في قيمتها وتم تسقيفها الى 700.000 د.ج.

الجدول رقم 10 برنامج حصص السكن الريفي الخماسي الثاني 2005 – 2009 في بعض بلديات ولاية المسيلة

	عدد السكنات الريفية الموزعة			
2009 - 2005	المسيلة	بوسعادة	أولاد دراج	مقرة
	385	155	441	516

المصدر : مديرية السكن والتجهيزات العمومية ، إحصاءات 2014

12 / البرنامج الخماسي 2014/2010 .

يندرج هذا البرنامج الخماسي الثاني ضمن برنامج رئيس الجمهورية ، الذي أولى اهتمام خاصا لإشكالية السكن ، التي ما فتئت تؤرق الكثير من المواطنين، و ما دام قطاع البناء من اهم القطاعات المولدة للعديد من مناصب الشغل، فانه من الضروري ان يحظى القطاع بكل هذا الاهتمام . و بالتالي فإن ولاية المسيلة استفادت كغيرها من ولايات القطر بحصص جد طموحة

تقدر بحوالي 20600 وحدة سكنية، حيث نجد معدل انتاج الوحدات السكنية خلال العام الواحد 4120وحدة .

الجدول رقم 11 برنامج حصص السكن الريفي الخماسي الثاني 2005 – 2009 في بعض بلديات ولاية المسيلة

	عدد السكنات الريفية الموزعة			
2014 – 2010	المسيلة	بوسعادة	أولاد دراج	مقرة
	880	260	490	510

المصدر : مديرية السكن والتجهيزات العمومية ، إحصاءات 2014

VII- كيفية الحصول على السكن الريفي في البرنامج الخماسي 2010–2014

يندرج السكن الريفي في اطار السياسة الوطنية للتنمية الريفية ، ويهدف الى ترقية الفضاءات الريفية وتثبيت السكان المحليين. ويرمي الى مساعدة الاسر في بناء سكنات في محيطهم الريفي.وفي هذه الحالة تكون مساهمة المستفيد بتخصيص قطعة أرضية ملكا له ، ومساهمته في عملية البناء ، والقيام بكل الاعمال الخاصة بتهيئة السكن داخليا.

وبغرض الحصول على الاعانة من الدولة فان ذلك يخضع لشروط الاهلية.

1 – من بإمكانه الحصول على اعانة لبناء سكن ريفي؟

يمكن لكل شخص طبيعي مسجل في مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية او المقيم أو الذي ينشط في منطقة ريفية الاستفادة من اعانة الدولة الموجهة للسكن الريفي والمقدرة بـ700 الف دينار.

2 – شروط الاستفادة من إعانة بناء مسكن ريفي :

- ان يكون الدخل (الأسرة) يتراوح ما بين 1 و6 مرات من الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- ان لا يكون قد استفاد من تنازل عن مسكن تابع للأملاك العمومية او من إعانة موجهة للسكن . ان لا تكون لديه اية ملكية بناء موجه للسكن.
- ان لا يكون استفاد من قبل من مسكن تابع للأملاك العمومية الايجارية ، باستثناء التعهد باسترجاعه .
- ان لا يحوز على ملكية أرضية موجهة لبناء مسكن ، باستثناء اذا كانت تلك الأرضية موجهة لاحتضان سكن ريفي. (بوابة المواطن ، السكن الريفي ، **2011**)

3 – إجراءات الحصول على إعانة للسكن الريفي

للاستفادة من إعانة الدولة الموجهة للسكن الريفي يتعين على المستفيد تقديم ملف يحتوي على:

- طلب الحصول على دعم من طرف الصندوق الوطني للسكن.
- وثيقة تثبت انخراط المستفيد في برنامج التنمية الريفية او يمارس مهنة في الوسط الريفي مسلمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.
- تصريح شرفي يتم التأكيد فيها ان صاحب الطلب وزوجه او زوجته لم يكونوا قد استفادوا من قبل من مسكن تباع للأملاك العمومية او اية إعانة من طرف الدولة او حيازة ملكية ارض موجهة لبناء مسكن ريفي.
- تصريح شرفي يتم من خلاله إثبات الدخل مرفق بوثائق إثبات.
- بعد تصفح ودراسة الملف من طرف لجنة خاصة ، يقوم الوالي بإصدار وثيقة الاهلية.

التسجيل في دفتر الشروط:

يقوم المستفيد بإيداع ملف لدى الصندوق الوطني للسكن الخاص بولايته يتضمن:

- نسخة من وثيقة الاهلية موقعة من طرف الوالي او من يمثله.
- شهادة ميلاد اصلية رقم 12، وبالنسبة لصاحب الطلب المتزوج عليه تقديم شهادة عائلية او شهادة ميلاد اصلية رقم 12 لزوجه.
- نسخة طبق الاصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة من رخصة البناء.
- ظرفان بريديان عليهما طابعين يحتويان على عنوان صاحب الطلب.
- وكل صاحب طلب يوقع على دفتر الشروط يتعين عليه تقديم ملف كامل والانطلاق في الاشغال في ظرف لا يتعدى ستة (06) اشهر. (**بوابة المواطن ، السكن الريفي ، 2011**)

4-مراحل تمويل الدولة لإعانة السكن الريفي

يتم منح إعانة الدولة من قبل الصندوق الوطني للسكن وذلك بناء على مدى تقدم الاشغال، والذي يتم ابرازه في محضر تعده مديرية السكن والتجهيزات العمومية.

ويتم منح اعانة الدولة وفق ما يلي:

- 20 بالمائة من الاعانة عند الانتهاء من إعداد الأرضية.
- 40 عند الانتهاء من الأشغال الكبرى.
- 40 بالمائة عند الانتهاء من كافة الأشغال.

ويمكن للمستفيد من اعانة لبناء سكن ريفي أن يتحصل على قرض بنكي بنسبة فوائد ميسرة تصل الى (1 %) (بوابة المواطن ، السكن الريفي ، **2011**)

5 – المراجع القانونية :

•أحكام المادة 77 من قانون المالية لسنة 2010 و المادة 109 من قانون المالية التكميلي 2009 ؛

•القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 أفريل 2002 .

•القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 سبتمبر 2008.

•المرسوم التنفيذي رقم 10-87 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1431 الموافق 10 مارس 2010 المحدد لمستويات و إجراءات دعم فوائد القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية من أجل اقتناء مسكن جماعي و بناء مسكن ريفي من طرف المستفيدين.

•المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية سكن جماعي أو لبناء سكن ريفي ومستويات مداخيل طالبي هذه السكنات و كذا كيفيات منح هذه الإعانة.

•القرار المؤرخ في 19 جوان 2013، المحدد كيفيات الحصول على الإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لبناء سكن ريفي.

(بوابة المواطن ، السكن الريفي ، **2011**)

6 – هيكلة الحصول على السكن الريفي بالنسبة للمستفيد :

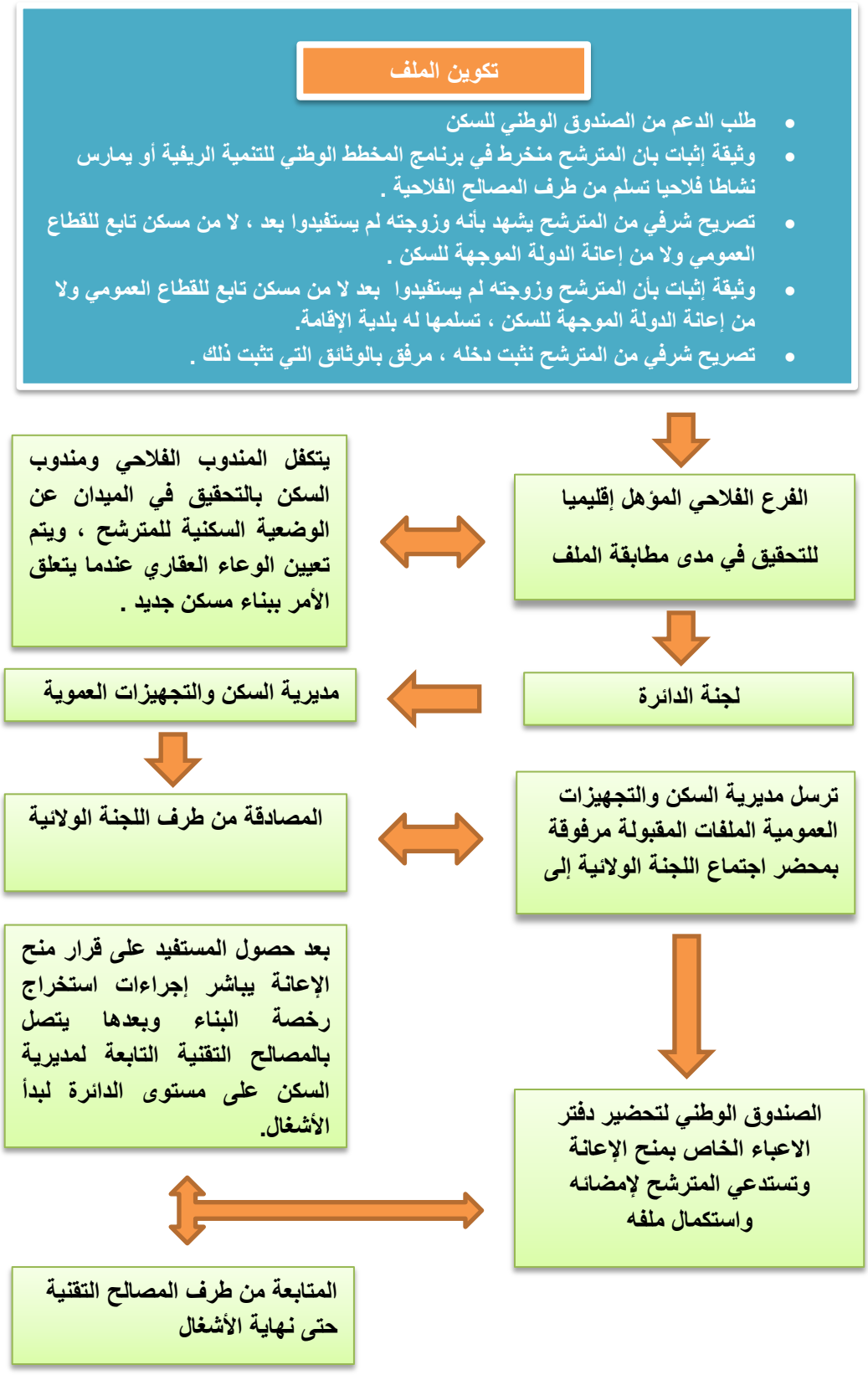

من اعداد الطالب

الخلاصة:

مما سبق يمكن ان نستخلص بان السكن هو من الأولويات الهامة في استراتيجية التنمية الشاملة، و بالتالي لا يمكن للدولة ان تنهض نهوضا اجتماعيا و اقتصاديا إلا اذا استطاعت ان تقضي على الازمة السكنية و تحد من تبعاتها ، فالسكن مهما كان نوعه يضمن الاستقرار الاجتماعي و مؤشر له دلالاته عن مستوى رفاهية المجتمع و تحضره. وما البرامج التي سطرتها السلطات الوطنية إلا دليل على مدى عزمها على القضاء نهائيا عن الازمة التي تعيق التطور و التقدم الاجتماعي.

و السكن الريفي بالخصوص قد حضي بقسط وافر من الاهتمام في اطار ما سطرته الدولة من برامج تنموية للنهوض بسكان الأرياف و خلق ديناميكية اقتصادية تكاملية ما بين سكان الريف و سكان المدن ، باعتبار الريف خزان للإنتاج الفلاحي و الموارد الطبيعية التي يستحيل ان تتطور المدينة من دونها .

كما ان وضعية ولاية المسيلة في مجال السكن عموما، قد شهدت تطورا ملموسا من حيث النوع و الكم، و أغلب المؤشرات العمرانية تدل على الوضع المريح الذي بلغته ، من حيث تلبيتها للحاجيات، و من حيث نسبة الاكتظاظ في الغرفة و السكن بشكل عام.

و رغم كل ذلك ، لا يمكننا ان نغض النظر عن العديد من المشاكل التي تعيق تطور الوضعية السكنية الى ما هو أحسن، كوسائل الانجاز التي لا تزال قليلة بالنظر الى الكم الهائل من البرامج المسجلة و التي يجب ان تنجز في وقتها تفاديا لتراكم تبعاتها من المشاكل.

تمهيد :

يتطلب البحث في المجال السكني بجوانبه المختلفة تضافر جهود العديد من الباحثين ، نظرا لطبيعة موضوعه المعقدة . كما يتطلب توافر وسائل و مناهج في مستوى الكشف عن عناصره البنيوية و مستلزماتها الوظيفية . و يصدق هذا القول على الأوساط الاجتماعية المختلفة : الأوساط الحضرية و الريفية اليوم و الأوساط غير الحضرية التقليدية.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى اهم الخصائص التي يتسم بها المجتمع الريفي على العموم ، وخصائص العائلة الريفية في الجزائر ، والأدوار التي يمثلها كل أفراد المجتمع الريفي ، وبعض المشكلات التي تواجهها العائلة الريفية ، وخصائص المجتمع الريفي لمنطقة أولاد دراج .

I- تعريف المجتمع الريفي :

يُعرف المجتمع الريفي، بشكل عام ، بوصفه المجتمع الذي يعيش في مستوى تنظيم منخفض. ويتكون من الفلاحين والرعاة وصيادي الحيوانات والأسماك. ويُفهم عادة كمقابل للمجتمع الحضري . ويتميز المجتمع الريفي بسيطرة نسبية للحرف الزراعية ، والعلاقة الوثيقة بين الناس ، وصغر حجم تجمعاته الاجتماعية ، والتخلخل السكاني النسبي ، مع درجة عالية من التجانس الاجتماعي وضآلة التميز والتدرج الداخليين ، فضلاً عن ضآلة الحراك الاجتماعي الرأسي والوظيفي عند السكان . (2008 ، www.moqatel.com)

وفي الحقيقة لا يمكن التوصل الى تعريف عام وقاطع للمجتمع الريفي لان الريف يختلف من مجتمع الى آخر اي ما يعتبر ريفي في مجتمع ما ليس بضرورة هو ريف في مجتمع اخر ، و ويمكن وضع عدة مقاييس ومعايير لتعريف المجتمع الريفي.

أ – تعريف المجتمع المحلي الريفي على اساس احصائي كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية حيث استخدم احصاء حجم السكن كمؤشر للتنمية البيئية الريفية ،حيث ذكر علماء الاجتماع الريفي ان المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن2500 نسمة فهو مجتمع ريفي اما اذا زاد عن ذلك فهو مجتمع متحضر حضري ولو كان يعمل في الزراعة.

بـ – تعريف المجتمع الريفي على اساس التقسيم الاقتصادي للمهن كما هو الحال في بلدان العالم الغربي حيث أن الصناعة الأولية ، وهي التي تعمل على استخراج المادة الخام كزراعة و الصيد و الصناعات التحويلية وهي التي تقوم بتحويل المواد الخام الى مواد صناعية.

وحسب هذا التعريف تعتبر المجتمعات الريفية اذا اعتمدت على الصناعات الاولية فالمجتمع الزراعي و مجتمع الصيد ومجتمع التعدين هي طبقا لهذا التعريف مجتمعات ريفية .

جـ – تعريف المجتمع الريفي على اساس مهني كما هو الحال في بلدان اسيا وأفريقيا و المجتمع الريفي في هذه الحالة هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم هذا وتعتبر

المجتمعات الريفية في اسيا وافريقيا تبعا لهذا التعريف ريفية في حين يزيد عدد سكانها كثيرا عن بعض المجتمعات الحضرية في الولايات المتحدة الامريكية .

د – تعريف المجتمع الريفي على اساس التقسيم الاداري كما هو الحال في بعض الدول العربية ففي مصر مثلا المجتمعات التي لا تمثل عاصمه لمحافظه ما او مقرا لمركز من المراكز الإدارية.

(عبد الفتاح تركي ، 2011 ، quna.7olm.org/t85-topic)

أما مفهوم القرية ، فهناك تعريفات عديدة له . ولعل أكثر التعريفات المطروحة تشير إلى أنها نموذج له طريقة معينة في الحياة يعتمد أساساً على الزراعة . بينما يذهب (ريموند فيرث) إلى أن اصطلاح أو مفهوم القرية ، ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار لغرض الاستهلاك الخاص . إن تعريف "فيرث" هذا يُخرج المزارعين الذين يزرعون الأرض عن طريق الغير لغرض الاستغلال أو الربح ، وهم موجودون في أغلب القرى . لذلك ذهب (إيركو) إلى تقسيم سكان القرى إلى طبقتين متمايزتين، هما:

الطبقة الأولى: القرويون الذين يملكون أرضاً أو يزرعون عن طريق الإيجار ويعيشون عليها، وتكون طريقتهم في الحياة المعتمدة على الأرض . وليست الزراعة . عملاً مربحاً لهم.

الطبقة الثانية: هم أولئك المزارعون الذين ينظرون إلى الأرض على أنها مصدر من مصادر الربح ، وأنها نوع من أنواع رأس المال. (2008 ، www.moqatel.com)

هل يمكن أن نميز قيم المجتمع الريفي بأنها تختلف في أسسها عن قيم المجتمع البدائي أو الحضري ؟ « يقول (روبرت ردفيلد) في كتابه "المجتمع الريفي والثقافة ": أننا لو نقلنا قروياً من موطنه إلى مكان آخر ريفي بعيداً عن مجتمعه ، وكان مزوداً بمعرفة لغة هذا المكان الجديد فإنه يستشعر ألفة سريعة . قد يكون ذلك راجعاً إلى أن الأسس الموجهة للحياة متشابهة ، فهناك أوجه شبه عامة ومشتركة في الحياة القروية في جميع أنحاء العالم ، طالما أن الفلاحين يعملون بالزراعة ، التي تشكّل في الوقت نفسه ، طريقتهم في الحياة. ويعتقد (ردفيلد) أنه وجد مجموعة مترابطة من القيم والاتجاهات في الحياة الريفية تتلخص في أن القرويين يرتبطون بالأرض ارتباطاً وثيقاً يصل إلى حد التقديس . كما أنهم يتعلقون بالطرق التقليدية القديمة ويضحون بمصلحتهم الشخصية في سبيل العائلة . ويسيطر الشعور الديني على الكثير من مظاهر سلوكهم. ويبدون بعض مظاهر الشك والريبة، وخاصة تجاه سكان المدينة. ويُضيف: أن العمل الزراعي في نظرهم هو من أهم الأعمال

وأجلّها قدراً؛ لأنه مرتبط بنوع من الشعور الديني، إذ إن العمل بجد في الأرض يُرضي الله ويضمن الرزق. كما ينظر سكان الريف إلى سكان المدن على أنهم أُناس مرفهون ، تتعب بسرعة ولا تحتمل المشقة وغير قادرة على مزاولة العمل الشاق في الزراعة، الذي هو مصدر زهو القروي. وطبيعي أن يمتد هذا الاحتقار إلى الأعمال التجارية .» (2008 ، www.moqatel.com)

كما تُمارس الحياة في المجتمع الريفي في إطار من الود الجماعي الكبير للغاية مع الجميع، بحيث يُصبح من الطبيعي إيجاد روابط خاصة. ويتطلب انتظام الحياة في المجتمع الريفي أن يقبل كل فرد، ولو ظاهرياً على الأقل، القوانين والأعراف، التي تحكم السّلوكيات ونظام القيم السائد. وكل من يسعى إلى التفرد يُحدث أخطاء في حسن سير الحياة الاجتماعية. كما أن الطفل الريفي مندمج بعمق في بيئته المحلية التي يعيش فيها، ويتطابق بسهولة مع والديه الذين يتقاسم معهم المسؤولية في مرحلة مبكرة جداً من حياته. ويوضح هذا أن البيئة الريفية تشجع حدوث اندماج مبكر للشخصية، ومن ثَم، فمن الصعب أن يحصل الفرد الريفي على استقلال كامل في الرأي، طالما أن والده لا يزال مصدراً رئيسياً للدخل الاقتصادي، ورئيساً للأسرة الريفية. (2008 ، www.moqatel.com)

بناء على ذلك ، يمكن تعريف المجتمع الريفي بأنه المجتمع الصغير نسبياً ، والذي يعمل غالبية سكانه بالزراعة كعمل رئيسي لهم ، والذي يتميز بالعلاقات المباشرة والوثيقة المتمثلة في علاقات المواجهة ، لذلك فهم أكثر تجانساً واعتماداً على بعضهم. كما أنه يخضع لقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثلة في العادات والتقاليد والقيم والأعراف، كما تنتقل معايير السلوك في مثل هذا المجتمع من جيل إلى جيل. (2008 ، www.moqatel.com)

II- أهم الخصائص التي يتسم بها المجتمع الريفي

اتفق علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ، من خلال ملاحظاتهم وبحوثهم الميدانية في كثير من المجتمعات الريفية ، على أن القرى لها خصائص وسمات عامة تميزها عن غيرها من المجتمعات الأخرى . فالمجتمعات الريفية يسكنها الفلاحون المتجانسون والمتعاونون والمتكاملون ، وتسود بينهم علاقات المواجهة ، ويتخذون من الزراعة عملاً رئيسياً لهم . وهم لا يشكلون كثافة سكانية في مناطقهم . كما أن المجتمعات الريفية يمكن تمييزها بالعين المجردة ، بكل مظاهرها الخارجية الواضحة ، وثقافتها الريفية المميزة . ويمكن تحديد أهم خصائص هذه المجتمعات فيما يلي :

1 – . تزداد العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي بدرجة كبيرة . وتكون فيه العلاقات السائدة قائمة على علاقات الوجه للوجه ، أي علاقات الأواصر القوية ، التي تقوم على اللقاء المباشر ، والتعاون والتكامل الدائم ، والتفاهم المشترك الوثيق ، والإيثار الكامل ، والاشتراك الكامل ، في كافة المناسبات الاجتماعية . ويسود التضامن الاجتماعي نتيجة للتشابه في السمات العامة ، والخبرات المتماثلة ، والاتفاق في الأهداف العامة المشتركة ، ما يؤدي إلى سيادة العلاقات الشخصية غير الرسمية . (www.moqatel.com ، 2008)

2 – يتسم المجتمع الريفي بأحادية المهنة وهي الزراعة . وعلى أساس أن العمل في الزراعة غير متخصص ، فإن على الفلاح العمل في كل نواحي الإنتاج الزراعي ، فعليه أن يجيد بعض المهام المكملة للعمل الزراعي ، كقطع الأخشاب أو إصلاح الجسور وأدوات الزراعة وما إلى ذلك . وقد أدى عدم التخصص إلى وجود نظام معين لتقسيم العمل ، فالرجال مثلاً يقومون جميعاً بالعمل نفسه مهما كان عددهم في الأسرة ، وكذلك الأمر للنساء. (www.moqatel.com ، 2008)

3 – يتسم المجتمع الريفي بالتجانس ، ولعل صفة التجانس هي التي تميز المجتمعات ذات المهنة الواحدة عن المجتمعات متعددة المهن. فالريفي يعيش في الواقع مجتمعاً واحداً بكل أبعاده المهنية والاقتصادية والاجتماعية ، ويتفاعل فيه وينفعل به . فالقروي يعرف مجتمعه كله وذلك لتشابه اللغة والعقائد والأعراف وأنماط السلوك ، مع الاشتراك في المصالح العامة والمهنة الرئيسية . وهذا هو ما أطلق عليه إميل دوركايم "التضامن الآلي"، الذي يسود هذه المجتمعات التقليدية ذات الحجم الصغير نسبياً، والتي يتصف سكانها بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة، وتقسيم العمل ، والارتباط القوي نظراً لمعرفة كل منهم بالآخر ، واشتراكهم سوياً في احترام القيم والسلطة العامة . كذلك ، فإن نطاق الفردية في هذا المجتمع محدود للغاية ، فالأبناء يترعرعون على منوال حياة آبائهم ومن ثم يتوقع لهم أن يعيشوا طريقة حياة آبائهم نفسها . وهذا من شأنه دعم تجانس المجتمع الريفي. (Neha Pansare2014, www.shareyouressays.com)

4 – السكان في الريف : تقل الكثافة السكانية والتي يعبر عنها بالعلاقة بين عدد السكان بالكيلو متر المربع الواحد ، ولذلك العلاقة سلبية بين كثافة السكان والحياة الريفية وعلى هذا الاساس فان سكان الريف يتعلمون شخصيا فيما بينهم اي وجها لوجه ، كما انه في المناطق

الريفية تكون نسبة الولادات مرتفعة جدا ، نفس السيئ بنسبة للوفيات والتي تكون بدورها مرتفعة ، وهذا لتوفر مجموعة من العوامل المؤدية الى ذلك. (عبد الرحمان سوالمية ، 2010 ، ص 23)

5 – تتسم الحياة الريفية بالبساطة. وتظهر هذه البساطة في بُعد الفلاح عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة. ويرجع هذا إلى بساطة الأعمال التي يقوم بها، والتي اتخذت شكلاً متكرراً، إلى جانب بساطة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ومن مظاهر بساطة الحياة في الريف أن الفلاح لا يعلق أهمية بالغة على الكماليات، التي تصبح في المدينة في مرتبة الضروريات. (2008 ، www.moqatel.com)

6 – تتسم الحياة الريفية بقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي؛ فالمجتمع الريفي يتميز بقوة الضبط المتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف. فالريفيون يعيشون حياتهم الخاصة متأثرين بالقواعد السلوكية غير الرسمية، فيتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويحافظون عليها بشدة ويتناقلونها عبر الأجيال. كما تلعب الشائعات دوراً مهماً في الرقابة على السلوك، وتصرفات الأفراد في القرية. (Neha Pansare2014, www.shareyouressays.)

III– طبيعة المجتمع الريفي الجزائري

1/ المجتمع الريفي قبل الاحتلال الفرنسي :

عاش سكان الريف الجزائري كما كانوا من قبل في وسط عشائري ، ممارسين العمل الزراعي الجماعي ، حيث لم يكن هناك تقسيم او تحديد بين حقوق الافراد في ملكيتهم .

ولقد كان نظام الملكية قبل عام 1830 قائما على العرف والعادة ويتمثل في أربعة ملكيات ، أرض البايلك الأرض الجماعية ، الحبوس " الوقف " والملكية الخاصة .

ونستطيع التطرق بنوع من التفصيل الى هذه الأنواع من الملكيات في تلك الفترة ، حتى نتبين من خلالها أشكال العلاقة القائمة بين أفراد المجتمع الجزائري ، والريفي منه بالتحديد ، فنجد أن أرض البايلك وهي أرض الدولة تخصص لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة ، أما النوع الثاني وهو الأرض الجماعية " العرش" فهي تنتشر في المناطق التي استقر بها البدو وشبه البدو ، حيث يمارسون فيها الزراعة والرعي ، وهذا النوع من الملكيات الجماعية للأرض سائدة لدى أغلبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري .

اما بالنسبة لأرض الحبوس فتتمثل في أنها وقف على المساجد والمؤسسات الخيرية بالإضافة الى هذا نجد أرض الملك والتي تخص افراد دون عقود ملكية واضحة ، غير أن أخصب هذه الأراضي كان يعود الى العائلات التركية ، أما الملكيات التي تعود الى الجزائريين فتقوم أساسا على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات.

من خلال هذه الرؤية البسيطة يتضح لنا أن المجتمع الريفي الجزائري يتميز بعدة أمور من بينها التضامن الاجتماعي والعصبية التي تعود جذورها الى ما قبل التواجد الاسلامي ، والتي بقيت من بين أهم القيم الراسخة لدى أفراد المجتمع الريفي .

مرة أخرى يتضح لنا أن سكان الجزائر هم سكان القرى والأرياف ويمثلون المجتمع القبلي القائم على أساس التعصب للعلاقات القرابية والعائلية ولا يعرف كونه مجتمع طبقي ، ونجد أم العائلة الريفية هي " الوحدة الحقيقية للإنتاج " ، وتعتبر أهم وحدة في البناء الاجتماعي الريفي يقوم أفرادها بالعمل الجماعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأفرادها.

ومن خلال ماسبق يتضح لنا أن الجزائر كانت مجتمعا ريفيا بالدرجة الأولى ، وأن أغلب سكان هذا البلد هم من يقومون بالعمل الزراعي والرعي ، ورغم أن الدول والحضارات التي توالت وتعاقبت على هذا المجتمع كثيرة غير أنها لم تستطع تغيير الطابع القبلي فيها ، ولا أن تغير قيم التضامن الاجتماعي أو قيم التعصب للأرض والقرابة . (**محمد سويدي ، 1990 ، ص 72 – 73**) نقلا عن (**كريمة بوحريق ، 2010 . ص 68**)

2/ طبيعة المجتمع الريفي في الفترة الانتقالية :

ان السياسة الاستعمارية كانت تهدف بالدرجة الاولى للقضاء على المنظومة القيمية للإنسان الريفي محاولة بتهديمها تجزئة البناء وتفكيك التضامن الاجتماعي .

والمتتبع للمراحل الاجتماعية السابقة يلاحظ ان الريف كان لغاية انتهاء الثورة التحريرية بمثابة الحصن المنيع للدولة ، والذي كان يمنع أي تدخل اجنبي وهذا لسكان الريف من صفات اجتماعية متميزة ، غير أن هذا الامر لا ينفي المحاولات الاستعمارية لمحو هذا المجتمع وزرع قيم متطفلة على القيم الاجتماعية المتوارثة فيه حيث قام المستعمر بتفقير الشعب وتجهيله وذلك عن طريق محاربة العلم ودوره واماكن العبادة . .

فكيف كان شكل او طبيعة هذا المجتمع خلال سنوات الاستقلال الفترة الانتقالية ؟

وللإجابة على هذا السؤال سنتطرق بشيء من الايجاز لطبيعة المجتمع الريفي في تلك الفترة من خلال جانبين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي .

2-1/ الجانب الاقتصادي :

خلف الاستعمار الفرنسي بعد خروجه من الجزائر ، تركة هائلة من الدمار المادي والاجتماعي وتمثله الاضرار التي الحقها بالمجتمع الريفي في صور التخريب والدمار ونشر الجهل والفقر وكان على الحكومة الجزائرية عشية الاستقلال مهمة وضع السياسات والخطط التنموية لمجابهة هذا الدمار .

ومن بين السياسات التي اعتمدتها الدولة تجربة التسيير الذاتي التي طبقت في الريف الجزائري من طرف العمال والفلاحين ، حيث كانوا امام وضعية اقتصادية واجتماعية مدمرة ، وإيمانا منهم بضرورة العمل الجماعي بادروا الى تسيير الاراضي لمواصلة عملية الانتاج لتحدياتهم للظروف القاسية والايمان بالعمل الثوري ايضا . (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 75-76)

2-2/ الجانب الاجتماعي :

أ- نسق العلاقات الاجتماعية :

نجد أن الثورة الجزائرية دعمت أواصر العلاقات بين الافراد في الريف وعززت من أهمية التضامن لإعادة تحريك سير التنمية الوطنية ، ولطالما وجدت هذه الصورة في الريف الجزائري نتيجة لنمط الحياة الصعب والظروف الاجتماعية القاسية التي فرضت الترابط القوي وتقوية العلاقات الاجتماعية للتكيف مع البيئة المحيطة بالريف .

بـ- النسق القيمي

وتمثل في الخلل الذي أحدثه المستعمر في النموذج الثقافي لدى العائلة الريفية فبعد أن كان الريف يشجع على التعليم والفكر تغير نحو تمثل قيم المتطرفة غرسها مستعمر وهدف بها الى العمل على التراجع الثقافي وتنمية الفوارق بين الجنسين الرجل والمرأة .

IV- مراحل تطور البناء العائلي في الريف

1/ البناء العائلي في المجتمع الريفي اثناء الاحتلال الفرنسي :

ان العائلة في المجتمع الريفي الجزائري اعتنقت الديانة الاسلامية وعملت بموجب شرائعها فعززت بها خصائص بنائها ، الاجتماعي من خلال تدعيم اوصر القرابة والتعاون والدفاع عن الوطن .

وتعتبر العائلة المؤسسة الاولى في تسيير حياة الريف من خلال انها تحقق الامن الاجتماعي والاقتصادي والفكري لأفرادها ، ولقد ذكرنا في نقطة سابقة من هذا الفصل ان المقاومة تجلت لدى المجتمع الريفي ، من خلال تعاضد افرادها والعمل الجماعي والترابط القرابي وتميزهم بالاستماتة في الدفاع عن الوطن .

ونستطيع تلخيص طبيعة البناء العائلي في هذه الفترة التاريخية من خلال النقاط التالية:

- لم تتغير بنية الاسرة الجزائرية منذ التواجد الاسلامي وكان هذا نتيجة لعدم تعارض الطبيعة الاجتماعية للعائلة الجزائرية مع مضمون الشريعة من حيث تركيب السكان .
- تمثلت البنية الاجتماعية للجزائر في مرحلة الاحتلال الفرنسي بأنها ذات بيئة ريفية من حيث تركيب السكان .
- اعتبرت العائلة آنذاك انها اهم وحدة ومؤسسة اجتماعية واقتصادية وامنية .
- تميزت العلاقات آنذاك بالترابط القرابي والقبلي والعمل الجماعي والتضامن العضوي .
- عمل افراد العائلة الريفية على الدفاع المستميت عن الوطن من خلال الدفاع عن الارض

من جهة اخرى نستطيع تلخيص السياسة الاستعمارية في المجتمع الريفي الجزائري من خلال النقاط التالية :

- اعتبار المجتمع الريفي العائق الاكبر والعمل على توجيه اكبر ضربات الهدم اليه .
- معرفة الاستعمار لأهمية البناء العائلي في المجتمع الريفي وتركيز الانتباه عليه.
- التخطيط والعمل على سياسة معينة هدفت من خلال تهديم هذا البناء لتفتيت العمل الثوري والقضاء عليه من خلال :
- تهديم دور العلم والعبادة والعمل على نشر الجهل .
- انتزاع الاراضي من اصحابها بقوة السلاح ، ليجد الفلاح الجزائري نفسه قد تخلى عن اهم ركيزة في حياته الاجتماعية .

- العمل على غرس قيم متطفلة على القيم الاسلامية ونشرها في اوساط المجتمع الريفي وهذا من خلال البناء العائلي " فدخلت الخرافات الى المجتمع وتسربت الى الاسرة ونشأت عقلية بعيدة كل البعد عن الاسلام ، رغم انها نشأت في ظله وباسمه . (وزارة المجاهدين ، 2007 ، ص 274) نقلا عن (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 80)

ونجد أن نسبة الامية في الجزائر بدخول المحتل كانت تتراوح بين 10بالمئة و20 بالمئة بينما في ابان الاحتلال الفرنسي تراوحت الامية بين 80%و90 % وهذا في سنة 1830

ونجد انه بحلول 1872 لم يبق سوى نسبة ضئيلة ممن كانوا يحسنون القراءة والكتابة من خلال التقليل والتهجير.

ومن خلال المعطيات السابقة يتضح لنا ان الاستعمار الفرنسي حاول في فترة تواجده القضاء على قيم مهمة عند الانسان الريفي من بينها العلم واحترام المرأة والعمل وفق الشريعة الاسلامية غير المتعارضة مع اسس البناء الاجتماعي في هذا المجتمع .

غير ان المتتبع لهذه المراحل التاريخية والمتفحص فيها يجد ان البناء العائلي في الريف قام بدور كبير في دحض هذه المحاولات والعمل على مقاومتها بكل السبل والوسائل.

وبين محاولات الهدم والمقاومة استطاع البناء العائلي في الريف على الحفاظ على بعض من قيمه وتغير اخرى او فقدانها ، وهذا ما سنتعرض له في الاجزاء القادمة من هذا العمل .

2/ البناء العائلي في المجتمع الريفي في الفترة الانتقالية :

ان من اهم ما ذكرنا ان السياسة الاستعمارية ابان ثورة التحرير حاولت بكل الوسائل والطرق تهديم البناء العائلي في المجتمع الريفي ، و تناولنها كيف أنها اتجهت إلى تخريب دور العلم و الثقافة الجزائرية من بين أهم الأمور التي نجدها انتشرت في البناء العائلي الريفي في سنوات الاستقلال هي ما يلي :

الجانب الأول :

الذي يعتبر في قيم الانسان الريفي هو التراجع في الإقبال على العالم و مجالات الثقافة خاصة لدى الأنثى فقد كانت لا تتلقى تعليمها إلا نادرا بالإضافة إلى التحول من التشاور و الديمقراطية في العائلة إلى الاستعمال المفرط للسلطة الذكورية خاصة في مسار المتعلقة بحياة المرأة كمسألة التزويج حيث أصبحت الفتاة " و هي بالغة تزف كسلعة يتم تحديد ثمنها في السوق و لا يسمع رأيها و

لا تستشار و قد تعود هذه الأمور إلى الترسبات التي استطاعت فرنسا غرسها من خلال العمل خلال سنوات الثورة على مهاجمة و تدمير الفكر و العلم قبل الصناعة والزراعة

الجانب الثاني :

و من جانب آخر نستطيع التأكيد من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا العمل أن البناء العائلي في المجتمع الريفي استطاع أن يحافظ على أمور كثيرة من بينها .

- العمل ضمن منظومة علاقات قرابية مترابطة فنجد أن العصبية اتجاه الأرض و ميزة العمل الجماعي من أهم الأمور التي لم يستطع الاستعمار القضاء عليها .

ومن اهم المظاهر التي كانت تمثل العمل الجماعي في الريف هو ظاهرة التويزة (**وهي عملية مساعدة مجانية على أعمال لا يستطيع القيام بها من فرد واحد**) وانتشار نمط العائلة الممتدة ، وهذا للحفاظ على نسق البناء الاجتماعي والموسوم بالسلطة المطلقة للاب الذي يتفاخر بإنجاب العدد الكبير من الابناء وتزويجهم وتكوين اسر نووية تشترك في نفس السكن الذي يتسع لأفراد العائلة ويرتبط بوجود مكان الحقل لتسهيل التعاون والعمل الفلاحي الذي يشترك فيه افراد العائلة .

وبهذا بقيت العائلة تعتبر اهم وحدة انتاجية في الريف الجزائري ، واستمرت العائلة على هذا النحو في المجتمع الريفي الى وقت قريب ادى الى تغير في اجزاء هذا البناء ونطاقه . (**كريمة بوحريق ، 2010 . ص 81**)

جدول رقم (01):يبن نمو سكان الريف .

السنوات	السكان		
	مجموع السكان	سكان الريف	النسبة
1886	3752037	3228606	86.1
1906	4720947	2937884	83.4
1926	5444361	4344218	79.9
1931	5902019	4654288	78.9
1936	6509638	5078125	78.0
1948	7787091	5948939	76.4
1954	8614704	6456766	75.0

1966	12022000	8243518	68.6
1977	16948000	10261215	60.0
1987	23038942	11594693	50.3
1998	29100863	12133916	41.7

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .

نلاحظ من الجدول انه الى غاية 1998 كان المجتمع الريفي يعبر عن اكثر من نصف المجتمع الجزائري ، لذا فهو يحتاج الى دراسات متعددة ومتنوعة بهدف تطويره والاستفادة من الطاقات البشرية والموارد الطبيعية لتطوير البلاد .

V- خصائص العائلة الريفية في الجزائر

يتميز البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري بخصائص كثيرة تميزه كبناء ممتد وسنتعرض لبعض منها والتي تعتبر الاكثر انتشار في المجتمعات الريفية الجزائرية .

1- الارتباط بالأرض والحيوان

ان اهم ما يميز العائلة في الريف الجزائري هو ارتباط الفرد بالأرض والحيوان والعمل في هذا الميدان حيث ان العمل في الاسرة الريفية يكون متجانسا وموحد ، ونجد ان الارض تشكل للإنسان مصدر الحياة ومكان العمل المقدس ورعايتها والتفاني في بذل مجهود لزراعتها مصدر اشباع كبير وهدف يحاول كل فرد ان يصل اليه .(**محمد عاطف غيث ، ص 135**)

من جهة أخرى ان الفرد في العائلة الريفية مرتبط ارتباطا وثيقا بالحيوان حيث يعتمد عليه في كثير من الاحيان كالحرث وانتاج اللحوم والالبان وغير ذلك .

وارتباط الانسان بالأرض والحيوان اكسبه خبرة ومعرفة كبيرتين في هذا المجال فأصبح الفرد في العائلة الريفية مطلعا على خفايا الارض والحيوان من زراعة وحرث ونوع بذور وشؤون الطقس وبعض من علم البيطرة وامراض النبات .....الخ ، بالرغم من ضيق افقه الثقافي وجهله بمبادئ القراءة والكتابة . (**كريمة بوحريق ، 2010 . ص 85**)

2- خاصية الزواج كواجب اجتماعي :

يعتبر الزواج من اهم الامور التي تنصب في اهتمام العائلة الريفية في الجزائر ، لما له من اهمية مقدسة في النظام الاجتماعي الريفي .

ويقوم الزواج على عدة مرتكزات في المجتمع الريفي اهمها : التشجيع على الزواج المبكر ، الاقدام على الارتباط داخل النسق القرابي ، وايضا اختيار العروس يتم من طرف الاهل .

تخضع مسألة الزواج في المجتمع الريفي لأحكام نابعة من التقاليد والعادات اكثر من مصدرها الديني الذي يرجع اليه الكثير من المحللين دوره كمرجعية يعتمد عليها الانسان في الريف ، ودليل ذلك ان الدين الاسلامي اعطى حرية الاختيار للشريكين ولم يفوض الامر للعائلة وايضا شجع التزاوج خارج النسق القرابي اكثر من داخل النسق القرابي للمضار الصحية قبل أي شيء.

والامر الذي حدث في الريف هو تداخل قيم متطفلة مع المنظومة القيمية والمستقاة من الشريعة الاسلامية واعتمادها كقواعد اجتماعية ثابتة كالتزويج حسب اختيار الاولياء وكذلك اعتماد الترابط القرابي . (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 86)

3- الحياة الاجتماعية والمحافظة على التقاليد :

ان الحياة العائلية الريفية تتميز بالمحافظة على التقاليد المتعارف عليها لدى هذا المجتمع ، فتمارس العائلة النموذج المقبول وترفض ما دون ذلك ، بل ويستهجن كل من يخرج عن هذا النمط الاجتماعي المشروع والذي يمثل مزيجا من الأوامر الدينية واخرى وضعها المجتمع الريفي حسب الحياة وما تقتضيه من ضروريا‌تها فصنعت التقاليد التي توارثها الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية .

ومن بين هذه الامور التي أصبحت قانونا متعارفا القرابة وما يترتب عليها من احترام وطاعة على اساس السن والعادة ، والسيادة على أساس الجنس ما يترتب عليها من سيادة الرجال على النساء وأهمية الارض والقدر العظيم للعمل الزراعي وما يترتب عليه ، من قيم عائلية واستبعاد القيم الفردية . (محمد عاطف غيث ، ص 140)

4 – خاصية التفرقة بين الجنسين :

تتميز العائلة الريفية في المجتمع الريفي الجزائري بميلها إلى إنجاب الأولاد الذكور أكثر من الإناث لاعتبارات مجتمعية ترسخت في الأذهان تعكس نمط تفكير الإنسان الريفي الذي يعتبر ان الذكر قوة وجاه ويعتمد عليه في كثير من الأعمال خاصة الزراعية منها ، وأيضا يعتبر ميلاد الذكر استمرار النسل للعائلة ، حيث أن البنت تنسب إلى عائلة أخرى بمجرد زواجها ، ويلاحظ في الاسرة الجزائرية خاصة الريفية منها مجموعة من السلوكيات والممارسات الاجتماعية التي تعكس هذا الإطار الثقافي الذي يميز بين الجنسين .

تتمثل هذه السلوكيات فيما يلي :

- الاعتماد على الذكر في كل شيء منذ نعومة أظافره واستبعاد الأنثى .
- تكون عملية الرقابة الاجتماعية شديدة على المرأة اكثر من على الرجل .
- منح الرجل فرصة التعليم والعمل وتهيئة الفتاة للزواج فقط بمجرد اكتمال نموها الفيزيولوجي ، وتنشأ الفتاة من خلال ما تراه وما تلقن به من سلوكيات في هذا المجتمع في وسط يجعل من الذكر في منزلة أرفع منها وهذه التقاليد الراسخة تدعم انسحاب المرأة من العلاقات الاجتماعية خاصة في الخارج ، ومن جهة ثانية تريد ان تقنعها بدونيتها دون الرجل وبالتالي بتبعيتها غير المشروطة في كل الميادين وهذا نتيجة للقيم الاجتماعية في الريف والتي تنقل ضمن عملية التطبيع الاجتماعي . (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 87)

VI– الأدوار التي يمثلها أفراد المجتمع الريفي :

إن الحديث عن الأدوار التي يمثلها الأفراد في العائلة الريفية ، يقودنا إلى التعرض للدور الذكوري البارز في هذا المجتمع وانفراده بالسلطة في قيادة العائلة في أغلب المواقف حيث « لا يزال الأب في الأسرة الريفية صاحب سلطان كبير على النساء والأولاد ، فهو يشرف على شؤون حياتهم ويكلفهم بأعمالهم » (أنور العقاد ، 1969 ، ص 96)

.ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل يتعداه إلى وضع قرارات متعلقة بمصير الاولاد والبنات .

فالدور الذي يقوم به الاب او العنصر الاكبر سنا في العائلة يتعلق بممارسة السلطة وتطبيق الاحكام العرفية في العائلة من اوامر ردعية وقيمية وحتى تقرير المصير في نواحي الحياة الاجتماعية ،

ولقد عرفت الأسرة الجزائرية في سنوات الاستقلال سلمية بحيث كان يترأس الاسرة في الريف رجل ذو سن أكبر وبعد وفاته مباشرة يتولى ابنه الأكبر رئاسة الأسرة وان كل ما يملكه يصبح ملكا لابنه من بعده .

والملاحظ من تحليل العلماء أن الشيخوخة في الريف تحظى بمكانة كبيرة وايضا تستأثر بالأدوار القوية المتعلقة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في العائلة الريفية .

ونتيجة للدور الذكوري البارز والمهيمن انقسم المحيط الاجتماعي في الريف إلى عالمين عالم يكافح فيه الرجال في سبيل تامين الرزق ، وعالم خاص داخل البيت تمارس فيه النساء المهمات المنزلية من إنجاب وطهي وتنشئة أطفال .

ورغم ما يبدو من دور مهم في قيادة العائلة الريفية من طرف الأب ، إلا ان للمرأة دور يعتبره بعض من المحللين الاهم من دور الرجل ، وذلك لما تقوم به من اعمال تضمن الاكتفاء الذاتي للعائلة الريفية ، ونقصد هنا دورها في العملية الاقتصادية المتعلقة بالأعمال الزراعية من حرث وفلح وتربية الماشية والدواجن والابقار... وصناعات تقليدية تستثمر في السياحة الريفية ، وكفاح المرأة الريفية في سنوات الاحتلال خير دليل على دورها البارز في دفع عملية قيادة العائلة وتامين الحماية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لبقية الأفراد تستطيع التوصل إلى ان تقسيم الأدوار في العائلة الريفية غير عادل – حسب ما يظهر من تحليل العلماء – فرغم ما للمرأة من دور مهم في إرساء معالم وحماية العائلة الريفية وضمان التأمين الاجتماعي والاقتصادي لها إلا ان الرجل يظهر بمظهر القائد المنفرد بالسلطة والهيمنة والمقدرة على القائدة وهذا ما كرسته التقاليد والتعاليم المتعارف عليها في الريف والمقبولة كنموذج اجتماعي به . (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 89)

VII- بعض المشكلات التي تواجهها العائلة الريفية في الجزائر :

لقد تعرضنا في هذا بشيء من التحليل لخصائص البناء العائلي الريفي واشكاله المعروفة بالإضافة إلى الادوار المهمة التي يمثلها أفراد العائلة الريفية ، وجدنا انه ولمزيد من التوضيح والدقة العلمية لا بد وان نتطرق إلى المشاكل التي تواجهها العائلة الريفية وهذا لعدة أسباب أهمها محاولة معرفة المشاكل التي يتعرض لها هذا البناء للتعمق السوسيولوجي في طبيعته الاجتماعية .

1 – مشكلة التعليم :

يشير كثير من المهتمين بالشأن الريفي أن المشكلة الأساسية في المجتمع الريفي هي الامية والتي كان للاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في تخلفها ونشرها في المجتمع الريفي .

وكانت الفئة النسوية هي الأكثر تضررا من هذا الدمار ، حيث وغلى وقت قليل لم يكن يسمح للفتاة في الريف بأخذ القسط الوافـــر من التعليم وهذا عائد إلى اسباب كثيرة من بينها :

- العادات والتقاليد المترسبة في المجتمع الريفي والتي تعتبر تعليم الفتاة شيئا خارجا عن النموذج الاجتماعي المعمول به .
- الاقتناع بأفضلية الرجل على المرأة في تحصيل العلم ، وهذا على أساس أن أفضل مكان للمرأة هو البيت .
- تدريب الفتاة منذ الصغر على اعمال الطبخ والاعمال المنزلية وهذا لتكوينها للزواج والذي يعتبر من بين اهم الثوابت الاجتماعية في الريف .
- في الريف يتم تزويجها في وقت باكر بمجرد اكتمال نموها الفيزيولوجي ولا تستشار في حالات كثيرة في تقرير مصيرها ونشاطها . (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 90)

2 – مشكلة العمل

إن أغلب أفراد العائلة الريفية يعملون بالمهن الزراعية كالفلاحة وتربية الحيوانات وهي أعمال موسمية يعتمد فيها على فصول معينة تتمثل في مواسم نزول الامطار ، فنجد أن الفلاح يعاني من البطالة في أغلب الاوقات ، وهذا لعدم انفتاحه على اعمال أخرى غير الزراعة " وهذه العملية بطبيعتها عمليات غير متصلة ، بل تتخللها أيام بطالة لا يقوم الفلاح فيها بأعمال زراعية . (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 90)

3 – مشكلة بعض السمات النفسية المشتركة :

يشترك أهل الريف في بعض الصفات النفسية التي كرستها طبيعة الحياة الاجتماعية وما فرضته من نموذج متعارف عليه ومقبول لدى الجماعة الريفية .

بعض من هذه الصفات النفسية التي كرستها طبيعة الحياة الاجتماعية وما فرضته من نموذج متعارف عليه ومقبول لدى الجماعة الريفية .

بعض من هذه الصفات السلبية هي صفة الانطواء حيث من المعروف أن الإنسان الريفي يخشى الانفتاح على غير نموذجه الثقافي أو تغيير بعض المفاهيم التي يؤمن بها .

بيد ان طبيعة الحياة الاجتماعية والبيئة المحيطة تفرضان نوعية مشاكل خاصة بكل مجتمع ، وعلى سبيل المثال نجد ان المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المدينة تعد قليلة جدا في الريف ، كمشكلة الطلاق أو التفكك الأسري ... ، وهذا عائد إلى الدور الذي تلعبه السلطة الاجتماعية في الريف وقدرتها الردعية لمثل هاته الامور المستهجنة في هذا المجتمع . (كريمة بوحريق ، 2010 . ص 89)

VIII– : الوظائف التي لعبتها العائلة في الريف الجزائري :

تتميز العائلة الريفية كونها البناء الاساسي في هذا المجتمع ، وتقوم بوظائف و ادوار عديدة على مر السنين ومن بين اهمها تلك التي اعتمدنا على ادراجها في هذه الدراسة .

1– الوظيفة الانجابية :

ان الزواج هو النظام الوحيد والمشروع الذي تقره الشرائع السماوية والاعراف ، في تنظيم العملية الجنسية ، وحفظ النوع البشري ، وذلك من خلال العلاقة المقدسة التي تربط بين الرجل والمرأة في اطارها الاجتماعي المقبول لهدف تكوين اسرة تعمل على انجاب الاطفال بقصد التعمير واستمرار الحياة الاجتماعية . (كريمة بوحريق ، 2010 ، ص 94)

ويتميز البناء الاجتماعي في الريف بحثه على الزواج المبكر داخل النسق القرابي لعدة مقاصد وهي:

– تنظيم العملية الجنسية والحد من امكانية تواجدها خارج اطار الزواج.

– تدعيم اواصر العلاقات القرابية وتكثيفها.

– الانجاب المبكر لضمان فرص اكبر لإنجاب عدد كبير من الابناء ، رغبة في العزة والعصبية والامن الاجتماعي ، (سليم الحسنية ، 1998 ، ص 39) حيث فرضت الضروريات في الريف الإيمان العميق بعزة الاولاد والاعتماد عليهم في مختلف اوجه الأنشطة في الحياة الاجتماعية الريفية ، والتي تتميز في الأساس بالعمل الزراعي الذي يتطلب اليد العاملة .

ونجد ان الإنجاب في الريف مرتبط بقواعد تمثل في جملتها تنظيمات اجتماعية تتحكم فيها العادات والتقاليد المجتمعية ، حيث يعتبر الأبناء – وفق النسق القيمي في الريف — سندا للعائلة خاصة في أعمالها الزراعية من فلاحة وغرس وحرث وتربية حيوانات وكل ما يتعلق بأوجه النشاط الريفي . (كريمة بوحريق ، 2010 ، ص 95)

2 – التنشئة الاجتماعية :

تعتبر العائلة في الريف الجزائري اهم مؤسسة تمثل البناء الاجتماعي ، حيث قامت ولفترة زمنية طويلة بممارسة اهم الوظائف المتعلقة بحياة الانسان في الريف ، فبعد مرحلة الانجاب ، تأخذ العائلة الريفية على عاتقها مسؤولية تعليم ابنائها اصول الحياة ، وتطبعهم بالصفات الاجتماعية التي تعكس صورة النموذج المقبول والمشروع في هذا المجتمع ، وهذا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

من خلال هذا المنطلق نجد ان التنشئة الاجتماعية في بناء العائلة الريفية تعتبر عملية هامة وركيزة ضرورية في تطبيع الأبناء بالصفات المعروفة والمقبولة اجتماعيا ، وأيضا تعتبر عملية هامة لتمرير القيم الريفية وتكريسها ،كحب الأرض والتضامن والتكافل ...،وهي « عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة الطفولة ، وإنما تشمل مراحل النمو المختلفة التي يمر بها الفرد ، حيث يكتسب من خلالها القيم الاجتماعية والمعايير ويمنح القدرة على التفاعل والتكيف مع مجتمعه » (مايسة أحمد النيال ، 2007 ، ص 27)

3 – البناء والتعمير

وظيفة البناء والتعمير بالنسبة للعائلة الريفية الجزائرية تعد من الوظائف الاساسية ولها معايير معينة ، وتهدف هذه الوظيفة الى تحقيق الاستقرار والامن للعائلة الريفية كما أنها تبني مساكنها من خلال اتساعها لاحتواء امتداد الاجيال ، وهذا تحقيقا لمطلب العلاقات العائلية وتكثيفها من خلال الاشتراك في سكن واحد . بالإضافة الى المسكن الريفي يشمل مرافق اخرى كالإسطبل ، او الزريبة ، او بيوت التخزين لأجل فقط الانتاج الحيواني وحمايته و تعتمد هذه الوظيفة في الريف على مبدأ البساطة فالبيوت الريفية كانت بسيطة في بنائها من خلال تشكيلها الهندسي وأدوات البناء ومكوناته .

من خلال هذه المنطلقات نستنتج أن وظيفة البناء والتعمير ي الريف تعتمد على نقاط جوهرية وهي البساطة في البناء ، التكيف حسب متطلبات العائلة (سكن أجيال متعددة) ارفاق السكن بمباني بسيطة لحماية الانتاج الحيواني ، وتهدف ايضا الى توفير الاستقرار والامن للعائلة .

تتأثر وظيفة البناء والتعمير في الريف الجزائري بمجموعة من العوامل أهمها حجم الملكيات الزراعية وظروف حيازة الأراضي الزراعية والعوامل الطبيعية والجغرافية .

وأدت هذه العوامل الى أشكال استيطان مختلة ، ويقصد بأشكال الاستيطان طبيعة وتركيب الوحدات السكنية التي يعيش فيها سكان الريف من حيث علاقة بعضها بالبعض الآخر وبالمجتمعات السكانية الأخرى . (كريمة بوحريق ، 2010 ، ص 113)

ومن بين هذه الأشكال المتعارف عليها والمتشابهة نسبيا في المجتمعات العربية ما يلي:

أ – المزرعة المنفردة :

هي الأراضي الزراعية التي يبني فيها المزارع بيته بالإضافة الى منشئات أخرى كالمخازن والحظائر ، وينتشر هذا النوع في البلاد التي تكون فيها مساحات الملكية الزراعية كبيرة

بـــ – القرية عبر الطريق :

ويبني فيها السكان منازلهم على أرضهم ، وهي نقطة التقاء مع أملاك غيرهم من الجيران فيتكون بهذا مجموعة من المباني والمساكن

جـــ – القرية الخطية :

وهي التي يعتمد فيها الانسان الريفي على بناء منزله على طول طريق نهري أو على طريق هام للمواصلات ، وبهذال تأخذ القرية شكلا خطيا .

وتعرف هذه الأشكال الاستيطانية في الريف كأهم أنماط سائدة في مختلف المجتمعات ، فنجد أن الريف الجزائري يحتوي هذه الأشكال الاستيطانية بناء على ما تفرضه ضروريات الحياة الاجتماعية ، وظروفها الطبيعية والبيئية المختلفة من منطقة لأخرى . (كريمة بوحريق ، 2010 ، ص 95)

4 – الوظيفة الاقتصادية :

ان الوظيفة الاقتصادية في المجتمع الريفي طالما ارتبطت بالزراعة كطريقة حياة ، حيث سعى الانسان في الريف ولوقت طويل بتحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراده من خلال العلاقات الاجتماعية بالإضافة الى الحياة الاقتصادية وكان هذا الاكتفاء نتيجة مباشرة لوجود العائلة كوحدة اجتماعية اقتصادية .

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا نلاحظ ان الأرض بالنسبة للإنسان الريفي قائمة على عدة مرتكزات وهي:

- ان الارض لها علاقة وثيقة بتحقيق الامن والاستقرار لأفرادها .
- مكانة الاسرة مرتبطة بالحفاظ على ارضها

- اهمية الارض تعادل اهمية الابناء كلاهما مصدر امان وطمأنينة

من خلال ماسبق نستطيع التوصل الى ثلاث امور اساسية تسعى العائلة الريفية الى تحقيقها من خلال الوظيفة الاقتصادية :

- تحقيق الاكتفاء من حيث الانتاج الذي تتطلبه الحياة في الريف .
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في نقطة جوهرية في البناء الاجتماعي الريفي ، وهي اليد العاملة العائلية حيث ان العائلة الريفية تشجع كثرة الانجاب لأجل الاستفادة منهم كيد عاملة في الاعمال المتعلقة بالزراعة .

وتسعى الطبيعة الاجتماعية للوظيفة الاقتصادية في الريف الى تكوين علاقات قرابية تعبر عن الاتجاه الذي يعكس صورة الاكتفاء الذاتي حتى فيما يخص نسق العلاقات الاجتماعية ، وهذا ما تكلمنا عنه في خاصية الزواج في الريف داخل النسق القرابي حفاظا على الملكيات والخصائص الاجتماعية العامة في الريف

- ونجد الارتباط الشديد بالأرض في المجتمعات الريفية هي خاصية تقليدية تميز الاقتصاد الاسري الريفي حيث ان الارتباط يوفر للأسرة الريفية اشباع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فالأرض مصدر للأمان والطمأنينة والقوة والمكانة ، كما انها مصدر للإنتاج والعمالة . (كريمة بوحريق ، **2010** ، ص **112**)

- من خلال ما تقدم ، نجد ان الوظيفة الاقتصادية في المجتمع الريفي ارتبطت بالزراعة كطريقة كسب وحياة ، بما في ذلك من تحقيق للاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالإنتاج الاقتصادي الذي تتطلبه الحياة في الريف ، بالإضافة الى العمل على جعل الحياة العائلية تتأثر وتؤثر في الارض .

IX- الطبيعة الاجتماعية للريف الجزائري بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي

لقد مر المجتمع الجزائري بأسوأ فتراته التاريخية خلال ما يسمى بالعشرية السوداء وتسمى أيضا بالعشرية الحمراء ويسميها البعض بالحرب الأهلية الجزائرية وهي تلك الاحداث التي تلت إلغاء العملية الديمقراطية على إثر فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث استمرت هذه الفترة من سنة 1992 الى 2002 وقتل فيها أكثر من 200.0000 شخص .

وتعد تلك الفترة المأساوية بمثابة البركان أو الزلزال الذي أحدث انقلابا هائلا وتحولات كبيرة في الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ولقد مست جميع الشرائح الوطنية دون استثناء بالإضافة الى امتدادها نحوى القرى والمدن على حد سواء .

تنوعت الجرائم من قتل وذبح وتفجيرات في الشوارع والأسواق والمؤسسات الى اغتصاب وخطف...الخ ، فعاش المجتمع الجزائري فترة ليست بالصغيرة في خوف ورعب وتخبط اجتماعي أدى الى اختلالات عميقة في ايجاد التوازن النفسي والاجتماعي ، ومن جهة أخرى دلت أغلب المؤشرات في تلك الفترة على أن نتائج الضرر لحقت بالريف أكثر من المدينة ، وربما يعود هذا الى قرب الريف من معاقل الجماعات المسلحة التي اتخذت من الجبال حصونا لها وقد شهد العالم حينها مجازر متكررة مست الحضر الجزائري والريف الجزائري على حد السواء ، ومن بين تلك المذابح المأساوية التي تهتز لها الانسانية وبغض النظر عن هوية مرتكبيها نذكر « مذبحة قرية ثاليت في 3أفريل 1997 في المدية وقتل فيها 52شخص من مجموع 53 شخص هذه المجزرة تدل على ابادة قرية بأكملها والامثلة في هذه العشرية كثيرة لكن المجال لا يسمح بذكرها كافة فاكتفينا بمثال على سبيل التذكير أو الاشارة الى النتائج الماساوية لتلك الفترة من حياة المجتمع الجزائري حيث كانت المذابح لا تميز بين ذكر وانثى وبين طفل رضيع أو شيخ طاعن في السن » . (كريمة بوحريق ، 2010 ، ص 112)

نحن بعرضنا البسيط والموجز لتلك الفترة أردنا القاء الضوء على نقاط أساسية وهي :

- تمثل العشرية السوداء منعرجا خطيرا ادى الى أضرار كبيرة في المجتمع الجزائري في جانبيه المادي والمعنوي .
- موضوع دراستنا وهو تغير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري أدى بنا الى ضرورة الاشارة الى مختلف المراحل الهامة في تطور مسيرة الريف وأهم الأحداث الاجتماعية والسياسية التي لها دور كبير في تغيير هذا البناء ، بما أنه الوحدة الاجتماعية الاهم في الريف
- تعرض الريف الى أضرار بشرية ومادية في تلك الفترة أدت فيما بعد الى تغيير في مفاهيم وقيم ووظائف العائلة الريفية .

وجملة هذه النقاط لابد وان نؤكد على أن طرحنا لتلك الفترة لم يهدف الى البحث في أسبابها وهذا عائد الى تضارب الآراء السياسية التحليلية حولها غير أننا تطرقنا الى بعض من نتائجها والتي

كان لها الاثر البالغ في المجتمع الريفي الجزائري ومن بين أهم المحاور المستخلصة في تلك المرحلة والتي تهمنا في موضوع دراستنا ما يلي :

1- رغم تضرر جميع فئات المجتمع من هذه الظاهرة ال أنه وكما عرفنا من قبل أن الريف كان متضررا أكثر من المدينة في حالات كثيرة خاصة فيما يتعلق بعمليات الخطف والاغتصاب

2- هذه الأزمة دفعة بسكان الريف الى اتخاذ طريق الهجرة نحوى المدينة هروبا من القرب المكاني لمعاقل الجريمة

3- تخلي بعض الفلاحين عن أراضيهم الزراعية وهذا نتيجة للهجرة

4- الهجرة الريفية نحوى المدن أدت الى اختلاط الأنساق الثقافية وتمازجها مع بعضها وجعل الجزائر وحدة واحدة تكاثفت فيها الجهود للخروج من الأزمة

5- تغير الكثير من المفاهيم والقيم خاصة مع جهود الدولة في احداث التغيير وتدعيم الريف بالمشاريع التنموية وتزويده بوسائل النقل والمواصلات وتدعيمه بمعدات حديثة للإعلام والاتصال وهذا بعد العشرية وما فرضه من ضرورة لتسريع عجلة التنمية .

(عبد الحافظ بن علي ، البذور الأولى للأزمة الدموية في الجزائر ، الشروق اليومي ، الجزائر ، 29 / 03 / 2009 .)

X- خصائص المجتمع المحلي الريفي لمنطقة اولاد دراج

1 – الأصول الإثنية

تشير معظم الروايات الشفهية أو المسجلة إلى أن أغلب العروش بمدينة المسيلة تمتد أصولهم أو جذورهم إلى الساقية الحمراء من العرب الحجازيين العائدين من الساقية الحمراء ووادي الذهب أو فاس بالمغرب الأقصى، وهناك بعض الأعراش التي ليست حضنية وتعود أصولهم إلى البربر، بينما يعتبر عرشي أولاد دراج وأولاد ماضي أهم عروش المنطقة انتشارا جغرافيا وكثافة سكانية. **(شاكي عبد العزيز ، 2012 ، ص 110)**

- **عرش أولاد دراج:**

أولاد دراج أكثر من قبيلة ، فسيفساء من الفرق ، أقل ترابطا فيما بينها ، وأقل انسجاما ويمتد موطنها من وادي القصب بمدينة المسيلة إلى وادي بريكة ، نلتقي أولا المطارفة و السوامع ثم مجموعة ، أولاد عدي أولئك هم في الشمال الغربي لمدينة المسيلة ، أولاد عدي الظهارة يتكونون من أولاد دهيم وفرعي دوار الجرف وسلمان ، وآخرون في الجنوب الشرقي، أولاد عدي لقبالة

ويدخل تحتهم: البراكتية، أولاد ولهة، أولاد قسمية ، في البلدية المختلطة بريكة يقيم أولاد نجاع (بدوار برهوم)، والزوي (بدوار عين الكلبة) ،ثم أولاد عمر (بدوار الجزار) وأخيرا أولاد سحنون (بدوار بريكة).

وعرش أولاد دراج عبارة عن قبائل هلالية ، قدمت في عهد الخليفة الفاطمي المعتضد من أجل مهاجمة عاصمة الحماديين ، وينسب إلى أولاد دراج بن سيدي عثمان الذي قدم من الساقية الحمراء (إقليم وزان) في القرن 13م ، وخلالها كان العرش يتكون من أربعة فرق هي: أولاد عدي ، المطارفة ، أولاد دهيم ، المعاضيد ، وبعدها تعرض عرش أولاد دراج إلى عمليات سيناتوسكونسيلت1866، حيث قسم العرش إلى (9) قرى و(33) فرقة، وامتزجت به فرق عديدة تعود إلى أصول عربية هلالية.

- **فرقة المطارفة**: وهي من قبائل بني زغبة من بني هلال وتضم مجموعة من العائلات كأولاد لوصيف، البراكتية، أولاد على، أولاد سلامة، أولاد دهيم، أولاد لقبال.
- فرقة أولاد عدي: وتضم أولاد قسمية، أولاد بية، البراكتية، الجلايل، أولاد مهيدي، أولاد سعيد، الزوانتية.
- **فرقة السوامع**: وهم قبائل الأثباج بني هلال، وتضم كل من: أولاد عثمان، أولاد غنايم، أولاد عمر، أولاد حديدان، أولاد عبدالله لوذاني، أولاد مهية، غير ا، فرقة السوامع انفصلت عن أولاد دراج على إثر قانون المجلس المشيخي.
- **فرقة مرابطين الجرف**: وتضم الخلافيل، أولاد بن صوشة، العرايب.
- **فرقة أولاد نجاع**: تنتشر أكثر في محيط بلدية بريكة إداريا ولها ارتباط تاريخي واجتماعي بباقي الفرق المنتشرة بمحيط المسيلة.

وقد قامت فرنسا بتقسيم العرش في إطار سياستها الاستعمارية "فرق تسد" حسب قانون المجلس المشيخي إلى 9 دواوير وهي:

- المطارفة – أولاد دهيم – البراكتية – أولاد قسمية – أولاد ولهة –سلمان – مرابطين الجرف – ويتلان – أهل الدير.

وبنفس الطريقة حاولت لجنة "**السناتوس كونسيلت**" أن تقوم بتجميع كل من أولاد دهيم ومرابطين الجرف وألاد سلمان وأهل الدير ضمن اسم أولاد عدي الظهارة ، وكل من الطلبة أو ما يعرف بكدية ويتلان وأولاد عدي القبالة. (شاكي عبد العزيز ، **2012** ، ص **111**)

2 – الخصائص الاجتماعية لمنطقة أولاد دراج .

إن الدارس لمنطقة الحضنة يجد صعوبة في تحديد ما هو حضري وما هو ريفي خاصة ما تعلق بالدين و القيم واللغة والتاريخ والنظام الاجتماعي ولتذليل هاته العقبات يجدر بنا التعرف على الخصائص و السمات التي تميز المجتمع الريفي لمدينة أولاد دراج ، ولقد كانت المجتمعات البدائية الأولى مجتمعات ريفية وكانت معظم أعمالها تتعلق بالزراعة وقطع الأشجار والصناعات الزراعية ، ورعي الأغنام ولذا فإنه من أهم خصائص المجتمعات الريفية لمنطقة الحضنة عموما ومدينة اولاد دراج خصوصا هي:

1 – البيئة الطبيعية : إن الريفي معرض وبشكل مباشر لعوامل طبيعية ، فطبيعة عمله تحتم عليه ذلك وهو يصعب عليه التحكم فيها بل هي التي تتحكم فيه ومن الضروري أن يتم العمل الزراعي او الرعي او في الخلاء ، ويتطلب ذلك مساحات كبيرة من الارض تستوعب نشاط السكان الذي ينحصر في زراعة الأرض ورعي المواشي ، وتتأثر حياتهم بالظروف الاقتصادية .

كما تتصف المباني والمنشآت بالمناطق الريفية بسمات البساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء .

2 – المهنة : تعتبر الزراعة المهنة الغالبة في المجتمعات الريفية فهي مهنة متكاملة ، تتطلب معلومات وخبرات ومهارات واسعة إذا ما قورنت بأية مهنة أخرى ، كما أنها مهنة عائلية يشترك فيها جميـــــــع أفراد العائلة ، وغالبـــــا ما يقوم الفلاح بجميع أعمال الانتاج النباتي والحيواني.
(عبد الرحمان سوالمية ، **2010** ، ص **23**)

وفي منطقة اولاد دراج عموما فإن الانتاج الزراعي يخضع لطبيعة مناخ المنطقة المتسم بتذبذب كميات التساقط ، لذا فغالبا ما يكون النشاط السائد هو تربية المواشي ، وهي العملية التي لا تتطلب يد عاملة كثيرة ولا مدربة .

3 – العمل والبطالة : تعتبر ظاهرة الموسمية من اهم الظواهر في تكيف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعي ، فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتابعها في دورة زراعية معينة يحدد ضرورة زراعتها في مواسم محددة لذا كان الطلب على العمل متغيرا وموسميا حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية في المواسم المحدد .

ويؤثر تقلب الطلب في مستوى الاجور الزراعية على مدى مواسم السنة الزراعية وبذلك تتحدد كثير من القدرات الاقتصادية والاجتماعية للعمال الزراعيين بموسمية الانتاج بمعدل ثابت طوال العام ، وبالتالي يستمر الطلب على العمل وتستقر اجورهم الى حد كبير بالنسبة لأجور العمال الزراعية

والبطالة الشائعة في العمل الزراعي نوعين :

أ – البطالة الموسمية وهي الناشئة عن عدم انتظام العمل الزراعي بصورة متساوية على مدار السنة فمثلا يشتد الطلب على العمل الزراعي في الموسم الصيفي وذلك لاتمام الحصاد المحاصيل الشتوية التي لم يتم حصدها بعد وكذلك لإعداد الارض لزراعة المحاصيل .

بـــ – البطالة المقنعة والمقصود بها ان العمل الزراعي يقوم به عدد من العمال الزراعيين اكثر مما يتطلبه ذلك العمل ، وتعمل البطالة المقنعة على الهجرة الكثيرة من سكان الريف الى مدينة المسيلة وإلى غيرها من المدن . (عبد الرحمان سوالمية ، 2010 ، ص 23)

وعلى هذا الأساس فسكان الريف في منطقة أولاد دراج أصبحوا يبحثون عن فرص عمل خارج الريف ، لذا هم يسافرون خارج ريفهم إلى مدينة سلمان التي هي مركز البلدية ، او على مدينة المسيلة ، وآخرون ربما يطلبون العمل في مدن أبعد مثل الجزائر العاصمة او غيرها من المدن الجاذبة للعمالة .

4– عدد سكان الريف : رغم أن الكثافة السكانية والتي يعبر عنها بالعلاقة بين عدد السكان بلكيلو متر المربع الواحد تقل في المناطق الريفية لمدينة اولاد دراج ، إلا ان الملاحظ هو وجود العائلات الكبيرة من حيث عدد الأفراد ، فبعض العائلات يزيد عدد افرادها عن 15 فردا لأب واحد ، وهذا راجع لتعدد الزوجات كذلك وهي ظاهرة منتشرة في الريف الدراجي ، وإن أصبحت تقل اليوم لا تكاد تذكر بين شباب المنطقة .

5 – الضبط الاجتماعي ويقصد به ضبط سلوك الافراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع المحلي بأولاد دراج إذ يتسم بكونه مجتمعا منغلقا ومراقبا لتصرفات أفراده ويتميز الظبط الاجتماعي بنوعين

أ – ضبط داخلي اي يعتمد على رقابة الفرد نفسه على سلوكه وتصرفاته وهذا النوع يعتمد بشكل اساسي على مانسميه الضمير.

ب – الضبط الاجتماعي الخارجي وهو اما ضبط اجتماعي غير رسمي كما هو في حالة رقابة الاسرة والاصدقاء او ظبط اجتماعي كما هو في حالة رقابة الهيات الرسمية الحكومية.

ويسود الضبط الاجتماعي غير الرسمي في المجتمع المحلي الريفي وهذا ما نلحظه بحكم انتمائنا للمنطقة ، فكثير من التصرفات تستهجن ويرفضها المجتمع المحلي .

6 – العرف : وهو مجموعة الافكار ولآراء و المعتقدات التي تنشئ في جو الجماعة وتمثل مقدسات الجماعة غير ان العرف يختلف عن العادات والتقاليد في ارتباطها بالناحية العقائدية والعقلية اما العادات فهي في معظمها افعال واعمال ، وفي بلدية اولاد دراج كثير من الاعراف المتبعة ، والتي يحرص على تطبيقها اعيان المنطقة .

7 – العادات والتقاليد تعتبر العادات والتقاليد في المجتمعات الريفية من الامور المقدسة والتي يضعها المواطن الريفي الدراجي في مركز هام في حياته لهذه العادات والتقاليد حكم القوانين ، ولكن نتيجة لتطور وسائل الاتصال والانفتاح الذي يشهده العالم أصبح نمط العادات والتقاليد السائد في المنطقة مهددا نتيجة الغزو الإعلامي والثقافي وظاهرة عولمة نمط الحياة الإمريكية التي تهدد كل الثقافات المحلية في العالم.

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل المجتمع الريفي والبناء العائلي في مراحل زمنية متوالية ولم يكن الهدف من هذا مجرد سرد تاريخي وعرض قصصي ، بل اردنا أن نلقي الضوء ولو بجزء بسيط على أهم المعطيات الاجتماعية التي شكلت مجتمعنا بمختلف أنساقه الثقافية والاجتماعية والقيمية ..

كما ركزنا على العائلة في المجتمع الريفي والتي كانت لا تزال تعاني من آثار التخريب والجهل والفقر بفعل الاستعمار ، بالإضافة إلى قمع الدور القوي الذي لعبته المرأة الريفية في الثورة الجزائرية .

وبفعل هذا التخريب عانت العائلة الريفية في سنوات الاستقلال من التخبط في القيم التي طالما آمنت بها وعملت بها ، كقيم التضامن والعلاقات القرابية المتينة واحترام المرأة ودورها القوي .

وخصصنا منطقة أولاد دراج بشيء من التسليط الضوء رغم قلة البيانات والمعلومات والتحليلات الاجتماعية والثقافية فلم نستطع إيفاء هذا العنصر كل معطياته ولم نستطع الإلمام بكل جوانبه ، لكن حاولنا وضع صورة تقريبية للحالة الاجتماعية لمنطقة اولاد دراج .

أولا : المعالجة التحليلية لمدينة المسيلة

I- تقديم المدينة

1- الموقع الجغرافي :

تقع بلدية المسيلة في الجهة الشمالية الغربية لحوض شط الحضنة ، حيث يحدها من الناحية الشمالية سلسلة جبال الأطلس ومن الناحية الجنوبية شط الحضنة ، وهي نقطة التقاطع لكل من الطريق الوطني رقم 40 ، والطريق الوطني رقم 45 والمجرى المائي (واد القصب) . (عبد العزيز شاكي ، 2012 ، ص 88)

2- الموقع الإداري:

بلدية المسيلة هي إحدى البلديات 47 لولاية المسيلة حسب التقسيم الإداري لسنة 1984. يحدها من الشمال بلدية العش التابعة لولاية برج بوعريريج ، ومن الشرق بلدية المطارفة التي هي أحد بلديات دائرة أولاد دراج ، ومن الجنوب الشرقي بلدية السوامع وهي كذلك أحد بلديات دائرة اولاد دراج ،ومن الغرب بلدية أولاد منصور،أما من الناحية الجنوبية الغربية بلدية أولاد ماضي، أما مدينة المسيلة فهي تقع ضمن تراب لبلدية المسيلة وهي تمثل مركز للولاية وتقدر مساحتها ب 233 كم^2. (عبد العزيز شاكي ، 2012 ، ص 89)

خريطة رقم (01) موقع لولاية المسيلة من الجزائر

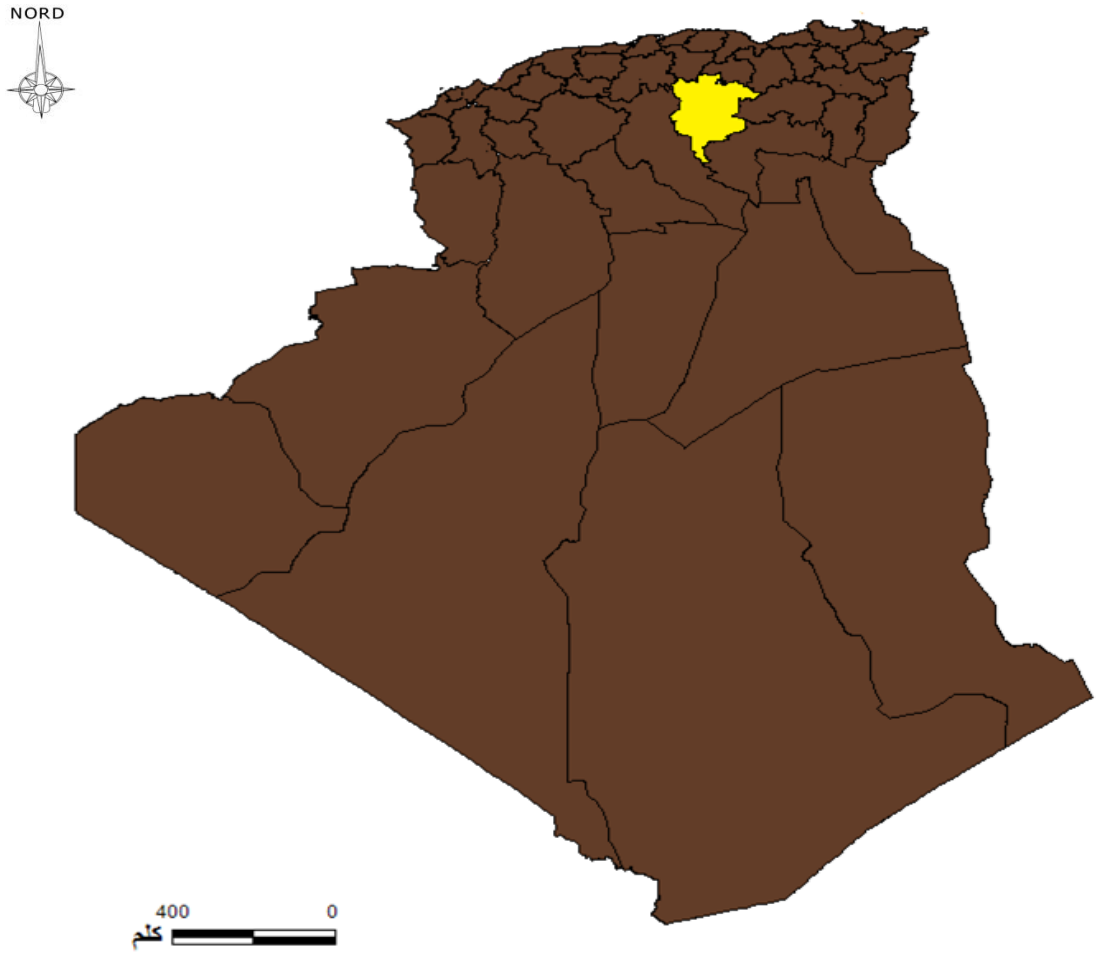

المفتاح

ولاية المسيلة

خريطة رقم (02) موقع ولاية المسيلة من الولايات المجاورة لها.

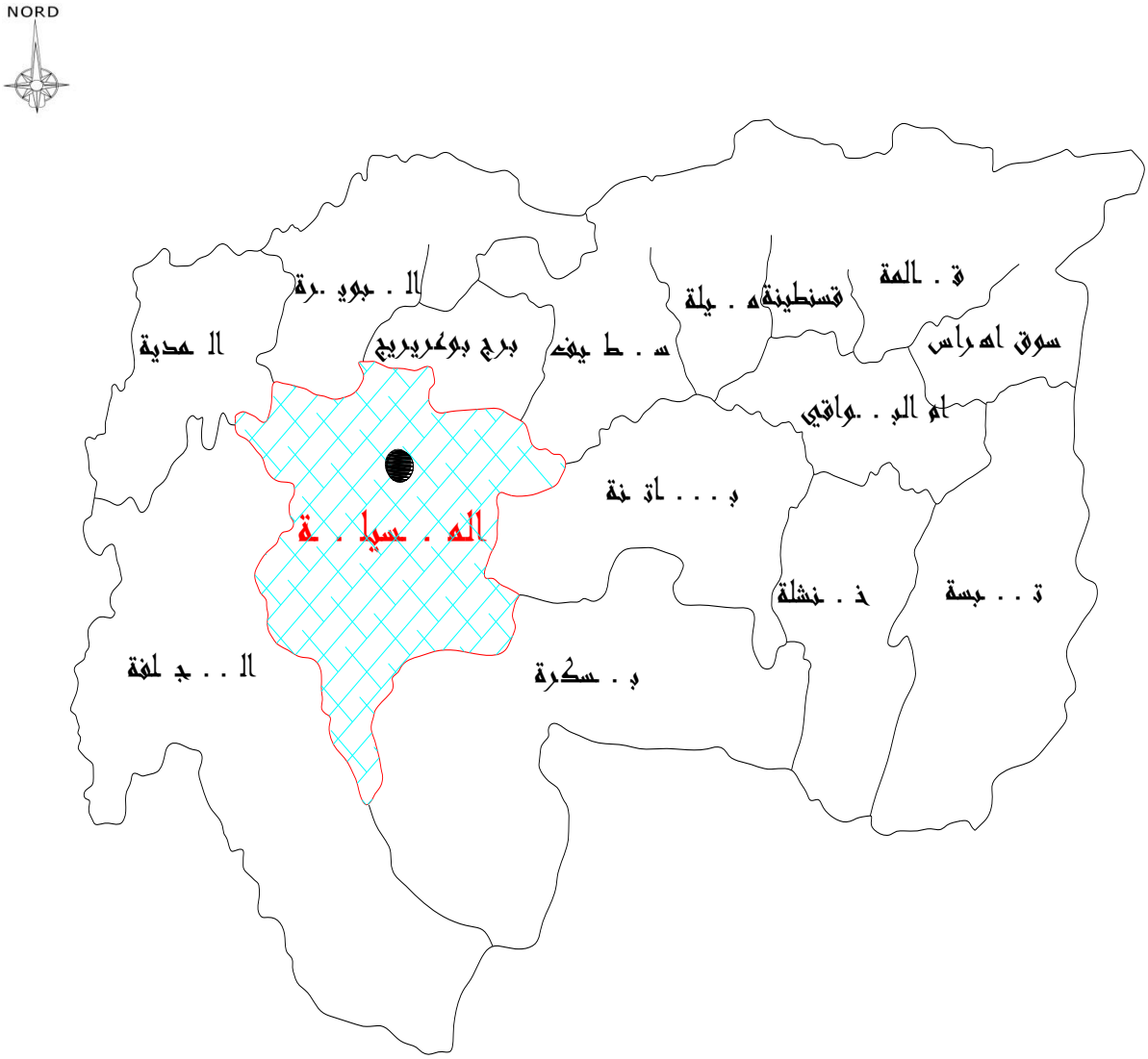

المصدر: خريطة التقسيم الإداري لسنة 1984 .

خريطة رقم (03) موقع مدينة المسيلة من باقي بلديات الولاية .

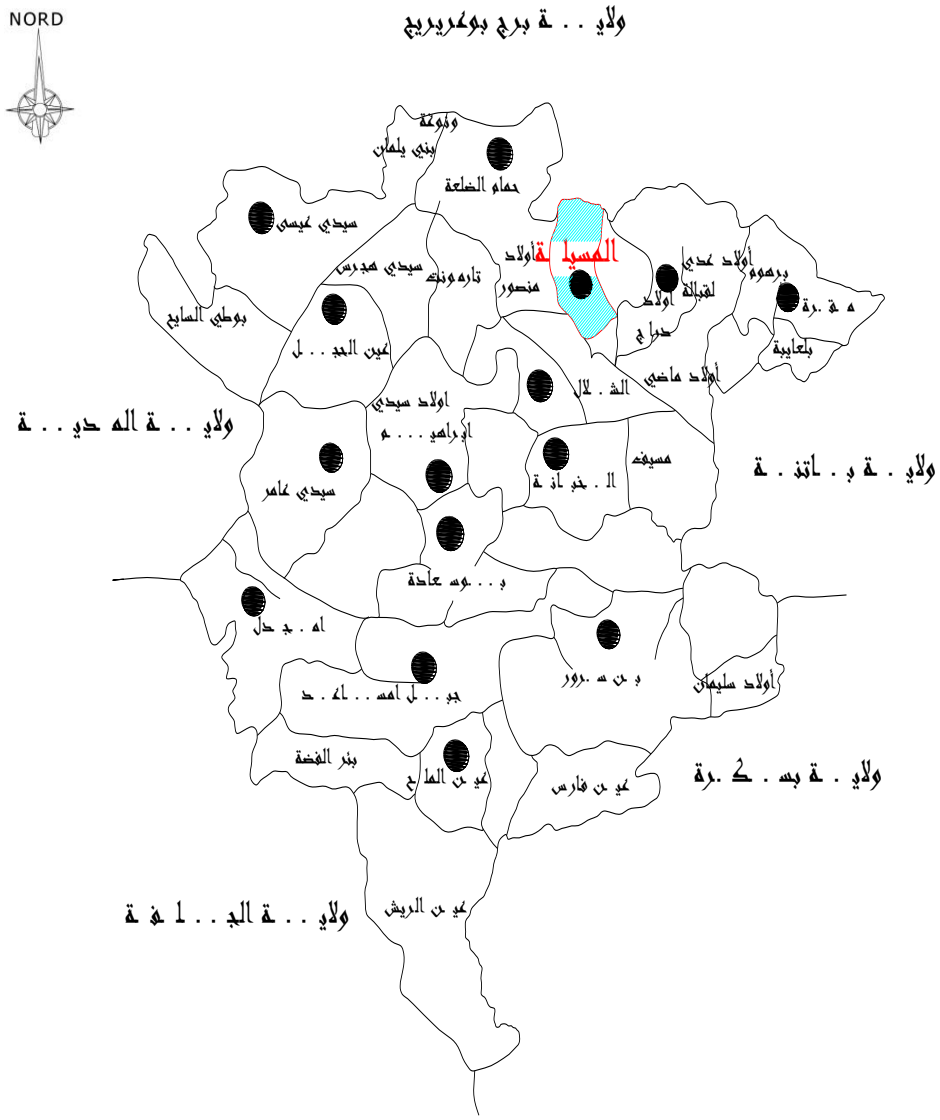

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية المسيلة .

II- الدراسة السكانية

تعتبر الدراسة السكانية والاقتصادية مهمة للغاية ، حيث أنها تعد احد الأسس التي تقوم عليها عمليات التخطيط المستقبلية ، كما تساهم في فهم وتوضيح جميع العلاقات المكانية ومختلف الروابط والخصائص السكانية والتاريخية والوظيفية في الحياة البشرية ، كما أنها أساسية كونها تمهد لعمليات التخطيط والتهيئة ، إذ على ضوئها ترسم معالم السياسات التي ستنتهج في الوقت الحالي والمستقبلي سعيا لإيجاد مجال متكامل يقوم على أسس منطقية وفق خطط محكمة تنطلق من واقع ما هو موجود .

- الخصائص السكانية:

إن عنصر السكان هو المعيار الرئيسي في كل دراسة لها علاقة بالمجالات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية .

- تطور السكان:

يعرف سكان مدينة المسيلة حاليا معدل نمو يقارب بـ 2% وذلك تعود إلى الظروف المعيشية إضافة إلى الهجرة الكثيفة التي تشهدها المدينة في السنوات القليلة السابقة ودلك حسب المعطيات المتوفرة من الإحصاء العام للسكن والسكان كما هو موضح في الجداول آلاتية:

جدول رقم(01) :معدلات نمو السكان لبلدية المسيلة.

التعيين	1977/1966	1987/1977	1998/1987	2008/1998
مقر البلدية	4.46	8.1	3.86	2.8
التجمعات الثانوية	-	8.5	3.00	1.8
التجمعات الريفية	1.28	0.79	0.89	0.18
المعدل العام	4.04	4.65	3.55	2.5

(المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة ، 2008 ، ص 18)

جدول رقم (02) : التطور السكاني لمدينة المسيلة من سنة 1966م إلى 2005م

السنوات	عـــدد السكـــان (ن)										معدلات النمو %			
	1966		1977		1987		1993		1998		2005		77/66	87/77	93/87	2005/93
المدينة	19657	%55.56	29512	% 56.10	65608	% 79.74	88235	% 82.29	99855	%82.06	122155	% 82.52	3.76	8.34	4.81	*3.48*
البلدية	*35377*	*%100*	*52600*	*%100*	*82309*	*%100*	*106000*	*%100*	*121683*	*% 100*	*148013*	*%100*	*3.67*	*4.65*	*8.18*	*3.29*

(المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة ، 2008) تركيب الطالب

جدول رقم (03) :الزيادة السكانية آفاق 2028/2008.

التعيين	الزيادة السكانية		
	2013/2008	2018/2013	2028/2018
مركز البلدية	152664	175268	227057
التجمعات الثانوية	18238	20735	26803
التجمعات الريفية	18302	9032	10690
المجموع	179204	205035	264550

المصدر :المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،2008، ص 21

III- الخصائص العمرانية:

نهدف من خلال دراسة المعطيات العمرانية للمدينة إبراز أهم النقاط التي يمكن أن تعطي صورة واضحة عن المدينة ، وما مدى توافق التخطيط العمراني للمدينة لكل المقاييس المعمول بها ؟

وسنحاول إبراز كل النقاط التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع دراستنا ،كما أن معرفة استخدامات الأرض للمدينة يمكننا من تحليل التركيبة العمرانية للمدينة ومعرفة مدى التوافق والخلل بين مختلف الاستخدامات سواء كانت السكنية منها أو الاستخدامات الأخرى كالتجهيزات أو غيرها وهذا كل حسب أهميته ويساعدنا على معرفة الاستخدامات الحقيقية للمجال. (اوذينة فاتح ، 2009 ، ص 113)

1- الطرق المهيكلة للمدينة:

أهم الطرق المهيكلة للمدينة هي :

- الطريق الوطني رقم (40):والذي يربط الشرق بالغرب على المحور (بريكة ، المسيلة ، تيارت).
- الطريق الوطني رقم (45): والذي يربط الشمال بالجنوب على المحور(بوسعادة ، المسيلة ، برج بوعريريج).
- الطريق الوطني رقم (60): والذي يربط الجزائر العاصمة بمدينة المسيلة.

جدول رقم (04) يبين شبكة الطرق بولاية المسيلة . سنوات 1999، 2009، 2012 وتوقعات2013

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
إجمالي شبكة الطرقات	كلم	3537,4	4023,3	4023,3	4782,3
طول الطرق الوطنية	كلم	924,2	924,2	924,2	408,2 1
طول الطرق الولائية	كلم	694,2	798,5	798,5	973,5
طول الطرق البلدية	كلم	1919	300,6 2	300,6 2	2400,6

المصدر الموقع الالكتروني الرسمي لولاية المسيلة http://msila-dz.org/ar/

الخريطة رقم (04) تبين شبكة الطرق لولاية المسيلة

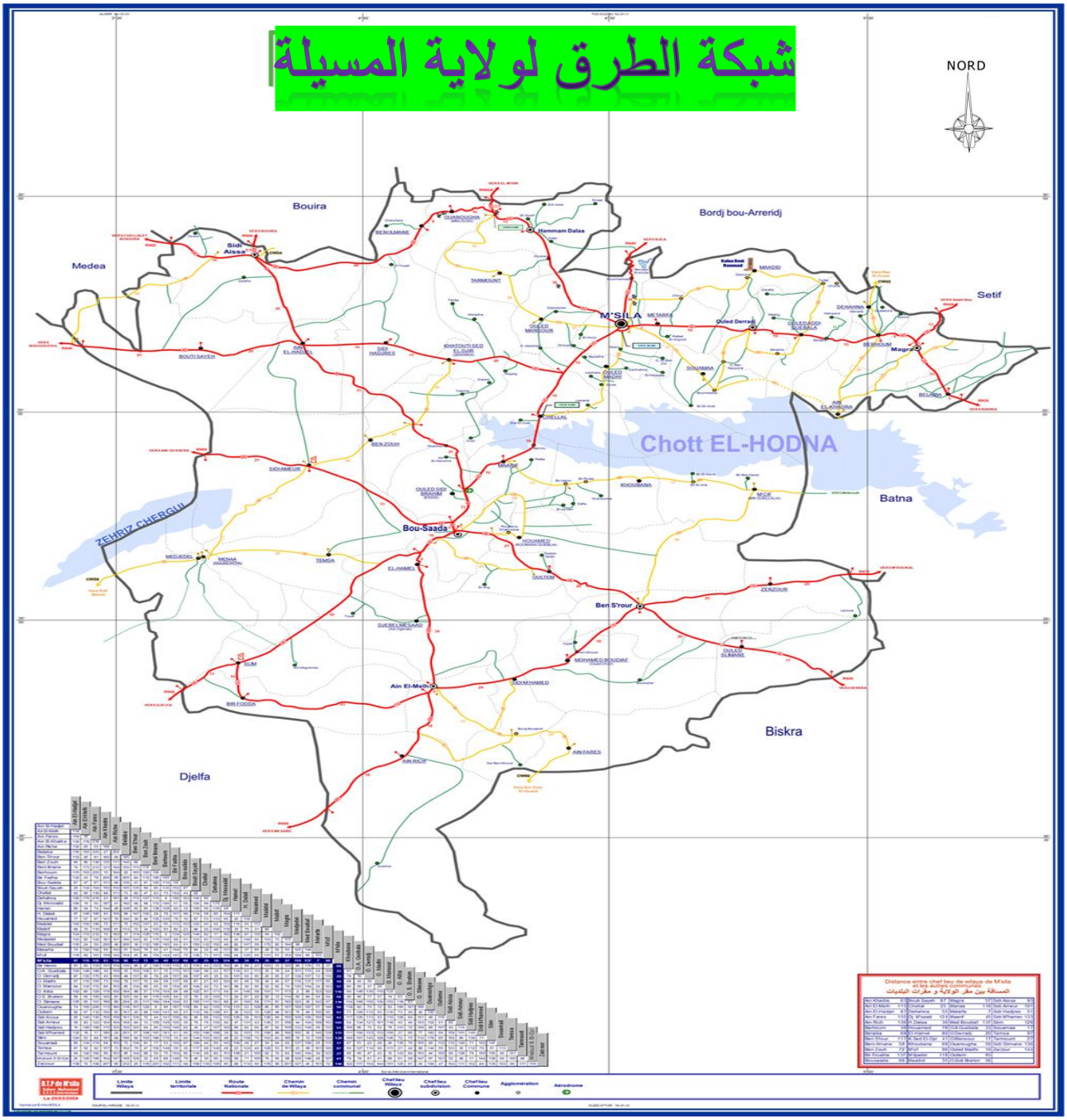

المصدر الموقع الالكتروني الرسمي لولاية المسيلة http://msila-dz.org/ar/

2- الطبيعة العقارية:

2-1- أراضي ملك للدولة : تقدر ب 47.87 % بما يعادل 858.12 هكتار من إجمالي مساحة المدينة المقدرة ب 1792.60 هكتار وهي تشغل كل أراضي وسط المدينة ،وبالتقريب كل مساحة القطاعات الثاني، الثالث، الرابع، الخامس وجزء من القطاع السادس بقسمه الجنوبي وتقريبا كل مساحة المنطقة الصناعية وجزء هام من مساحة منطقة النشاطات في جنوب تراب الولاية.

2-2- أراضي ملك للبلدية : تقدر مساحتها ب 499.06 هكتار لتمثل ما نسبته 27.84 %من إجمالي مساحة المدينة ،وتتوزع هذه المساحة بالقسم الشمالي للقطاعات الرابع والخامس والسادس وهي تمتد حتى خارج حدود المحيط العمراني ،الأمر الذي لا يقف حاجزا ولا يطرح أي إشكال عند توسع المدينة بتلك الناحية ، وفي الوقت الحالي والمستقبلي وللأفاق البعيدة ،كما نجد جزء من الأراضي التابعة للبلدية يتركز بقلب المدينة وبحي وعواع المدني.

2-3 أراضي ملك للخواص: وتمثل 24.29%من المساحة الإجمالية للمدينة أي ما يعادل 435.42 هكتار وهي تتركز أساسا بالقطاع العمراني الأول بالناحية الشرقية للمدينة وجزء هام من مساحة القطاع السابع وأجزاء أخرى تتمثل في مساحات صغيرة في القسم الشمالي من تراب المدينة .

3- السكن:

يعتبر السكن من أهم مكونات المجال الحضري لأنه يجسد كل التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بين السكان ، وتبعا للإحصاء الأخير سنة 2013 تم إحصاء حوالي 336342 مسكن ونلاحظ الزيادة الكبيرة مقارنة بسنة 1999 أين كان يقدر بحوالي173127 وحدة سكنية .

ومن خلال قراءتنا للجدول رقم (07) نلاحظ أن هناك تفاوت بين نسبة السكنات الفردية والجماعية كما نلاحظ سيطرة السكن الجماعي على الحظيرة السكنية للمدينة نظرا لسياسة الدولة والسلطات المحلية في هذا المجال خاصة في السنوات الأخيرة حيث عرفت الفترة الأخيرة ما بين 1999-2013 اهتماما كبيرا بقطاع السكن ،حيث وضعت الدولة استراتيجية للقطاع لإنجاز مليوني سكن حتى آفاق 2014 وهو ما يعتبر تحدي كبير لكل العوامل الممكن ملاقاتها لتحقيق هذا المشروع الضخم. .

جدول رقم 05 : مؤشرات قطاع السكن لسنوات 1999، 2009، 2012 ، 2013

المؤشرات	الوحدة	1999	2009	2012	2013
عدد المساكن	عدد	128010	175 288	240040	217 000
عدد المساكن الاجتماعية الايجارية	عدد	13 803	27 337	32 430	51 259
عدد المساكن الاجتماعية التساهمية	عدد	-	2 008	2 983	12 200
عدد المساكن الريفية	عدد	9 655	22 040	29 339	50 883
عدد المساكن الهشة	عدد	21 659	12536	12 199	5000
نسبة شغل المساكن (TOL)	%	7,28	6	5,9	5,2

المصدر الموقع الالكتروني الرسمي لولاية المسيلة http://msila-dz.org/ar/

كانت هذه السياسات الوطنية لها الانعكاسات الكبيرة على المستوى المحلي فشهد قطاع السكن في مدينة المسيلة تطورا كبيرا خاصة في مجال السكن الاجتماعي والتساهمي .

4- التجهيزات:

تعتبر التجهيزات عاملا أساسيا في تنمية وتطور ا؛لمجتمعات البشرية لما لها من انعكاسات مباشرة في توزيع السكنات وتنظيمها وهي تتوزع على مختلف المرافق والمنشئات العمومية .

جدول رقم (06) :مختلف التجهيزات ونسبها.

التجهيزات	العدد	النسبة
التعليمية	60	28.98
الصحية	20	9.67
الإدارية	55	26.58
الثقافية والدينية	47	22.70
التجارية	07	3.38
الرياضية	12	5.79
الخدماتية	06	2.89
المجموع	207	100

المصدر :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة المرحلة الثانية 2008.

ثانيا : الدراسة التحليلية لمدينة أولاد دراج

IV- تقديم المدينة

1-تقديم المدينة:

الموقع الإداري : تقع بلدية أولاد دراج في الجهة الشرقية من مركز الولاية على محور الطريق الوطني رقم 40 الذي يعتبر من الدعائم الاقتصادية للمنطقة حيث يحدها من:

- الشمال :بلدية المعاضـــــيد.
- الجنوب: بلدية السوامـــــــع.
- الشرق: بلدية أولاد عدي لقبالة.
- الغرب: بلدية المطـــــــارفة.

وهي بذلك تتوسط هذه البلديات مما يجعلها تمثل مركز الدائرة بعدد سكان 26.438 نسمة موزعين على 19179 هكتار حسب الإحصاء(2007-2008).

الموقع الجغرافي: وتقع بلدية أولاد دراج في الجهة الشمالية الشرقية من إقليم ولاية المسيلة بين منطقتين طبيعيتين متمايزتين أي أقدم سلسلة جبال الحضنة شمالا وشط الحضنة جنوبا وهي تبعد على مقر الولاية بـ22 كلم كما يعبر إقليم البلدية معبر مائي مهم ويتمثل في وادي سلمان.

V- التجمعات السكانية:

تتكون البلدية من التجمعات السكانية التالية :

- أولاد دراج وهو مقر البلدية ومقر الدائرة في نفس الوقت ويمثل أهم التجمعات .
- الجرف، وأولاد صوشة وهي تجمعات ثانوية.
- تجمعات ريفية متفرقة.

خريطة رقم (05) موقع مدينة اولاد دراج من ولاية المسيلة.

VI- تطور ونمو مدينة أولاد دراج

1-الدراسة التاريخية:

إن لمدينة أولاد دراج تاريخ بعيد مما جعل منها منطقة حدودية وأرض للرعاة وهي جزء من منطقة الحضنة ، فمن الوندال في القرن الخامس والبزنطيين في القرن السادس والسابع ووصول العرب الفاتحين في القرن السابع والثامن وتأسيس الصنهاجيين لمدينة المسيلة في عام 925م على ضفتي واد القصب وكذا تأسيس قلعة بني حماد 1007م على المنحدر الجنوبي لجبال المعاضيد وحتى وصول الهلاليين في القرن الثاني عشر، ومع ودخول القرن السادس عشر دخلت المنطقة تحت حكم الأتراك ووجدت نفسها تنتمي إلى بايلك قسنطينة ، ومن المؤكد أن أولاد دراج ينحدرون من الهاليين ، ويقال أن عثمان الدراجي والسعادات والجرف والبراكتية أول نواة للمدينة ، وقد كانت بجانب مكتب قطاع الإدارة الاستعمارية الخاصة والمدرسة والسوق الأسبوعية. (بيرم كمال ، ص 96 – 97)

- **– مراحل تطور ونمو المدينة:**

لقد شهدت المدينة تطورا سريعا في نموها وتوسعها ولقد مرت بعدة مراحل نذكرها كما يلي:

-المرحلة الأولى قبل 1962م:

لقد شهدت منطقة أولاد دراج في هذه الفترة ظهور النواة الأولى للتجمع المتمثلة في مقر الإدارة الاستعمارية بجانب أولاد سلمان عند تقاطع الطريق الوطني مع الطريق المؤدية إلى منطقة البعاجة.

-المرحلة الثانية من 1962م إلى 1977م:

في هذه المرحلة ارتفعت المنطقة إلى مصاف البلديات وتكون المجال العمراني لها وتم انجاز مجموعة من السكنات في إطار البناء الذاتي على طول محور الطريق الوطني رقم 40 في الجهة الشرقية للنواة الأولى وهذه السكنات ذات طابع فردي ذو النسيج الشطرنجي ،حيث قدر حجم الحظيرة السكنية سنة 1977م بـ 544 مسكن والمساحة المستهلكة في هذه المرحلة تقدر بـ 19.96 هكتار.

-المرحلة الثالثة من 1977م إلى 1987م:

في هذه المرحلة شهدت تجمع أولاد دراج ارتقاء من بلدية إلى مركز دائرة اثر التقسيم الإداري لسنة 1984م والذي بدوره اثر على الحضيرة السكنية، حيث تم انجاز العديد من التجهيزات والمرافق العمومية

-المرحلة الرابعة من 1987م إلى يومنا هذا:

في هذه المرحلة شهدت مدينة أولاد دراج نموا ديموغرافي كبيرا وهجرة سكانية نحوها من القرى والأرياف النائية خاصة بعد الاستقلال كما عرفت المدينة توسعا عمراني سريع على طول الطريق الوطني رقم 40، كما تم استغلال معظم المساحات الموجودة على طول هذا الطريق، حيث استمر التوسع الخارجي للتجمع عن طريق ظهور عدد من التجزيئيات الترابية .

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج ، ص 20 – 21 بتصرف .

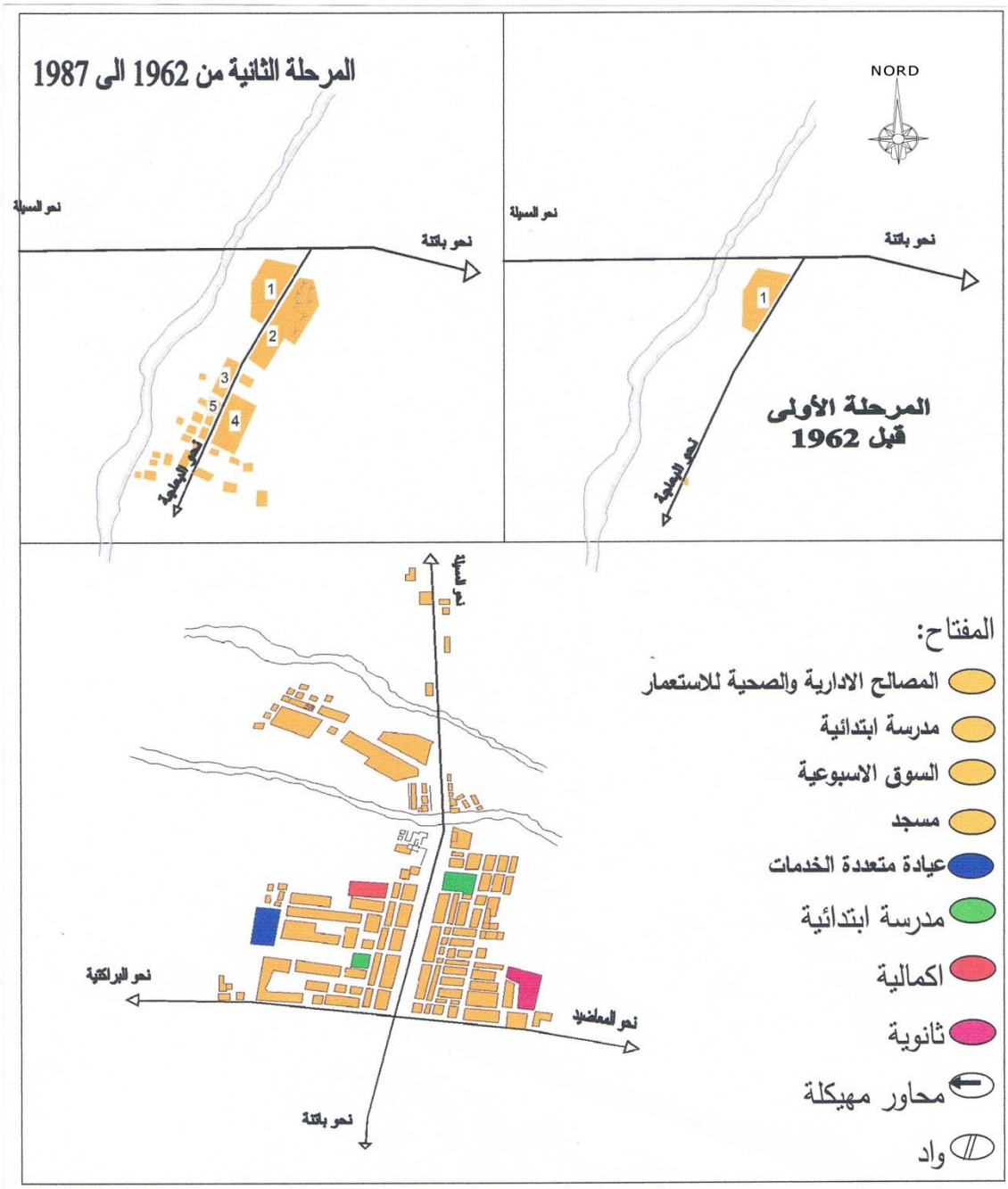
المرحلة الثانية من 1962 الى 1987
نحو المسيلة
نحو باتنة
نحو المعاضيد
1
2
3
4
5
NORD
المرحلة الأولى
قبل 1962
نحو البراكنية
المفتاح:
المصالح الادارية والصحية للاستعمار
مدرسة ابتدائية
السوق الاسبوعية
مسجد
عيادة متعددة الخدمات
مدرسة ابتدائية
اكمالية
ثانوية
محاور مهيكلة
واد

المرحلة الرابعة من 1987 إلى يومنا هذا

2 – الدراسة الطبيعية:

تعتبر دراسة المميزات الطبيعية لأي مدينة عاملا أساسيا لما لها من تأثير على حركية وحيوية التجمعات العمرانية وعلى سيرورتها ، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى التضاريس وأهم العناصر المناخية ، بالإضافة إلى الشبكة الهيدروغرافية لمدينة أولاد دراج ، لنصل إلى أهم العوامل الطبيعية التي تحكمها وتؤثر في نمو مجالها واتجاهات توسعها مستقبلا.

2–1 التضاريس : يتكون مجال الدراسة من التضاريس التالية:

الجبال: ونجدها ممثلة بمجموعة من الجبال والتي تقع في الجهة الشرقية خصوصا من المجال البلدي وتتمثل في:

جبل بالول بارتفاع 615م

جبل ملوك بارتفاع 597م ، وتمثل هذه الجبال نسبة 3.49 بالمائة من إجمالي مساحة البلدية.

السهول : وهي تمثل أغلبية المساحة في مجال الدراسة وتتميز بميل خفيف خاصة في المنطقة الواقعة جنوب الطريق الولائي رقم 02 .

أدنى ارتفاع هو 428م أقصاه 512م في الجهة الجنوبية .

أدنى ارتفاع هو 453 م وأقصاه 707م في الجهة الشمالية (شمال الطريق الوطني)

2-2 الدراسة الجيولوجية:

بالاعتماد على الخرجات الميدانية لمجال الدراسة فإنه يحتوي على التركيبات الجيولوجية التالية:

الكوترنار: وهي تشمل معظم مجال الدراسة وتتمثل في التربة الليمونية والطمي ذو حبيبات دقيقة ممزوجة بالحصى ذات أحجام مختلفة وهي ناتجة من عملية الحث والتعرية.

الميوسان: وتتمثل في لكنقوميرا ذات حبيبات مختلفة الأحجام مع اسمنت كربوناتي والحجر الرملي الكوارتزي والكلس الرملي مع تناوبات من الطين.

اليقوسان: وتتمثل في المارن ذو لون احمر مع تواجد الجبس والحجر الرملي والكنقلوميرا.

ايوسان: وتتمثل في الكلس المارني مع الصوان مع تناوبات من الفوسفات . **المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج ، ص 06**

2-3 المناخ: تعد الدراسة المناخية عنصرا مهما في الدراسات العمرانية وإحدى العوامل الأساسية في عملية التهيئة العمرانية ،كما لها ارتباط وثيق بتخطيط المدن.

التساقـط: إن مناخ هذه المنطقة يتبع المناخ شبه المتوسطي المتميز بالبرودة والرطوبة في فصل الشتاء والحرارة والجفاف في الصيف.

الحـرارة: يقدر معدل درجة الحرارة الدنيا بـ 5^{o}(في شهر جانفي)،أما معدل درجة الحرارة القصوى بـ 26^{o}(في شهري جويلية ،أوت).

جدول(07): معدلات التساقط والحرارة

الشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
معدل التساقط	48	31	30	35	32	26	43	37	38	19	13	09
معدل الحـرارة	22	16	09	07	05	06	09	12	17	22	26	26

المصدر :حسب معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج ،

شكل 01 المنحنى البياني للتساقط

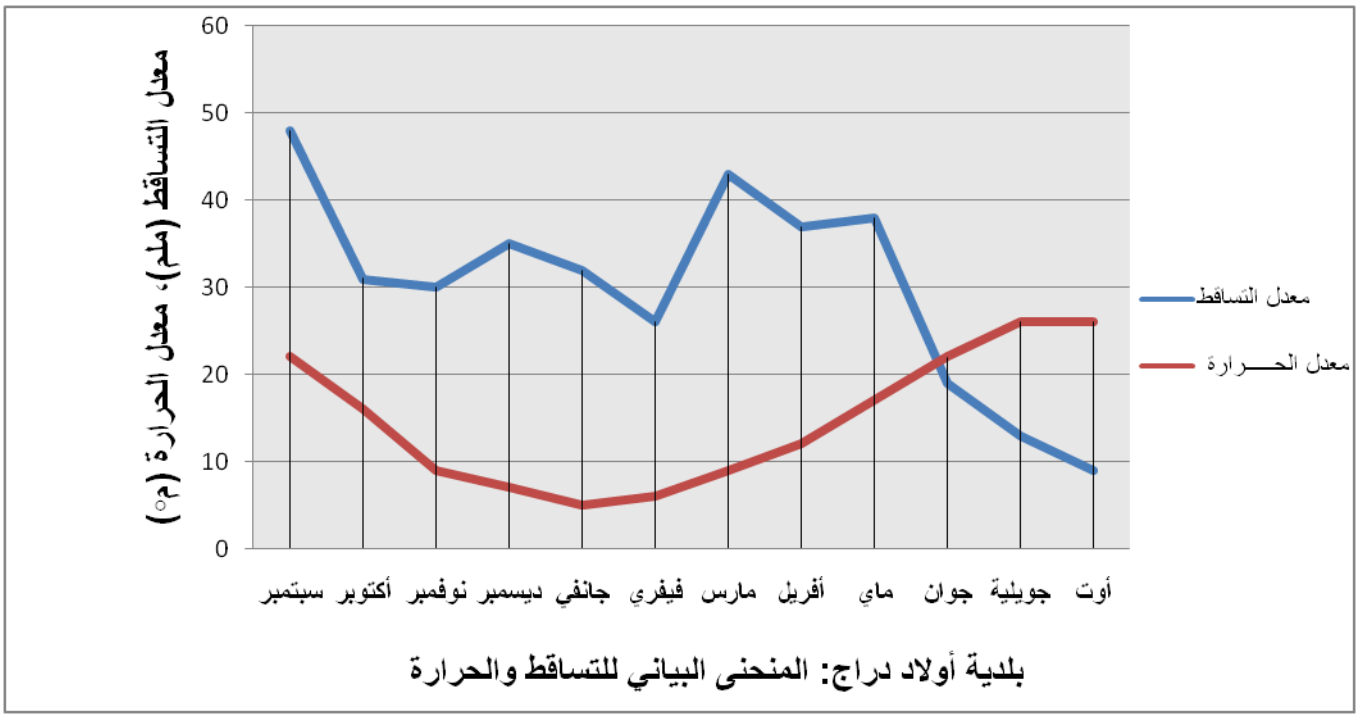

الجليد :الجليد موجود إلى غاية شهر افريل وفي شهر جوان في المناطق الجبلية وموجود بكثرة في موسم الشتاء(جانفي ،سبتمبر) وجود الجليد تتجلى في فترة 3/1 من السنة.

جدول(08): تواجد الجليد بدلالة عدد الأيام

الشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	السنوي المتوسط
معدل التساقط	00	00	02	05	05	03	02	01	00	00	00	00	18

المصدر :حسب معطيات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

من الجدول نلاحظ أن الجليد موجود إلى غاية شهر أفريل في المناطق الجبلية وموجود بكثرة في موسم الشتاء(جانفي، سبتمبر)،ومنه نستنتج أن وجود الجليد تتجلى في فترة 3/1 من السنة.

شكل 02 : المنحنى البياني للجليد

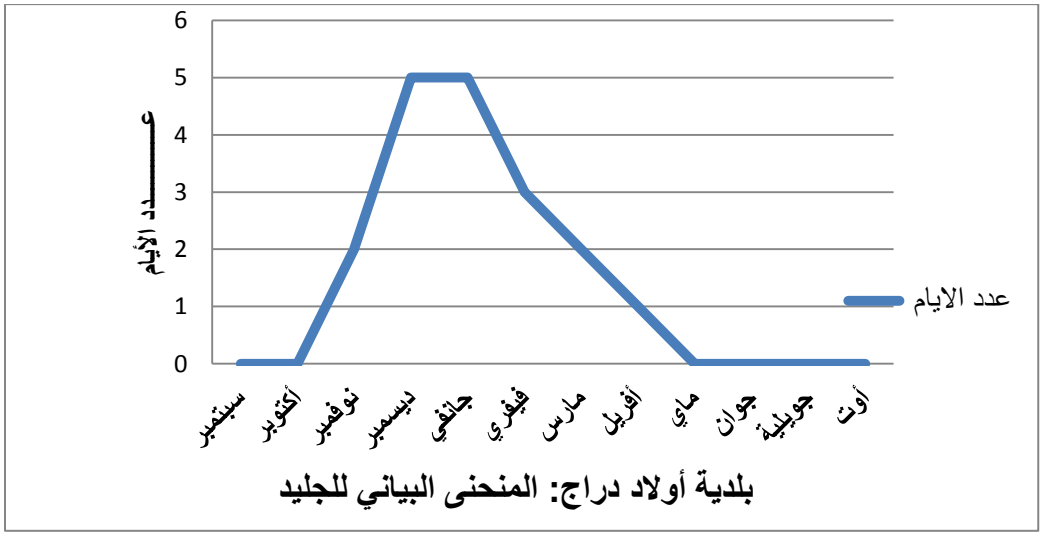

الثلوج: نادرة السقوط بمجال الدراسة باعتبارها منطقة سهبية ، وقد يحتمل تساقطها لمدة 15-20 يوم/سنة.

2-4 طبوغرافية مجال الدراسة:

تؤثر مظاهر السطح تأثيرا واضحا في تحديد موضع المدينة وفي شكلها العام حيث أن مجال الدراسة تتميز معظم أراضيه بالتسطيح وقد ميزنا نوعين من الانحدار:

انحدار من (0-8)%: ويشمل معظم مجال الدراسة.

انحدار من (8-16)%: ويشمل المنطقة الشمالية بمساحة معتبرة .

وتعتبر دراسة الانحدار من أهم العوامل التي تساهم في عملية التهيئة والتعمير.

VII- الدراسة السكانية والاقتصادية:

1 - الخصائص السكانـــــــــية:

1-1 التطور السكاني:

ومن خلال المعطيات المتعلقة بمنطقة مجال الدراسة نجد أن هناك نمو سريع في فترة 1992 إلى غاية 1998 مما اثر على البرمجة التي سطرت من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حيث وصل عدد السكان إلى 10961 نسمة وهذا نتيجة للظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة والتي أدت إلى النزوح الريفي.

المصدر :انظر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج ، ص 15

جدول رقم 09 : بلدية أولاد دراج: النمو السكاني (1987-2008):

التعيين	إحصاء 1987	إحصاء 1998	إحصاء 2008	معدل النمو%	
				1998-1987	2008-1998
التجمع الحضري الرئيسي	4657	10965	14945	8.09	3.14
التجمع الثانوي الجرف	1921	2521	2590	2.05	0.27
التجمع الثانوي أولاد بن صوشة	1492	1353	1190	0.88-	0.37-
المناطق المبعثرة	8221	8012	7713	0.23-	0.37-
البلدية	16291	22851	26438	3.12	1.46

المصدر :مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج

شكل رقم 03 – 04 تطور ونمو السكان

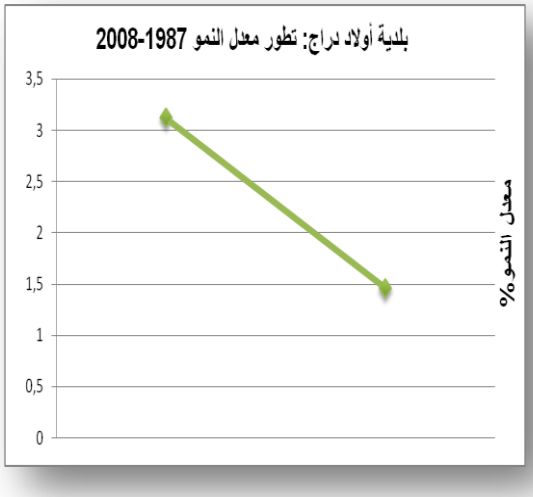

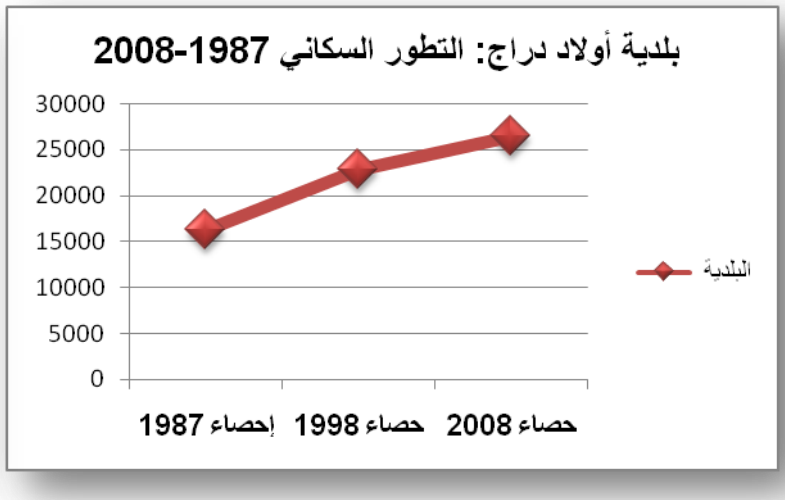

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

يتضح لنا من خلال النتائج المدونة في الجدول والشكل البياني أن سكان بلدية أولاد دراج بصفة عامة في تطور لكن بوتيرة بطيئة ، فحسب إحصاء 1987م قدر عدد السكان بـ162.91 نسمة ليرتفع إلى 22851 نسمة سنة 1998 أي بزيادة سكانية تقدر بـ 6560 نسمة أما حسب تقديرات سنة 2008 فنجد أن سكان مجال الدراسة بلغ 25100 نسمة أي بزيادة سكانية تقدر بـ6560 نسمة .

إن هذه الزيادة السكانية صاحبها انخفاض في معدل النمو بين الفترتين 1987-1998و 1998-2008، حيث قدر في الأول بـ**3.12 %** لينخفض خلال الفترة الثانية إلى**1.46%**بفعل تناقص الزيادة السكانية بين الفترتين السابقتين.

1-2 التركيز الحضري:

وهو تعبير عن عدد السكان بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية ، أي النسبة التي يمثلها سكان الحضر (المدينة) من إجمالي سكان البلدية كما يلي:

$$\text{معدل التركيز الحضري} = \frac{\text{سكان المدينة}}{\text{سكان البلدية}} \times 10$$

والجدول أدناه يعبر عن معدلات التركيز الحضري لبلدية أولاد دراج:

جدول(10): معدلات التركيز الحضري لبلدية أولاد دراج

التعيين	عدد السكان (نسمة)	السكان الحضريون		السكان الريفيون	
		العدد(نسمة)	النسبة%	العدد(نسمة)	النسبة%
بلدية أولاد دراج	25700	17700	68.87	8000	31.13

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

شكل رقم 05 : نسبة التركيز الحضري

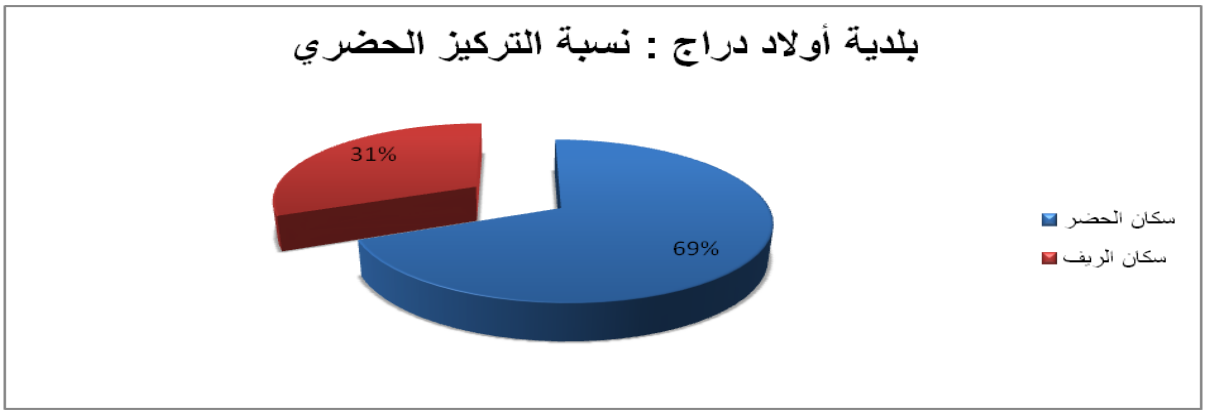

من خلال نتائج الجدول والشكل البياني نجد أن معدل التحضر في بلدية أولاد دراج مرتفع حيث نسبة 68.87% من سكان البلدية حضر أما باقي النسبة 31.13% والتي تمثل عدد السكان الريفيين فهي متمثلة في سكان المناطق المبعثرة.

إن ارتفاع معدل التحضر بالبلدية يتطلب مراعاة ذلك في تحديد سيناريوهات التهيئة وأنماط التنمية الموجهة للبلدية.

1-3 تقديرات السكان:

ويتم هذا التقدير للسكان بواسطة طرق مختلفة ، ومن خلال التقديرات المعتمدة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فان التقدير المستقبلي لبلدية أولاد دراج مبين في الجدول التالي :

جدول(11): معدلات التركيز الحضري لبلدية أولاد دراج

السنوات	إحصاء 1987	إحصاء 1998	إحصاء 2008	تقديرات 2010	تقديرات 2013	تقديرات 2015
عدد السكان(نسمة)	16291	22851	25700	26650	27600	38950

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج . ص 15

1 – 4 الخصائص السكانية:

– التركيب النوعي والعمري:

يعتبر التركيب النوعي والعمري للسكان من العناصر الأساسية في التحليل الديموغرافي حيث يفيدان في معرفة ما تمتلكه البلدية من موارد بشرية وارتباطها بالقوة الإنتاجية ومدى فعاليتها ولهذا يعتمد المخططون عليها في تقدير الاحتياجات المستقبلية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية لكل فئة من الفئات العمرية.

جدول(12):التركيب العمري والنوعي لسكان بلدية أولاد دراج

	البلدية		
الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0–5 سنوات	1580	1531	3111
6–12 سنة	1920	1839	3760
13–15سنة	950	907	1857
16–18 سنة	981	941	1922
19–59 سنة	6869	6724	13594
60+ سنة	742	714	1457
	13042	12658	25700

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

الشكل رقم 06 : التوزيع العمري للسكان

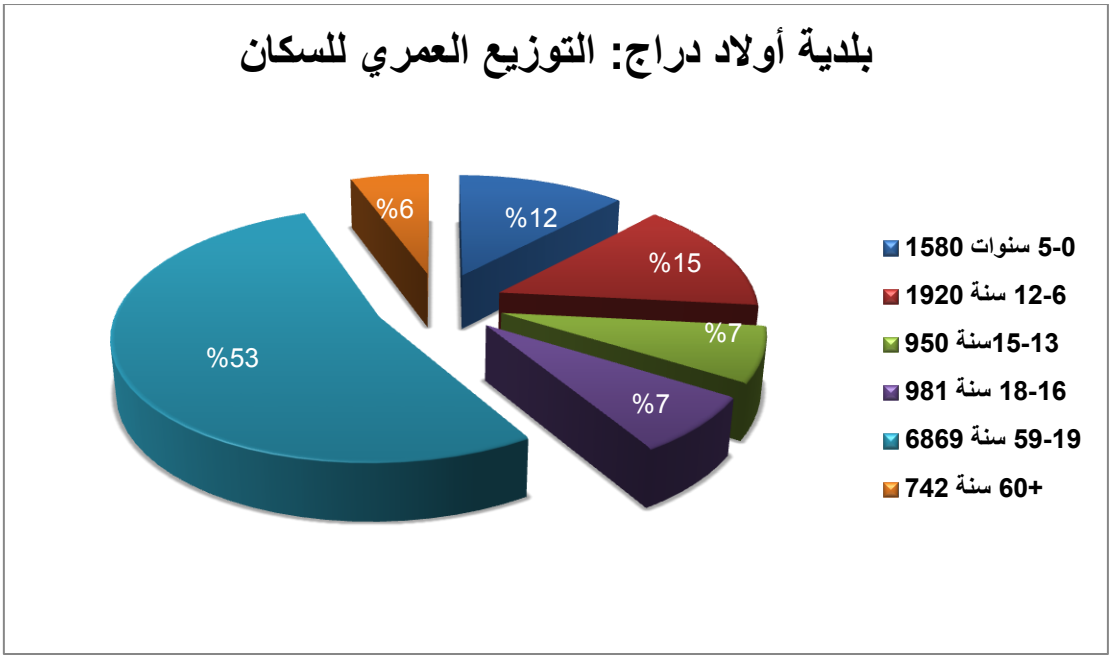

2- التركيب الاقتصادي للسكان:

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الأساسية والفعالة والمؤثرة في المجال ،فبدون حركة النشاط الاقتصادي لا يمكن للمجال أن يتطور وينمو لا سيما في جانبه العمراني والحضري، مما يمكننا من معرفة الحياة المعاشة للمجتمع وتوضيح وظيفة المدينة، والمقومات الاقتصادية الأساسية التي تعتمدها في تطورها ،مع إظهار نسبة البطالة وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والجدول التالي يوضح معدلات الشغل والبطالة حسب إحصائيات 2008.

الجدول رقم(13): جدول الشغل والبطالة 2008

عدد سكان البلدية	السكان في سن العمل	عدد السكان المستغلين	عدد السكان العاطلين عن العمل	نسبة التشغيل(%)	نسبة البطالة(%)
22851	8021	2772	5249	34.56	65.23

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

الشكل رقم 7 : نسبة الشغل والبطالة .

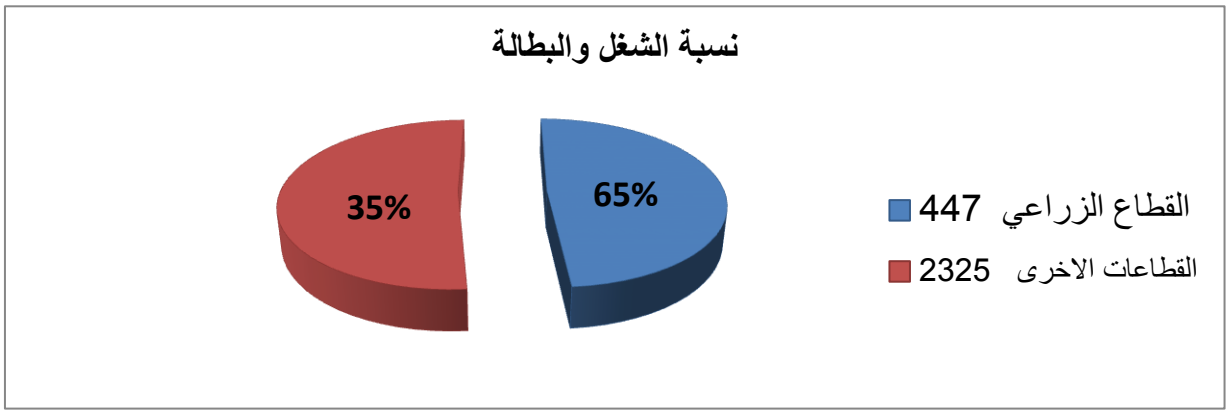

من الجدول نستنتج أن هناك نسبة البطالة عالية جدا حيث تتعدى 65% من السكان في سن العمل مقارنة بنسبة التشغيل التي لا تزيد عن 35%من السكان في سن العمل .

توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي في المدينة:

جدول رقم(14):توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي

القطاعات	القطاع الزراعي	القطاعات الاخرى
العدد	447	2325
النسبة المئوية	29.22	30.78

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

يبلغ عدد المشتغلين بالبلدية حسب التعداد السكاني لسنة 1998م الى 2772 مشتغلا منهم 29.22%في القطاع الزراعي.

3-البنية العامة للمدينة:

يعتبر التحليل العمراني من أهم العناصر الأساسية في تشخيص الوضع الحالي للتجمعات العمرانية بما يحمله من توضيح للعلاقات القائمة بين مختلف مكونات المجال العمراني المدروس وما تنتجه هده العلاقات من تركيبات مختلفة وانتاجات مجالية متنوعة تعكس شكل التجمع الحالي وترسم مستقبله ودلك من اجل تحقيق أهداف مستقبلية مدروسة.

3-1 دراسة الإطار المبني :

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص حالة الإطار المبني والمتمثل في السكن ومختلف التجهيزات بالمدينة.

3-2 السكن:

دراسة هذا العنصر عامل مهم في مختلف الدراسات العمرانية باعتبار السكن البنية الأساسية المكونة للمجال الحضري ومن هنا يمكن توضيح وإبراز مختلف التطورات والتغييرات التي يعرفها النسيج الحضري.

VIII – مراحل التطور العمراني للتجمع الرئيسي:

ان التجمع الرئيسي لمدينة اولاد دراج يحظى بأهمية بالغة من قبل السلطات المحلية والمؤسسات الجمعوية على مر الازمنة لأنه يمثل النواة الاولى لتوسع المدينة وهذا ما يمثله التطور العمراني على مساحة تقارب بحوالي 3.97كلم^2

المرحلة الأولى : فترة السبعينيات حيث تم إنشاء أول نواة في وسط النسيج الحالي وهي عبارة عن مجموعة من المساكن والتي ظهرت في إطار البناء الذاتي عددها حوالي 232 مسكن شمال الطريق الوطني رقم 40 و178 مسكن جنوب الطريق الوطني رقم 40.

المرحلة الثانية من 1982م إلى 1997م: ظهور تحصيصات (تجزءات) في إطار تنازل الدولة لصالح المواطنين بالإضافة إلى المساكن الفردية ،ونجد أهم التحصيصات **356،172،211،232،230،147،104،102**. واقعة شمال الطريق جزء منه جنوب الطريق الوطني.

المرحلة الثالثة من 1998م إلى يومنا هذا: في هذه المرحلة ظهرت السكنات الجماعية والمتمثلة في: **الأحياء التالية** : (حي 250 مسكن الواقع في الجهة الجنوبية ، سكنات جماعية ترقوية ، حي 50 مسكن و حي 80 مسكن حي 50 مسكن ، حي 30 مسكن ، حي 10 مسكن حي 20 مسكن جماعي ترقوي ، حي 50 مسكن)

أما منطقة النشاطات الموجودة بالمجال فقد حولت معظم القطع الأرضية بها (الحصص) إلى سكنات فردية.

خريطة رقم(06):التجمع الحضري الرئيسي أولاد دراج –مناطق التوسع–

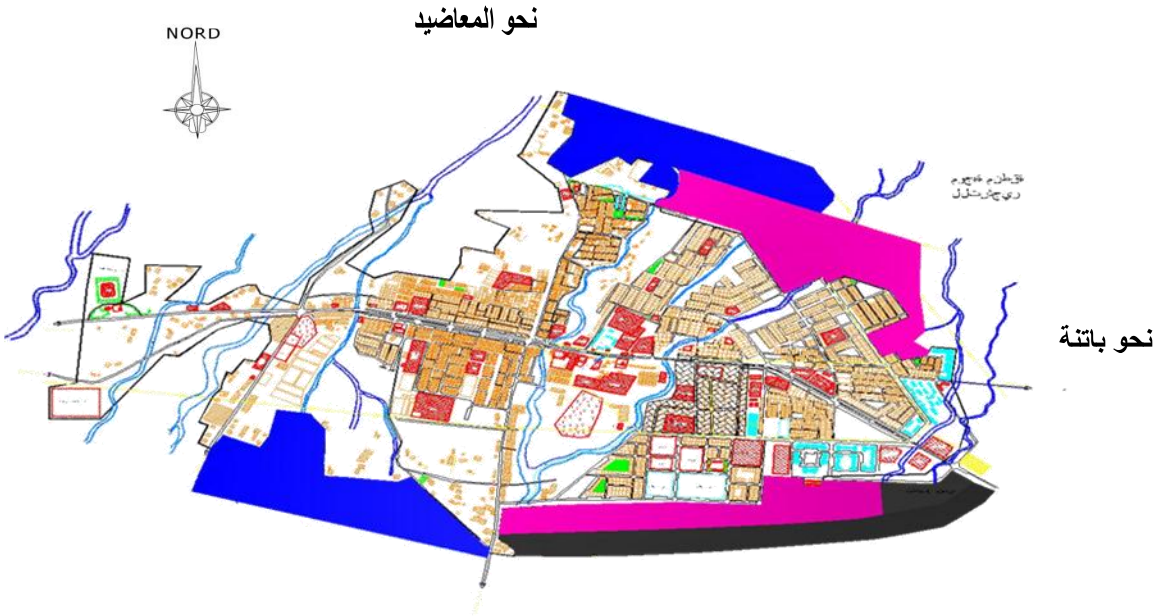

سلم توضيحي

التوسع على المدى القريب والمتوسط

التوسع على المستوى البعيد

مقترحة التوسع

خريطة رقم :(07)عوائق وإمكانيات التوسع للتجمع الرئيسي

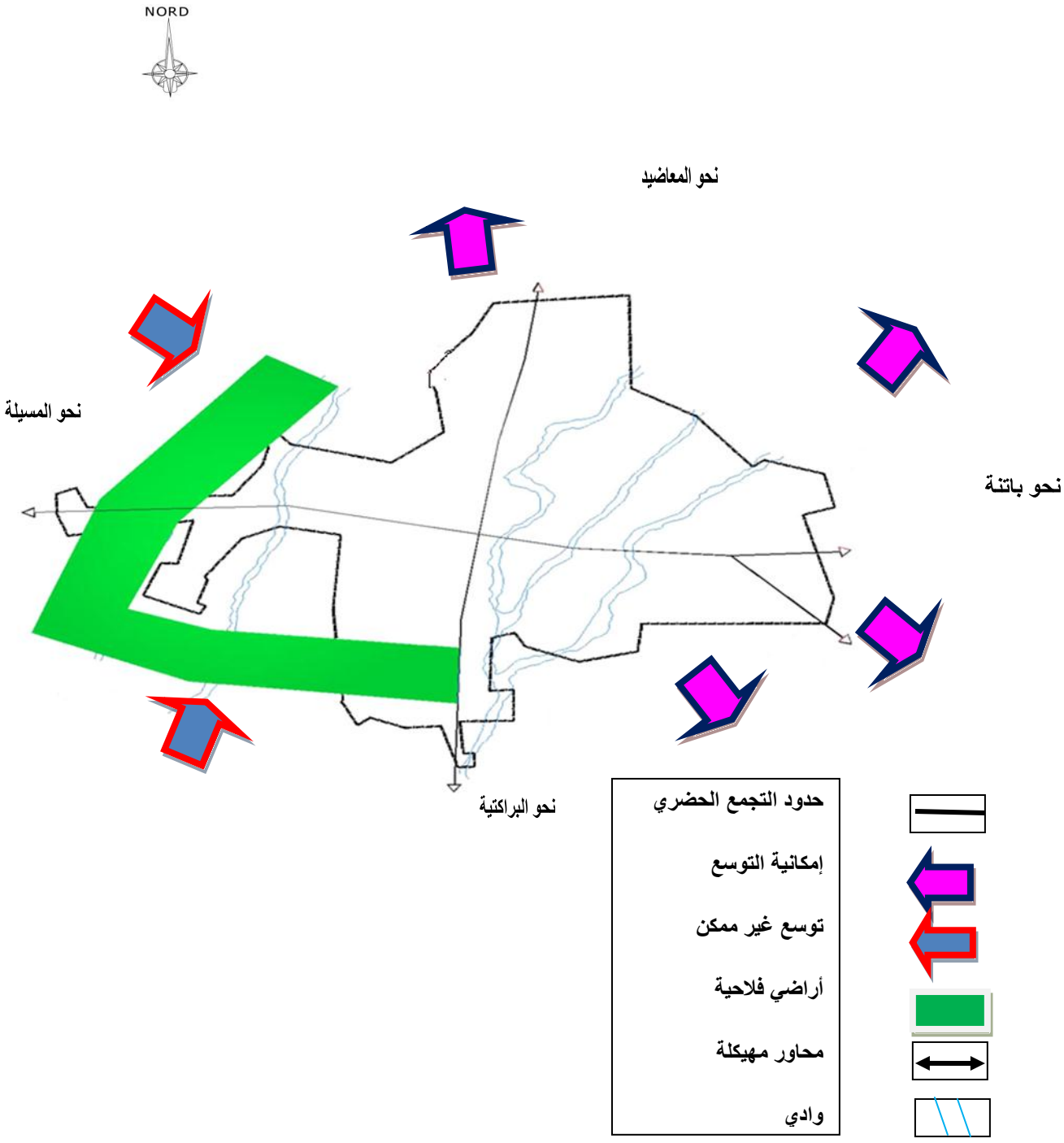

IX – أنماط السكن:

يعتبر نمط البنايات احد أهم المؤشرات التي تعكس وضعية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو الدليل المترجم لماضيه وحاضره وفي تجمع أولاد دراج يمكن أن نميز الأنماط التالية:

1 – السكن الفردي:

وهو النمط الغالب على التجمع الحضري الرئيسي شمال الطريق الوطني رقم 40 ويتميز هذا النمط بالقدم (سكن تقليدي) كما يضم السكن الفردي النمط الحديث المتمثل في التحصيصات السكنية (البناء الحديث أو البناء الفردي المنتظم) وبالنسبة لارتفاع السكن الفردي فأغلبيتها ارتفاعها هو(ط+1) وظهور الفيلات كبيرة الحجم ذات الطابع (ط+3) وهي منتشرة على طول الطريق الوطني رقم 40.

من حيث حالة المساكن نلاحظ أن أغلبية السكنات الموجودة بالمدينة في حالة جيدة ومتوسطة بالإضافة إلى وجود سكنات هشة يقدر عددها بـ 1986م مسكن هش، وتؤخذ بعين الاعتبار أثناء البرمجة.

2 – السكن الجماعي:

أنجزت مجمل هذه السكنات في الفترة(1998-2008) بمواد بناء حديثة وتتمثل في حي 250 مسكن والذي أنجزت منه 220 مسكن فقط وهو من نمط السكن الاجتماعي ويتواجد في الجهة الجنوبية الشرقية للنسيج الحضري لأولاد دراج .

ويختلف ارتفاع المباني من منطقة إلى أخرى بالمدينة إذ نجد أن مركز المدينة والمناطق المحيطة به تتكون من بنايات متوسطة الارتفاع يصل ارتفاعها إلى أربعة طوابق (ط+3) وثلاثة طوابق (ط+2) وطابقين (ط+1) والنسبة الكبيرة لهذه البنايات هي (ط+3).

صورة رقم : 01 – توزيع السكنات الجماعية والفردية للتجمع الحضري الرئيس لبلدية أولاد دراج .

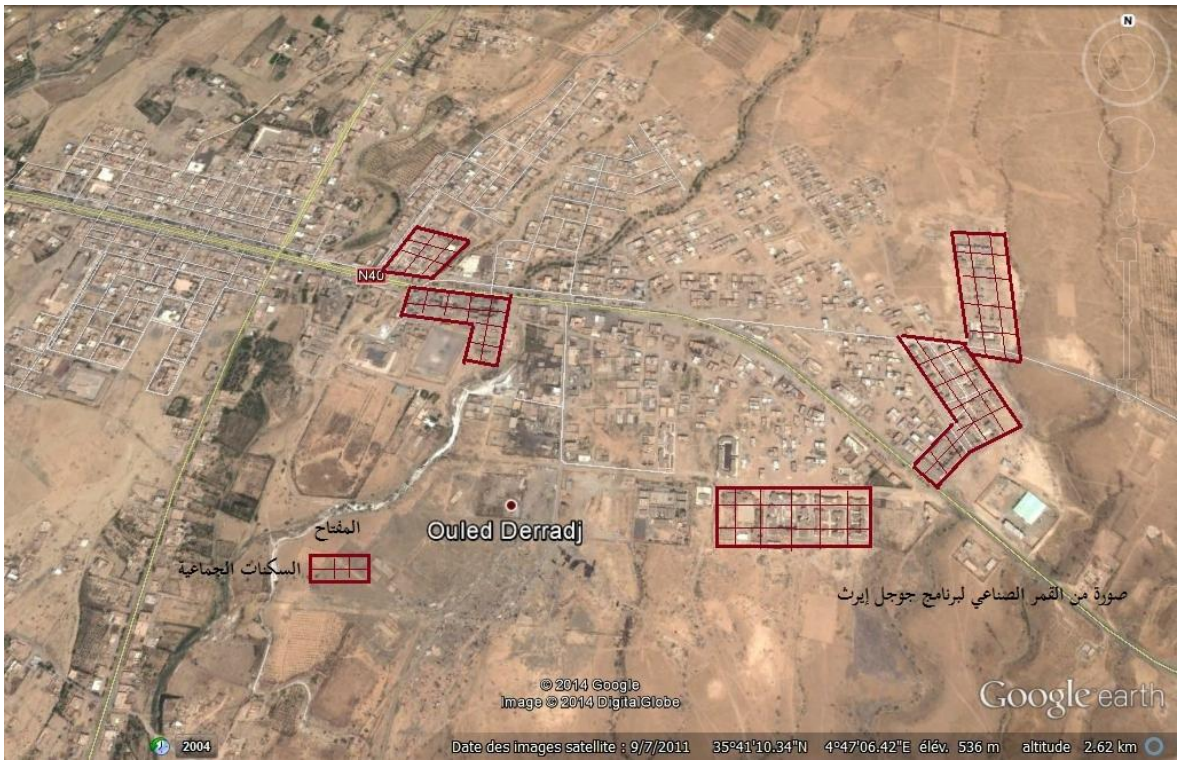

المصدر : جوجل إيرث ، 2011

3–المرافق والتجهيزات لبلدية أولاد دراج:

1–التجهيزات التعليمية والتربوية :

جدول رقم(15): تجهيزات تعليمية وتربوية.

أطوار التعليم	عددها	المساحة م^2	العجز
التعليم الابتدائي	23	31089	01
التعليم المتوسط	03	24132	02
التعليم الثانوي	02	29375	01
التعليم الثانوي والتقني	00	/	01
التكوين المهني	01	23400	/

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير +البلدية لسنة 2011

2-التجهيزات الصحية:

وهي تجهيزات تقدم خدمات علاجية ويعتبر قطاع الصحة من القطاعات الحساسة في أي مجتمع بما له من دور فعال في توعية المواطنين من مخاطر الأمراض ومحاربتها واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة خاصة فيما يتعلق بفئة الأطفال ،ويوجد بمدينة أولاد دراج عدة تجهيزات موضحة كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم(16):تجهيزات صحية بالمدينة

التجهيزات	عددها	المساحة م^2	العجز
مستشفى	**00**	/	**01**
عيادة متعددة الخدمات	**03**	/	**00**
مركز صحي	**00**	/	**01**
صيدلية	**03**	**10.65**	/
قاعة علاج	**00**	/	**01**

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير +البلدية لسنة 2011

ومن الجدول نلاحظ أن هناك عجز بالنسبة للمراكز الصحية هذا يعني أن بلدية أولاد دراج تعاني نقص في القطاع الصحي.

3-التجهيزات الإدارية والأمنية:

تعتبر المرافق الإدارية والأمنية من الوظائف الهامة في المدينة بالنظر إلى مكانتها لدى السكان وحجم الفئة التي نتعامل معها فهي تسهر على خدمتهم وأمنهم ولهذه التجهيزات دورا هاما في الهيكلة الحضرية وتنظيم العلاقات بين داخل وخارج المدينة إلى جانب تطوير العلاقات العامة داخلها من خلال الخدمات التي تقدمها حيث نجد بالمدينة التجهيزات التالية:

الجدول رقم(17): التجهيزات الإدارية والأمنية بالمدينة.

التجهيزات	عددها	العجز
مقر البلدية	01	/
فرع بريدي	01	/
الضمان الاجتماعي	01	/
مقر الدائرة	01	/
مقر الدرك الوطني	01	/
محافظة الشرطة	01	/
الحرس البلدي	01	/
مصلحة الضرائب	01	/
متفشية الضرائب	/	/
قسم الفلاحة	01	/
قسم الأشغال العمومية	01	/
قسم البناء والتعمير	01	/
محكمة	/	/
فرع إداري	02	/

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير +البلدية لسنة 2011

نلاحظ أن المدينة تتوفر على مختلف التجهيزات الإدارية والأمنية وهذا يعني انه ليس هناك عجز

التجهيزات التجارية والخدمات:

تعتبر الوظيفة التجارية عنصرا مهما في المدينة حيث تعكس مدى النمو الاقتصادي والعادات الاجتماعية لسكانها والاستخدامات التجارية الضرورية في أي تجمع عمراني كونه يلبي مختلف الاحتياجات اليومية والضرورية للسكان :

والملاحظ أن هناك عجز بالنسبة للسوق وغياب المساحات التجارية الكبرى والمراكز التجارية بالرغم من وقوع المدينة على محور ذو أهمية كبيرة.

4-التجهيزات الدينية والشعائرية:

وتتوفر المدينة على 23 مسجد ونجد أن المدينة تحتوي على مقبرتين ومدرسة قرآنية.

الجدول رقم(18): التجهيزات الإدارية والأمنية بالمدينة.

التجهيزات	العدد	المساحة م^2	العجز
المساجد	**23**	**15184**	/
مقابر	**02**	**80573.5**	/
مدارس قرآنية	**01**	**1000**	/

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

من الجدول(21) نلاحظ أن التجهيزات الدينية للمدينة كافية.

5-التجهيزات الثقافية والترفيه والرياضة:

تمثل هذه المرافق الدعامة الأساسية للمجتمع حيث تلعب دور هام في خلق روح التبادل بين السكان كما تساهم في نوعيتهم وتحسين مستواهم الفكري والجسدي وتتمثل هذه التجهيزات على مستوى مجال الدراسة كما يلي:

جدول رقم : (19) يوضح عدد التجهيزات الثقافية والترفيه والرياضة:

التجهيزات	عددها	المساحة م^2	العجز
مركز ثقافي	01	2200	/
دار الشباب	00	/	01
نزل خاص	01	2800	/
مركب جواري	01	4000	/
ملعب بلدي	01	21875	/

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج .

ومن الجدول نلاحظ أن هناك عجز بالنسبة لدار الشباب وعدم وجود تجهيزات ثقافية اخرى مهمة تتمثل المكتبات والمسرح والسينما .

4 – دراسة الإطار غير المبني:

بعد دراسة الإطار المبني نقوم بدراسة الإطار غير المبني والمتمثل فيما يلي:

4–1 دراسة مختلف الشبكات:

تعد دراسة الشبكات من العناصر الهامة في الدراسة العمرانية لكونها تؤدي دورا هاما في حياة السكان اليومية حيث توفر الظروف الصحية الملائمة للمواطن، كما تعد من العوامل المتحكمة في التنمية الاقتصادية للمدينة وتتمثل في:

أ–شبكة الطرق:

حيث تلعب الطرق دورا رئيسيا في الربط بين مختلف التجمعات وفك العزلة عنها كما أن كل تقدم أو تطور عمراني يقاس بمدى كثافة وتطور طرق المواصلات المختلفة لمنطقة أولاد دراج والتي يعبرها

الطريق الوطني40 الرابط بين بلدية برهوم و أولاد دراج ،بلدية المسيلة والذي يخترق كل من التجمع الرئيسي والتجمع الثانوي بالجرف بالإضافة إلى الطريق الوطني الولائي الرابط بين بلدية أولاد عدي لقبالة وأولاد دراج والمعاضيد كما نجد طرق بلدية ومجموعة من المسالك والدروب الرديئة.

صورة رقم : 02 توضح شبكة الطرق المهيكلة للتجمع الرئيسي لبلدية أولاد دراج

المصدر : جوجل إيرث ، 2011

- **الطرق المهيكلة للمدينة:**

مجال الدراسة مهيكل بمحورين رئيسيين يضمنان الاتصالية والربط مع مختلف البلديات والممثلان بالطريق الوطني رقم 40 الرابط بين الطريق الوطني رقم 28 وبلدية المسيلة مرورا بالتجمع الرئيسي أولاد دراج والتجمع الثانوي الجرف والطريق الولائي رقم 02 الرابط بين بلدية المعاضيد وبلدية أولاد عدي لقبالة.

- **المحور الرئيسي المهيكل :**

يتمثل الطريق الوطني رقم 40 الذي يشق المدينة من الشرق نحو الغرب يصل معدل الحركة اليومي إلى 3357 عربة منها 27 % من الوزن الثقيل ويتراوح عرضه بين 10-12 م تتخلله جزيرات عرضها 80 سم وبه مفترقين للطرق وهي مهيئة و معبدة .

- **المحاور المهيكلة الثانوية:**

وتتمثل في طريقين ولائيين هما:

- الطريق الوطني رقم 02 المتجه نحو البراكتية.
- الطريق الولائي رقم 01 المتجه نحو المعاضيد.

وهي في حالة جيدة (مهيئة ومعبدة).

- **المحاور المهيكلة الثالثية:** هناك عدة طرق ثالثية وظيفتها الرئيسية ربط الطرق المحلية بالوحدات الأساسية.

ب- البنيات التحتية:

وتتمثل هذه البنيات فيما يلي:

- **شبكة المياه الصالحة للشرب:**

ونعني بذلك المصادر المائية لدى المدينة ومدى توفرها على اكبر كمية للمياه وكيفية توزيعها حسب طلبات واحتياجات السكان.

وتتزود بلدية أولاد دراج حاليا من الآبار الارتوازية المتواجدة عبر إقليمها (10 آبار) بحجم كلي يقدر بـ: 138 لتر/الثانية وتتوفر كذلك على تسع (9) منشآت للتخزين بقدرة تخزين مقدرة بـ 2150 م^3.

وتتزود اغلب أحياء التجمع مقر البلدية (سلمان) من خزان أولاد حميدة(500 م^3)عبر شبكة توزيع مسيرة من طرف الجزائرية للمياه وتبلغ نسبة التوصيل بـ 80% وتتزود أحياء التجمع الثانوي الجرف من خزان حي 113 (100م^3) حسب شبكة مسيرة من طرف مصالح البلدية وتبلغ نسبة التغطية بـ 70% كما تتزود باقي المناطق الريفية من مختلف الآبار والخزانات المتواجدة عبر إقليم البلدية ،كما تبقى أخرى بحاجة إلى مشاريع جديدة.

- **شبكة صرف الصحي:**

تعد وضعية شبكة الصرف الصحي بأولاد دراج وخاصة بعد مشروع تجديد شبكة الأحياء القديمة سلمان وحي هواري بومدين وحي 20أوت جيدة وتقدر نسبة التوصيل بـ 72%وعكس ذلك تماما بالنسبة للوضعية الحالية للتجمع الثانوي الجرف نظرا لقدم الشبكة وانعدام الصيانة وتقدر نسبة التوصيل 60%.

- **شبكة الكهرباء:**

تعتبر بلدية أولاد دراج من البلديات الرائدة في هذا الميدان حيث تبلغ نسبة التغطية إلى 97% في الوسط الريفي وتبقى تغطية بعض أحياء المدينة بهذه الشبكة الحيوية أكثر من ضرورة.

- **شبكة الغاز الطبيعي:**

يستعمل اغلب سكان سلمان والجرف غاز المدينة كطاقة وتمتد شبكة التوزيع لهذه المادة الحيوية عبر اغلب أحياء المدينة وتجمع الجرف.

- **شبكة الهاتف:**

تتوفر البلدية على شبكة رقمية للهاتف الثابت السلكي والريفي وكذا الهاتف الخلوي.

4-2 المساحات الخضراء والمساحات الحرة:

حيث تعتبر من الأماكن الضرورية للسكان من الناحية النفسية والبدنية لما له من آثار ايجابية على الأحياء السكنية من الناحية الجمالية ...ورغم الدور الهام للمساحات الخضراء داخل المدينة فالملاحظ في مدينة أولاد دراج نجد أن المساحات الخضراء ، تكاد تنعدم كما تفتقر المدينة لمساحات اللعب :فرغم ضرورة وجودها وبالرغم من وجود جيوب عمرانية ومساحات شاغرة داخل النسيج العمراني لم يتم استغلالها وتهيئتها.

4-3 العوائق الموجودة بالتجمع الرئيسي :

وهي العناصر التي تشكل عائق أمام التعمير من خلال مجالاتها الأمنية والتي تحد من استخدام الأرض قانونيا من اجل التوازن البيئي والحيوي للأشخاص بالإضافة إلى محاولة تفادي استخدام أشخاص لهذه المساحات والتي تتعارض مع حياتهم في اغلب الأحيان.

وان تواجد أي ارتفاق في مجال عمراني يفقده قابلية التعمير ويوجد نوعان من العوائق هما:

- **العوائق الطبيعية**: وتتمثل في:

الأراضي الفلاحية: حيث أن مجال الدراسة فلاحي بالدرجة الأولى حيث تشكل هذه الأراضي بنسبة 81.31% من المجال البلدي والتي تشكل عائق أمام توسع التجمعات العمرانية.

الغابات: ويحتوي مجال الدراسة على مجموعة من الغابات والمتمثلة في التشجير وتحتل مساحة 286.9 هكتار وتحد من التعمير في الجهة الشمالية الشرقية للتجمع الحضري الرئيسي اولاد دراج الوديان والشعاب وهي موجودة على مستوى التجمعات ومركز المدينة وهي تشكل خطرا على الأراضي الفلاحية في أيام التساقط.

- **العوائق الاصطناعية**: وتتمثل في:

الخطوط الكهربائية متوسطة التوتر بها مجال ارتفاق بـ 30م أي 15 م على كل جانب

الخطوط الكهربائية عالية التوتر، بها مجال ارتفاق يقدر بـ 60م اي 30 م على كل جانب

الطريق الولائي رقم 02 وله مجال ارتفاق يقدر بـ30م والطرق البلدية بها مجال امني يقدر بـ 6م على جانبي الطرق.

المقابر بها مجال ارتفاق يقدر بـ50م على كل جوانبها .

-الطبيعة القانونية للعقار بالمدينة: يعتبر العقار العامل الأساسي والمهم في المشاريع العمرانية والمعمارية ولذا فانه عند القيام بأي عملية عمرانية لابد من تسوية الوضعية العقارية لتفادي تعطيل المشاريع العمرانية والمعمارية .

وتقسم الملكية العقارية إلى قسمين الأملاك الخاصة وأملاك العرش.

- الأملاك الخاصة: تنتشر بكثرة في الجهة الغربية للمدينة.
- أملاك الـــعرش: هي أملاك الدولة
- أملاك البـــلدية: وتنتشر بالجهة الشرقية للمدينة.

والملاحظة أن معظم التجهيزات والسكنات الموجودة هي ملك للبلدية

خريطة رقم (08) الطبيعة العقارية للأراضي بمدينة أولاد دراج .

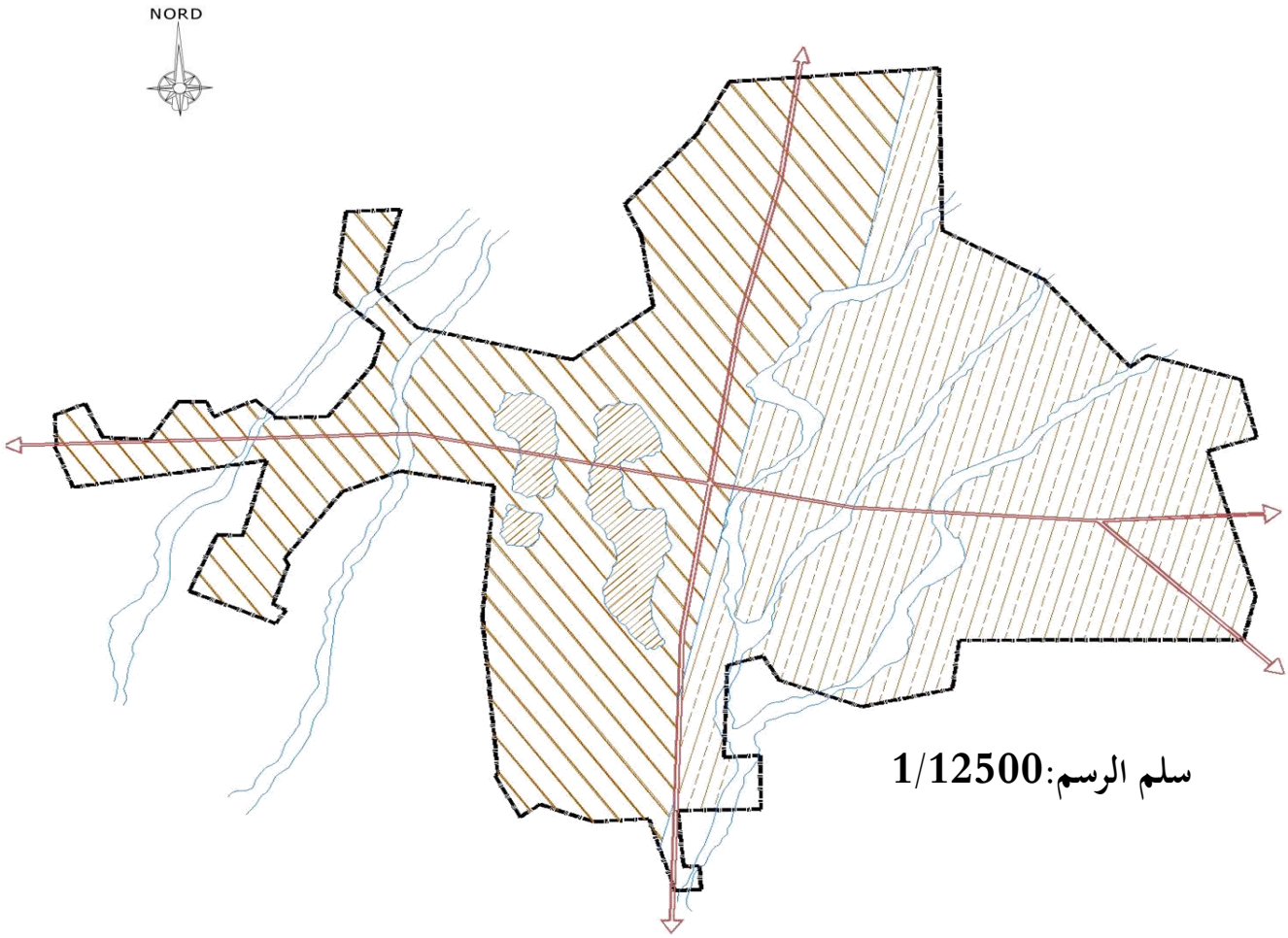

X – السكن الريفي ومميزاته الهندسية لمنطقة الدراسة :

يعتبر السكن من اهم المؤشرات العاكسة لقدرات المجتمع الحضارية والدليل المترجم لماضيه وحاضره ، وتبعا لأنماط السكن وعلوه ونوعية مواد البناء المستخدمة إنجازه ودرجة تجهيزه ، ومجال تواجده وحتى مظهره الخارجي وشكله الهندسي . فكل هذه الدلالات تمكننا من الحكم على درجة صلاحية المسكن ومدى قدرته على توفير الراحة والطمأنينة والاستقرار لساكنيه . وقد تختلف المساكن من حيث شكلها ومضمونها ، إذ يمكن تمييزها من حيث الطابع المعماري ومن حيث نمطها (جماعي ، نصف جماعي ، فردي) ونوعية مواد البناء ، أما من حيث التركيبة او المضمون ، فالمساكن تختلف عن بعضها البعض من حيث التوزيع الداخلي أي عدد الغرف والملحقات ومجلات الاستخدام . ومهما يكن فإن المساكن رغم تباينها واختلافها ، فهي تعرف بانها البيئة السكانية التي توفر المأوى للإنسان ، أين تتحقق الحاجات الجسدية ورعاية الأطفال وحفظ الممتلكات ، وعلاوة على ذلك فهو وعاء للتنشئة الاجتماعية ومجال لإقامة العلاقات الأسرية ، ولا بد أن تتوفر في المسكن شروطا اساسية تضمن السلامة والصحة النفسية والجسمية لقاطنيه ، وقد صنفت هذه الشروط إلى ثلاثة حسب ما ذكره الدكتور توفيق محمد خيضر نذكرها فيما يلي :

- **شروط توفير الحاجات النفسية والمتمثلة في :**

– التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف لكل زاوية من زوايا المسكن .

– تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن .

– توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة ولعب الأطفال .

- **ضرورة حماية الأسرة من الأمراض المعدية بـــ :**

– تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي .

- التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية عن طريق جمعها ونقلها إلى أماكن مخصصة لها بوسائل تمنع انتقال الجراثيم للأفراد .
- مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض .
- حفظ الأطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية التي انتهت مدة صلاحيتها .
- إذا كان في البيت حيوانات (كلاب قطط) يجب مراقبتها وإخضاعها للفحص البيطري بشكل مستمر تفاديا لإصابتها بعدوى جرثومية .
- تخصيص غرفة نوم لكل فرد من الأسرة تجنبا للازدحام والامراض التنفسية والجلدية والمعدية

- **شروط الوقاية من الحوادث المنزلية :**

- إقامة المسكن على أرض صلبة وثابتة
- تفادي استعمال مواد البناء المغشوشة والاعتماد على مواد صلبة وصالحة لها قوة الاحتمال لأطول مدة زمنية ممكنة .
- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز .
- إجراء كل الصيانات الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية

وللسكن وظائف اساسية يوفرها لساكنيه اذا ما رعيت في تصميمه وانجازه كل الجوانب الاجتماعية والنفسية وربما الاقتصادية والمتطلبات الضرورية لراحة وطمأنينة الانسان

1 – الشكل الخارجي للمساكن :

يعكس الشكل الخارجي للسكن طبيعة التصميم الهندسي الذي صمم عليه وبصمة المهندس المعماري الذي قام بتصميمه وتختلف التصاميم باختلاف مدارس الهندسة المعمارية وباختلاف البيئات التي لها التأثير الكبير على المصمم والمستعمل للسكن ففي اعتقادنا يرجع الفضل الاكبر لصاحب المسكن فهو الذي يقوم باختيار اللون ومادة البناء وكيفية البناء والمواد

المستعملة في تزيين الشرفات والمداخل وحتى التوزيع الداخلي للغرف والملحقات فهو بدون منازع المهندس الاول والاخير لمسكنه .

كما يدل المظهر الخارجي للسكن على المستوى الاجتماعي والحضاري لصاحبه ومستواه المادي لقد ظل الشكل الهندسي على مر التاريخ يعكس مدى التقدم والرفاه الذي وصلت اليه المجتمعات ولا يزال ذا اهمية كبيرة عند المجتمعات المتقدمة على خلاف ما نلاحظه عندنا حيث قلما نجد سكنات ذات واجهات مرموقة من حيث شكلها وتصميمها ففي بعض المدن الجزائرية نلاحظ عدم الاعتناء بواجهات المنازل وتزيينها وعدم لياقتها فقد يعزي ذلك الى ضعف الموارد المالية للافراد ونظن انه الامر الغالب لكن هناك اعتقادات سيئة اخرى كالخوف من الحسد او العين او كتابة عبارة للبيع على الواجهة .

(شكل رقم 8 نموذج لمخطط هندسي لسكن ريفي حديث)

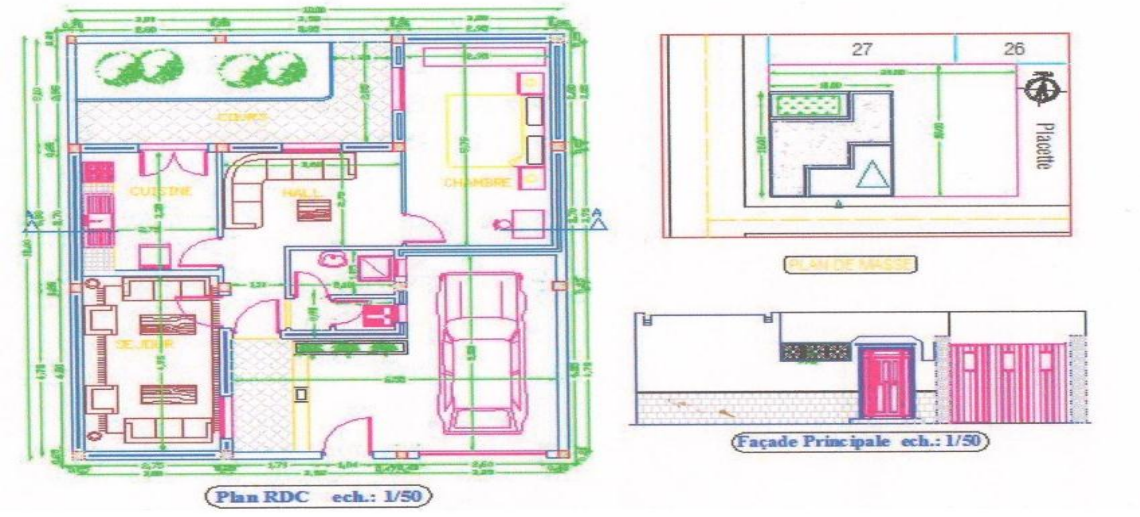

وخلال زيارتنا الميدانية عبر تراب منطقة الدراسة عاينا العديد من المساكن في المجال الريفي لاسيما السكنات التي انجزت بدعم مالي من طرف الدولة والتي هي محور بحثنا ، ما لاحظناه

في الغالب هو بساطة هيكلها وشكلها الخارجي وتشابهها فهناك اختلافات طفيفة مثل نوعية المواد المزينة للوجهات "خزف او حجارة مستوية " او لون الطلاء كما انها ذات علو واحد لا يتعدى الطابق الارضي ، وهي مغايرة تماما للتصاميم التي اعدت من طرف مكاتب الدراسات للحصول على رخصة البناء نماذج المخططات من شكل 08 / 09 .

مما سبق يمكن ان نقول ان صيغة السكن الريفي على طريق الاعانة المالية للدولة تساهم بشكل فعال في حل مشكلة السكن للعدد هام من الفئات الاجتماعية لاسيما سكان التجمعات الحضرية فهي كما تثبتـــه الصور الملتقطة لمختلف المنطق القريبة من التجمع الرئيسي ، حيث نجدها ، رغم بساطة اشكالها فهي لا تنسجم مع المحيط المبني المتواجدة به ، وهي ايضا توفر الارتياح لدى المستفيدين من هذه العملية لأنها قضت على ازمتهم السكنية

كما تجدر الاشارة الى ان هذه السكنات المتواجدة بالقرب وداخل المحيط العمراني لا تنسجم مع بعضها بحكم تباعدها وتبعثرها وهذا راجع الى المستفيد الذي يتحكم في واجهة المبنى دون مراعاة للواجهة العمرانية للمنطقـــة و لا للوسط الحضري الذي يوفر له اطارا بنيوي منظم مجاليا ، و غياب التنسيق بين الادارة المحلية الأدرى بنوع ونمط واتجاه التوسع العمراني .

صورة رقم 03 لمساكن ريفية حديثة مبعثرة بالمنطقة

2- التصميم الداخلي للسكن الريفي :

يعكس التصميم الداخلي للمسكن مستواه الوظيفي بحيث يظهر ذلك في كيفية توزيع الغرف وعددها وحجمها والمجالات الاخرى كالمطبخ والحمام والافنية ، فكل وحدة سكنية مهما كان نمطها تتكون من ثلاثة اجزاء رئيسية هي كالتالي :

- جزء للنوم ويشمل حجرات النوم لأفراد الاسرة والضيوف
- جزء للاستقبال ويشمل حجرات الاستقبال والجلوس والاكل .
- وجزء للخدمة ويشمل المطبخ والحمامات والسلالم والممرات والمداخل والافنية ملحقات أخرى كالمآرب .....
- اما السكن الريفي بالمفهوم التقليدي فله خاصيات اخرى تتميز بها عن السكن الحضري نظرا لخصوصية السكان الريفيين لما لهم من الترابط الأسري والاجتماعي الذي يمتازون به عن السكان الحضر .

(شكل رقم 9 نموذج لمخطط هندسي لسكن ريفي حديث)

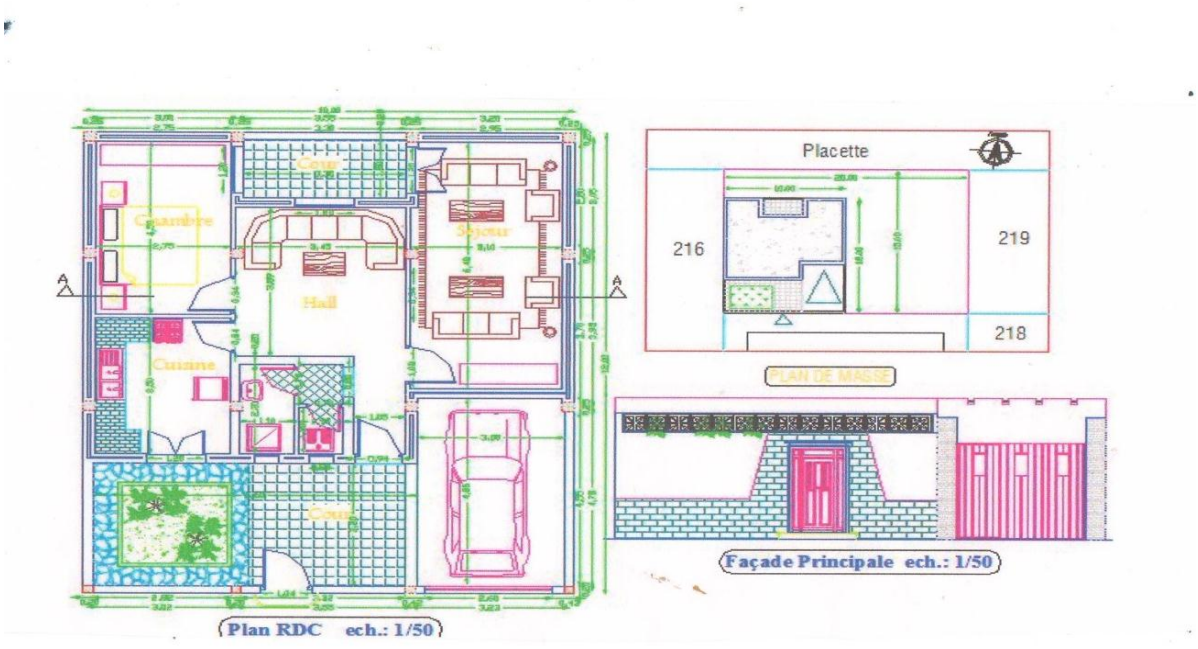

فالسكن الريفي الواحد منه يضم أكثر من أسرة واحدة حيث أن الابناء عند زواجهم لا يطمحون في مغادرة البيت العائلي كما أن الوالدين يتشبثون ببقاء أولادهم معهم ، وفي حالات نجد عددا من الاخوة يتعايشون داخل سكن واحد لذلك فان السكن يكون أوسع وأرحب للاحتواء كل الاسرة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان حجرات السكن الريفي تكون ذات مساحة أوسع حيث تستوعب الغرفة الواحدة أسرة كاملة .

أما حجرات الاستقبال بالمساكن الريفية فتتميز بسهولة الوصول اليها حيث نجدها هي الاولى عند المدخل الرئيسي وقد تكون ذات مدخل منفصل لتسهيل عملية استقبال الضيوف الغرباء عن الأسرة ، كما أن كثرة المناسبات بالريف واصول الضيافة تستوجب احتواء السكن على حجرة خاصة بالضيوف .

أما عن أجزاء الخدمة فهي ذات اهمية خاصة في المسكن التقليدي حيث نجد المطبخ ذا مساحة كبيرة ومجهزة بمدخنة وله مخزن للمؤونة ملحق به ، وأحيانا مكان مخصص لأشغال النسيج التقليدي كالزرابي والبرانس .

وهناك ملحقات أخرى بالنسبة لمساكن المؤالين والفلاحين كمخازن الاعلاف او البذور ومستودعات آلات العمل ، وكذلك هناك اماكن لإيواء بعض الحيوانات .

غير أن المساكن الريفية التي تشيد سواء داخل المناطق الحضرية او بالمناطق المبعثرة في اطار الاعانة الممنوحة من طرف الدولة والتي تمت معاينتها خلال الزيارة الميدانية ، لاتختلف عن المساكن الحضرية لامن حيث شكلها الخارجي ولا من حيث تركيبتها الداخلية ، فهي عبارة عن سكنات فردية ذات دور واحد " دور أرضي" وتتألف من غرفتين أو ثلاث غرف ولا تتجاوز مساحتها المبنية 75 مترا مربعا الا في بعض الحالات النادرة .

وعلى العموم يمكن أن نستنتج أن المستفيدين من الاعانات المالية الموجهة للسكن الريفي لا يحترمون توجيهات المخططات المستخرة للحصول على رخصة البناء ، ويعتبرون استخراج المخطط الهندسي كجراء اداري لابد منه لتكوين ملف طلب الاعانة المالية . كما لاحظنا أن اغلبية المستفيدين يكتفون من المبلغ المقدم من طرف الدولة ولا يساهمون بمبالغ اضافية لذلك كانت المساحة المبنية للمساكن لا تتعدى السقف المحدد للبناء الاجتماعي بالعمارات من نوع F2 F3 بالمناطق الحضرية وهي في تقديرنا مساحة لاتكفي لايواء أسرة ريفية ، الا في حالة اذا كان البناء الجديد ملحق بالمنزل القديم .

XI – أنماط السكن الريفي وأوجه المقارنة لمنطقة التجمع الرئيسي لأولاد دراج

يضم المجال الريفي بالنسبة لقطاع السكن انماطا من المباني المستعملة للسكن بعضها انحدر من اعماق التاريخ فظل يعرف بالنمط التقليدي ، وبعضها انساق وراء الحداثة فأصبح يعرف بالنمط المتطور .

صورة رقم : 05 تموضع مناطق السكن الريفي من التجمع الرئيسي لبلدية أولاد دراج

المصدر : جوجل إيرث ، 2011

1 – المقارنة :

1 – 1 المباني التقليدية للسكن الريفي:

لعل اهم ما يميز البناء التقليدي في منطقتنا هو صفة المتانة والقدرة على خدمة اجيال عديدة دون ضرورة ملحة للإصلاحات كبرى ، اضافة الى استجابتها العالية للشروط المناخية المختلفة التي تتلائم والتنوع الطبيعي لمنطقتنا،حيث تتغير بذلك درجات الحرارة وكميات الأمطار الفصلية والسنوية مما يستدعي ضرورة تتلاءم مع المسكن الريفي الذي يقع في مجال طبيعي متميز لمثل هذه المتغيرات .

إن صفة المتانة التي تميز المساكن التقليدية في معظم ربوع الولاية فاغلبها تبنى بالطوب والتي تمثل نسبة كبيرة في مقابل المساكن التقليدية التي تبنى بالحجارة .

إن خصائص المتانة والتوافق مع الطبيعة والاستجابة لجل خدمات المقيمين في كل هذه الأنماط السكنية التقليدية في أريافنا هي العناصر الأساسية التي بفضلها سكان الريف في ذلك المجال الذي يضمن جملة من الأنشطة الإنتاجية التي تحافظ على استقرار السكان في هذا العالم الزاهر بإمكانات شتى يمكن أن تساهم بفعالية مع أنشطة الأقاليم الحضرية في إحداث تكامل تنموي إقليمي .

– **مخطط بناء السكن الريفي التقليدي :**

السكن الريفي التقليدي قد يتكون من غرفة واحدة وقد يتجاوز ست حجرات وذلك بحسب عدد أفراد العائلة وبحسب الحالة الاجتماعية لرب الأسرة ، وهذا المسكن لا يخضع لمخطط مسبق ولا لتقنيات معروفة اليوم ، ويحيط به جدار علوه لا يقل عن ثلاثة أمتار ، يتوسطه فناء قد تتجاوز مساحته 200 متر مربع .ينتهي إلى باب كبير وهذا الفناء يسمى "المراح أو الحوش " وهو جزء من أجزاء المنزل يقدم خدمات كثير لساكن البيت التقليدي ، وعن غرف هذا النوع من المساكن

أنها رحبة حتى أن مساحة بعضها قد تصل إلى 40 متر مربع ، ونادرا ما تقل عن 15 متر مربع . أي بعرض متوسط للغرفة يقارب أربعة أمتار وطول متوسط يقارب ستة أمتار فتكون المساحة المتوسطة للغرفة الواحدة حوالي 24 م مربع .

ومعظم المساكن الريفية تتكون من أربع غرف ، دون المطبخ ، غرفتان خلفيتان وغرفتان اماميتان ، ويربط بينهما المراح الذي نجد فيه الطبخ ، وحجرة أو حجرات لحفظ المستلزمات الريفية وخاصة ما يوظف منها في الزراعة .

(شكل رقم : 10 شكل يوضح مخطط لبناء ريفي تقليدي)

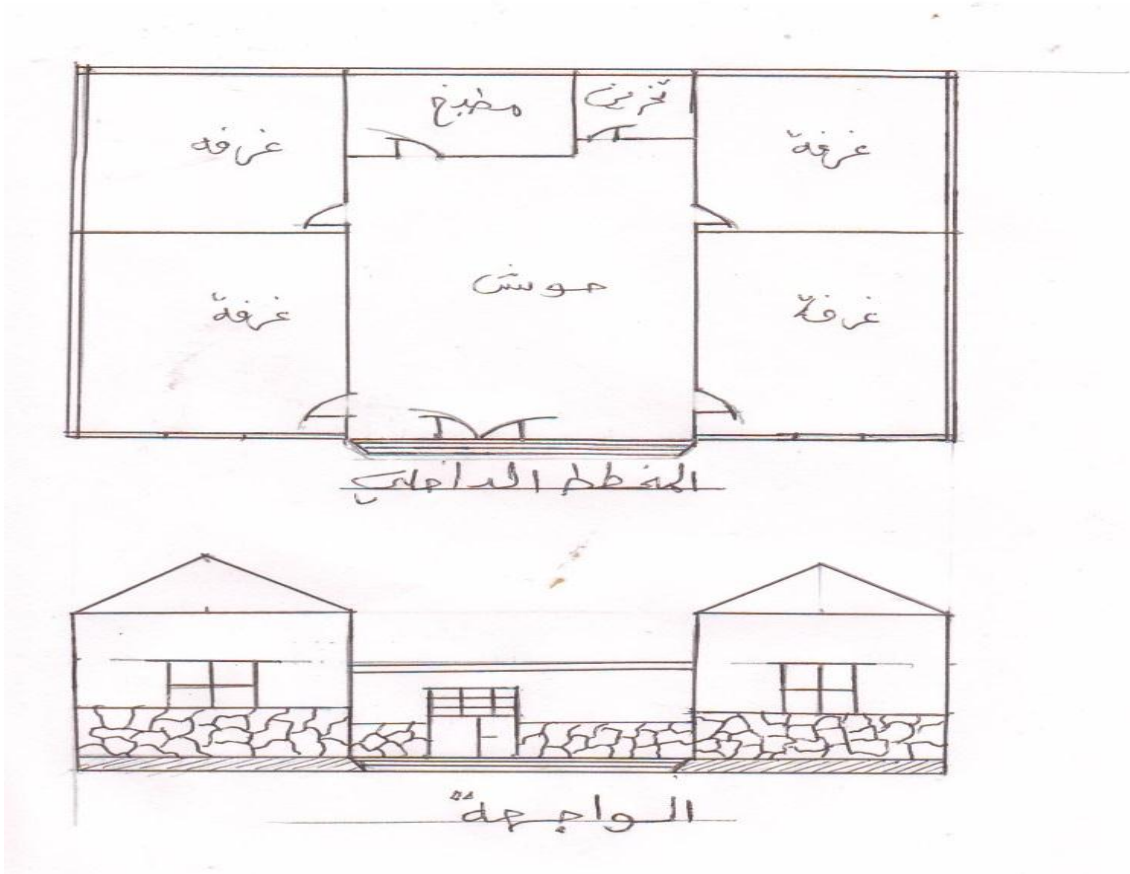

صورة رقم : 06 لبناء ريفي تقليدي

اما عن علو جدران الغرف فيصل متوسطه إلى أربع أمتار واما السقوف فغالبا ما تكون ذات جانبين ، لكل جانب درجة انحدار متوسطها حوالي 30 % لتضفي على المنزل جمالا متميزا وتساعد على تدحرج قطرات المطر فوق السطوح .

ونفس الشيء بالنسبة لأشعة الشمس التي لا تسقط عموديا على السقف بسبب هذا الميل مما يقلل من تأثيرها على المحيط الداخلي للغرفة ، علما بأن المادة المستعملة في السقوف تختلف حسب امكانات الملاك ، ورغم ان اغلبها اليوم من القرميد الاحمر الجميل الا ان اعدادا معتبرة من سقوف المساكن الريفية التقليدية ، وخاصة في الجبال ماتزال تغطى بالطين او الديس ، وهي عملية تتجدد كل سنتين او ثلاث سنوات .

لعل لهذه البساطة ، وبعيدا عن التعقيدات الحضرية تنشأ بين السكان وديارهم علاقة ود لا يمكن وصفها ولذلك فان الريفيين تأويهم هذه المساكن ، غالبا ما يجدون فيها كثيرا من الدعة والامن

والراحة والاستقرار ، فاذا ما دعم المناطق التي يقيم هذا الخلق القنوع بحاله ببعض المرافق التي تفك عزلته ، فان ذلك سيقلل او يحول دون استمرار ظاهرة النزوح الريفي ، ويعطي لكل مجال جغرافي مهما كان نوعه المكانة اللائقة به والوظيفة الملائمة له ولعل ذلك يمثل احدى العوامل التي تساعد النمط الاحدث من العمران الريفي على الانتشار ولا سيما في المناطق السهلية وبالتحديد منذ منتصف السبعينات

1 – 2 المباني الحديثة للسكن الريفي :

لم يعد المظهر العمراني في المجال الريفي يقتصر على تلك المباني التقليدية البسيطة التي كانت سائدة أثناء الاحتلال وحتى نهاية الستينيات، حيث هدم واحرق وأبيد معظمها خلال الثورة التحريرية وهجر سكانها إلى محتشدات ، وبرجوعهم إلى قراهم غداة الاستقلال ، شرعوا في إعادة ترميم بعض منازلهم أو بناءها ، ولما لم تسمح الإمكانات المادية لسواد الأعظم منهم القيام بذلك نظرا لحالة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها البلاد في تلك المرحلة ، نتيجة لذلك بدأت حركة النزوح الريفي وكان من المفروض ان تحضى هذه الظاهرة في التخطيط الوطني .

(صورة رقم : 07 لبناء ريفي حديث)

شكل رقم : 12 شكل يوضح مخطط لبناء ريفي تقليدي

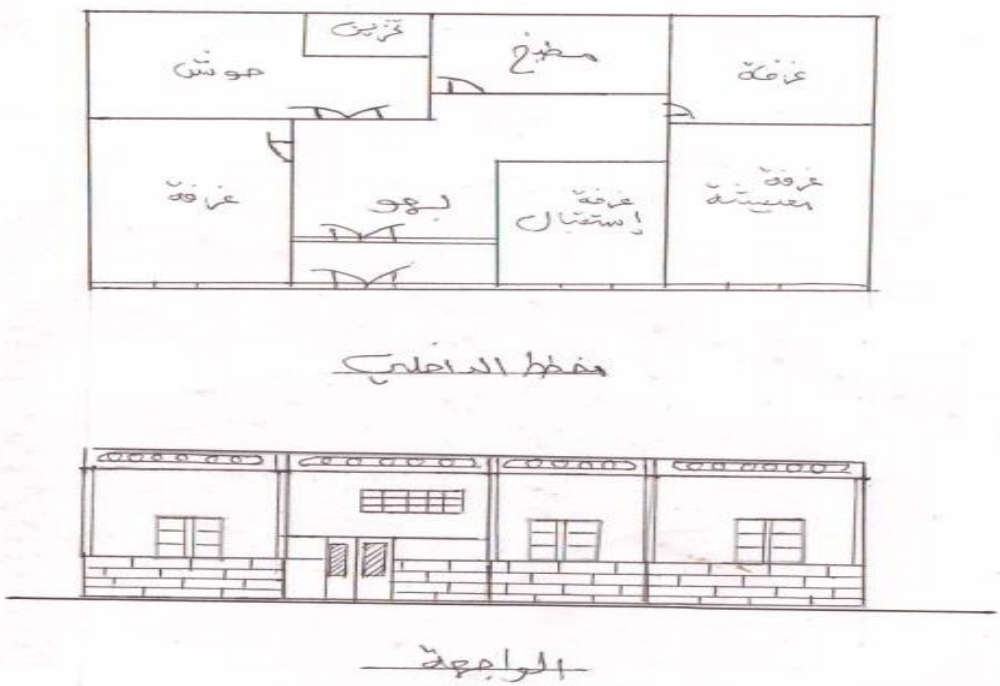

وبدأ من سنة 1977 واستفادة البرنامج التنموي الخاص في ولاية المسيلة رصدت مبالغ مالية للمساهمة في اعادة بناء الريف ، مقدمة في شكل مساعدات لإنجاز ما عرف بالبناء الذاتي هذه العملية التي اخذت تنشط بصورة ملحوظة خاصة منذ 1974 اعطت نفسا شديدا في قطاع العمران الريفي وبدت معالمها تبين وتأثر في محيطها حتى اصبحت لكثير من المباني الحديثة نفس خواص المباني الحديثة في المناطق الحضرية .

- **خواص المسكن الريفي الحديث :**

تجمع اغلب المساكن الريفية التي تم بنائها في ولايتنا خلال العقود الثلاثة الماضية بين الحداثة والتقليد ، فهي لم تحرر تماما من النمط العمراني القديم ، كما انها لم تأخذ بنمط الحداثة الحضرية اخذا تاما ، ولعل هذه الوسطية منحت المسكن الريفي الحديث ميزة خاصة جعلته يمثل نمطا جديرا

بالدراسة لإبراز ما له وما عليه ولذلك فان المسكن الريفي عندما ساير الحداثة استوجب الكثير من التعديلات التي ارتبطت اساسا من مخطط البناء وترتب على ذلك ما يلي :

- فقدان المسكن الريفي المظهر الخارجي والداخلي الذي كان يتميز به
- تجميع غرف المسكن الواحد في مبنى واحد لا يفصل بينهما الا ممشى بعرض مترين على اكثر تقدير
- تعميق أساسات المساكن عما كانت عليه
- نقصان سمك الجدران
- تعديل سقوف المنازل من جانبي مائلة الى افقية مبلطة بالإسمنت المسلح
- تراجع استعمال المواد التقليدية في السقوف كالأخشاب والتراب والسعف وحتى القرميد
- تناقص مساحة المبنى ومساحة الغرف عما كانت عليه .
- الاحتفاظ بالحوش ولكن بمساحة اقل
- استحاث توابع المسكن كالحمام وبيت الخلاء والمطبخ
- استبدال الحجارة والطوب الطيني بطوب الاسمنت
- تبليط ارضية المباني بمختلف انواع البلاط

ونستنتج من بعد ذلك ما يلي :

- ان سبب كل هذا التحول الذي عرفه عالم الريف في مجال البناء انما لرغبة وتطلع الكثير لتحسين مستوى معيشتهم .
- ان استمرار نشاط هذا القطاع زيادة الطلب على كل المواد المستعملة في البناء والتي لا يمكن لإقليمنا ان يفرها للناس .

- إن قطاع البناء عموما قد عرف حركية كبيرة خلال عقد الثمانينات في كل الوطن ومنه ولايتنا في الحواضر والارياف ولذلك فان توفير كل حاجات السكان من مواد البناء عملية صعبة تستوجب البحث عن البديل .
- ان الكثير من مناطق ولاية المسيلة وخصوصا المنطقة الشرقية غنية بالتربة الصلصالية التي تدخل في صناعة و إنتاج المواد الحمراء مثل الأجر والقرميد وعلى اثر هذا اقيم مصنعين للأجر في دائرة أولاد دراج .

2 – التحقيق الميداني :

لقد شملت الدراسة الميدانية على تحقيق طرحت فيه بعض الاسئلة الشفوية غير المباشرة ، دون جلب انتباه المستفيدين لذلك ، تجنبا لأي تخوف قد يعيق سير التحقيق ، وقد عمدنا الى ذلك للوصول الى التجاوب الموضوعي والايجابي الذي يخدم مصلحة البحث الاكاديمي ، وبحكم انتمائي الى منطقة كثير من سكانها قد استفادوا من منحة الاعانة التي تقدمها الدولة للبناء الريفي فإننا اعتمدنا المقابلة المباشرة وطرح الاسئلة الشفوية على العينات دون استعمال أية استمارة ، لكننا كنا ندون كل اجاباتهم ومن ثمة اخضعنا ما تحصلنا عليه الى التصنيف والتحليل ولقد كانت الاسئلة على النحو التالي :

السؤال الاول :هل الاعانة التي تقدمها الدولة للبناء الريفي كافية لإنجاز سكن عائلي ؟

السؤال الثاني : هل ساهمت في بناء سكنك وكيف كانت مساهمتك ؟

السؤال الثالث : هل هناك عراقيل في الحصول على اعانة السكن الريفي ؟

السؤال الرابع : هل يستغل السكن الجديد للإيواء العائلي ؟

جدول رقم (20) نتائج التحقيق الميداني

رقم العينة	مكان البناء	الجواب الأول	الجواب الثاني	الجواب الثالث	الجواب الرابع
1	مناطق قريبة من المركز الحضري	قليلة لا تكفي	مال + جهد	قليل من العراقيل	نعم
2	//	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم
3	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
4	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
5	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
6	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
7	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
8	//	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم
9	مناطق بعيدة عن المركز الحضري	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم
10	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
11	//	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم
12	//	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم
13	//	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم
14	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
15	//	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم
16	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
17	//	قليلة	مال + جهد	كثير من العراقيل	نعم
18	//	لا بأس بها	جهد	قليل من العراقيل	نعم

3 – نتائج التحقيق الميداني :

لقد تم اختيار 18 مستفيدا من 120سكن ريفي منجز اي بنسبة قاربت 15% وذلك عبر مختلف برامج السكن الريفي حسب مصالح التقنية بدائرة اولاد دراج كعينات لإجراء التحقيق الشفوي ، وقد تم طرح الأسئلة الأربع المذكورة أعلاه وكانت صيغة الأسئلة كحوار فيه أخذ ورد ، كما أن تلك العينات تم اختيارها من مناطق متفرقة ومبعثرة قريبة من المركز الحضري وأخرى بعيدة ، وقد حاولنا قدر الإمكان معرفة واقع الحال بالنسبة للمستفيدين من السكن الريفي وظروف الحصول عليه ، وكيفية مساهمة المستفيد في البناء ، وانطباعه العام على الطريقة المنتهجة من طرف السلطات في منح الإعانات .

وقد اتضح من تحليل معطيات الجدول أن كل أفراد العينة يستغلون البناء لغرض السكن ، كما ان كلهم أكدوا أن مبلغ الإعانة غير كاف لإنجاز السكن الريفي مكتمل من كل جوانبه ، حيث أجابوا (بقليل لا يكفي ، وقليل) ، وبالنسبة لكيفية المساهمة في الإنجاز فإن نسبة كبيرة منهم أكدت مساهمتها بالجهد ، أي أنهم باشروا البناء بأنفسهم أو عن طريق "التويزة " أي بمساعدة الجيران والأقارب ، والآخرون بالمال والجهد .

وبعض أفراد العينة أكدوا المساهمة بالمال والجهد وحبذت أن تجيب عن كيفية حصولها عن الإعانة (بقليل من العراقيل) ، بينما فئة أخرى أجابت بأنها واجهت كثيرا من العراقيل التي تتمثل في البيروقراطية الإدارية .

التوسع العمراني غير مجرى تفكير المستفيد بدءا من الهندسة المعمارية للسكن نهاية الى النشاط الاجتماعي للفرد تماشيا مع الظروف المحيطة بهذا المستفيد

4- تحليل الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية والمعالجة التحليلية و الزيارات الميدانية وبعد التدقيق في وضعيات السكن الريفي بمعظم مناطق التجمع الرئيسي توصلنا الى التحقق من الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة والتي تجلت في النقاط التالية :

- اتضح أن الصيغة المنتهجة منذ 2002 والمتمثلة في تقديم إعانات مالية مباشرة سجلت إقبالا كبيرا من طرف جميع أفراد المجتمع الريفي ، بما فيهم الذين لا يمارسون أنشطة فلاحية
- تذمر بعض المستفيدين من بطؤ الإدارة وكثر إجراءاتها ، هذا ما يؤرقهم في تحصيل مستحقاتهم .
- الوعاء العقاري للمستفيد قد يكون تموضعه بالنسبة للتجمع الرئيسي قريب أو بعيد ولا يخضع للارتفاقات القانونية .
- كما لاحظنا أن سكان البناءات الريفية الجديدة القريبة من الحيز الحضري قد تنوع واختلف نشاطهم ، فمنهم من ذهب إلى قطاع الخدمات مثل الميكانيك وغسل وتشحيم السيارات ،كما لاحظنا أن بعض المستفيدين حولوا نشاطهم الزراعي إلى نشاط الانتاج الصناعي مثل صناعة الطوب .
- ضيق السكنات المنجزة وعدم تناسبها مع المحيط ، وذات تصميم حضري وتشبه إلى حد كبير سكنات العمارات مما يؤدي إلى تحويل أو تشويه بنية السكن الريفي المعروف باتساعه تماشيا مع حجم الأسرة الريفية وتعدد وظائفه سواء الاجتماعية أو الاقتصادية .
- وجود سكنات غير آهلة بسكانها وغير مكتملة البناء غالبا رغم ان أصحابها أخذوا كل مستحقاتهم ، حيث وجدناها مغلقة تحتوي على بعض قطعان الماشية ، أو منتجات زراعية مثل التبن .

الخاتمة:

إن هذه الظاهرة الخاصة بالسكنات الريفية في المجتمعات الحضرية تتجلى بالخصوص في مجتمعات الدول النامية ، حيث تخلق نمطا من الازدواجية في مستويات التحضر، كما تظهر نوع آخر من الحساسية السلوكية بين مجتمعات السكنات الريفية ومجتمع المدينة . فضلا عن التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية . والجدير بالذكر أن السكنات الريفية ظاهرة بارزة في أغلبية المدن الجزائرية ، فمركب المدينة يحوي مجموعة من التجمعات الوظيفية كالتجارية والصناعية والسكنية والترفيهية والمهنية وغيرها ، البعض من هذه السكنات ما ينشأ تلقائيا ، ومنها ما ينشأ مخططا.

وانطلاقا من هنا فان تلك السكنات الريفية التي أطرتها المدينة بإطارها المدني ، سواء بالاندماج أو الأسر الحضري أو الضم التدريجي للأطراف الريفية الحضرية . هي بمجملها أصبحت بفعل التوسع العمراني تجمعات سكانية وسط محيط مغاير لها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا ، وهي لم تكن تتصف بالهجرة إلى المدينة ، بل إن العمران الحضري هو الذي هاجر إليها باندفاعه العارم . وهنا تجدر الإشارة إلى انه لا مناص من ضم هذه التجمعات لاستحالة إمكانية نقلها موقعيا إلى مكان أخر .

إن هذه السكنات الريفية لا تنسجم مع محيطها الحضري التي سبقت أن تواجدت فيه ، وأطرها لاحقا . هذا ما خلق حالة من التنافر الملموس بين مجتمعين يجمعهم الموضع ويفرقهم السلوك في شتى مناحي الحياة ، وهي ضريبة التوسع السريع غير المخطط .

الاقتراحات العملية للسكن الريفي :

- تعميم عمليات تجميع المساكن الريفية ودمجها في التجمعات الحضرية لجعلها أكثر انسجاما وتناسقا ، وهذا بالنسبة للمرشحين للاستفادة والذين يمتلكون وعاء عقاريا بالقرب من المركز الحضري .
- إنشاء تجزئات ريفية صغيرة الحجم للمستفيدين المقيمين خارج التجمعات الحضرية . وهذا تجنبا لإتلاف المساحات المخصصة للزراعة .
- تثمين دور البلدية لأنها الأقرب إلى المواطن بكونها مجلسا منتخبا ، عكس الدائرة التي همها الوحيد هو تطبيق الإجراءات الإدارية وعدم ليونتها بالنسبة للمستفيد لأن البلدية أدرى بوضع المستفيد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .
- إيجاد تركيبة مالية أكثر جدوى ، أي لابد من الوصول إلى إنجاز مساكن تتماشى ومتطلبات سكان الريف من حيث الوظيفة السكنية والاعتبارات الاجتماعية ، من حيث المساحة المبنية والتصميم الهندسي ، ويمكن أن يتحقق ذلك برفع سقف الإعانة المقدمة من طرف الدولة و تحديد مستوي المساهمة المالية من طرف المستفيدين ، و سيمكن ذلك و لو مؤقتا من تجنب كثرة الطلبات عل الاعانة من طرف عائلة واحدة ، حيث أ، المتعارف عليه أن سكان الأرياف لا يحبذون انفصال الأولاد عنهم بعد زواجهم .
- فتح باب الاستفادة من إعانة السكن الريفي أما الشباب العزاب ، المستوفون للشروط الأخرى ، لتشجيع هؤلاء عل المكوث بمناطقهم و الحد من هجرتهم نحو المناطق الحضرية .
- توعية السكان المستفيدين من إعانات الدولة لا سيما القاطنين خارج التجمعات الحضرية بضرورة مراعات مقاييس المساحة اللازمة للمسكن الريفي و الجانب التطوري للمسكن في الزمان و المكان قصد ضمان ديمومته لأنه لا بد أن نذكر بأن هذه الفئة الاجتماعية من

السكان ذات أصول بدوية و ليس لها أي مرجعية في ما يخص المسكن القار ، و هذا دور المهندسين و المعماريين و المختصين في علم الاجتماع الريفي

- تسهيل عملية الحصول على العقار للبناء فوق أراضي العرش و مجالات الرعي .
- توفير مواد البناء و تشجيع الورشات التقليدية لصناعة مواد محلية ، مع وضع ضوابط للتحكم في الأسعار .

قائمة المراجع والمصادر

أولا – المراجع باللغة العربية

أ – الكتب :

1. الأشرف ، مصطفى . الجزائر الأمة والمجتمع ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983
2. بوقرة ، بلقاسم . من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد التاريخ الاجتماعي الجزائري تحت المجهر . ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004
3. تركي ، عبد الفتاح . محاضرات علم الاجتماع الريفي والحضري ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا ، مصر ،2011 .
4. التيجاني ، البشير . التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .
5. جابر ، محمد مدحت . جغرافية العمران الريفي والحضري ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الانجلو مصرية ، 2006.
6. الحسنية ، سليم . تنظيم الأسرة فكرا وواقعا وطوحا ، دمشق، وزارة الثقافة السورية ، 1998 .
7. حنا ، ميلاد . الإسكان الحل و المصيدة، القاهرة ، مصر، مطبعة دار المستقبل العربي ، 1986.
8. الديب ، أحمد حمدي . في جغرافية العمران الريفي أسس وتطبيقات ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الأنجلو مصرية ، 2003 .
9. سويدي ، محمد . مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 .
10. الشرقاوي ، عبد الكريم عبد الله . مفهوم الريف والحضر ، القاهرة ، مصر ، دار الكتاب ، 1998 ،.
11. النيال ، مايسة أحمد . التنشئة الاجتماعية ، مصر ، دار المعرفة الجامعية ، 2007

12. علام ، أحمد خالـــــد . تخطيط المـــــدن ، القاهرة ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1983 .

13. العقاد ، أنور . دراســـات في المجتمـــــع العربي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1969 .

14. غيث ، محمد عاطف . دراسات في علم الاجتماع القروي ، بيروت ، دار النهضة العربية . 1967

15. فريحات ، حيدر . تعداد السكن والمساكن لمدينة العقبة ، عمان ، المملكة الاردنية، دائرة الإحصاءات العامة ، 2007 .

16. فركوس ، صالح . تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2005 .

17. وهيبة ، عبد الفتاح محمد . جغرافية السكان ، مصر ، دار النهضة العربية ، 1972 .

ب – الدوريات

1. بن علي ، عبد الحافظ . « البذور الأولى للأزمة الدموية في الجزائر » ، الشروق اليومي ، الجزائر ، عدد 29 / 03 / 2009 .

2. قدادرة ، عاطف ، « مشكلة الجزائريين مع المعاملات السيئة للإدارة وليس مع الدولة » ، يومية الخبر ، عدد يوم 21 أكتوبر 2012 .

جـ – مذكرات التخرج :

1. أوذينة ، فاتح . التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية ،دراسة حالة مخطط شغل الأرض المسيلة. رسالة ماجستير ، جامعة المسيلة ، 2009 .

2. بوحريق ،كريمة . تغيير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري . رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2010 .

3. سوالمية ، عبد الرحمان . استراتيجية التنمية الريفية المستديمة البناء الريفي نموذجا ، دراسة ميدانية ببلدية اولاد سلام . رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2010 .

4. شاكي ، عبد العزيـــز . ظاهرة المثاقفـــة في المدينة . رسالـــــة ماجستير ، جامعة الجزائر2 ، 2012

5. عمراوي ، صلاح الدين . السياسة السكنية في الجزائر . رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009.

6. عقاقبة ، العبد العزيز . تسيير السياسة العمرانية في الجزائر ، مدينة باتنة نموذجا . رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2010 .

7. هويشر ، حميد . السكن الريفي بولايـــة الأغواط . مذكـــرة ماجستير ، جامعة الجزائر 1 ، 2012 .

د – الوثائق والتقارير والهيئات

1. التقرير التمهيـــــدي للاستراتيجيـــــة الوطنيـــة للتنمية الريفية المستدامة ، جويلية 2004 ،

2. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد دراج ، 2008

3. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة المرحلة الثانية 2008.

4. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة ، 2011 .

5. المصلحة التقنية لبلدية أولاد عدي لقبالة

6. مديرية السكن والتجهيزات العمومية ، إحصاءات 2014

7. المجلس الاقتصـــــادي والاجتماعـــــي ، تقرير حول السكن الاجتماعي ، مارس 1995 .

8. وزارة التخطيط ، تقريـــر عام حول المخطط الرباعي الثاني ، ماي 1974 .

9. وزارة السكن ، تقرير حول حصيلة السكن الريفي لسنة 2002.

10. وزارة السكن ، مجلة الصندوق الوطني للسكن CNL، 2003.

11. وزارة المجاهدين المجاهدين ، كفاح المرأة الجزائرية ، مطبعة دار هومة ، 2007 .

12. هـ – مواقع انترنت :

13. موسوعة مقاتل من الصحراء ، موضوعات اجتماعية ونفسية مجتمع القرية ،

14. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/RuralSocie/sec01.doc_cvt.htm

15. بوابة المواطن ، السكن الريفي ، 2011 .

16. http://www.elmouwatin.dz

17. محجوب ، ياسر عثمان محرم .« القرية المصرية قديما وحديثا » ، 1999

18. http://www.academia.edu/227355/The_Egyptian_Village_Past_and_Present_

19. الموسوعة الجغرافية ، المجلة الجغرافية ، من قسم : جغرافية العمران ، العمران الريفي القروي ، 2010/09/11

20. http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=6838

21. الكعبي ،حسين وحيد عزيز .« العلاقة الإقليمية بين المدينة والريف » ، جامعة بابل كلية التربية الأساسية ، 2011/04/12 .

22. http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=23510

23. شموط ، حسن « المدينة والريف ، موقع سوريا نيوز » 2007

24. http://www.syrianews.com/readnews.php?sy_seq=58702

25. المصدر الموقع الالكتروني الرسمي لولاية المسيلة /http://msila-dz.org/ar

26. برنامج جوجل إيرث ، 2011

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1- AIT AMMAR Karim, Le financement de la construction de logement en Algérie, mémoire fin d'étude, école national d'administration, 2001.

2- A.ZUCCHELLE- INTRODUCTION A L'URBANISME OPERATIONNEL ET COMPOSITION URBAIN 1984-VOLUME 2

3- David JIBOYE Achieving Sustainable Housing Development in Nigeria: A Critical Challenge to Governance, International Journal of Humanities and Social Science , July 2011,

4- Djilali BENAMRANE, Crise de l'habitat : perspectives de développement socialiste en Algérie, SNEP, Alger, 1980

5- Ebenezer Howard , les cites gardains de demain-dunod , 1976

6- Jean-Eugène Havel , habitat et logement, presse universitaires de France, France, 1968

7- Jean Paul LACAZE, Les politique du logement, édition Flammarion, Paris, France, 1997.

8- Jean peythieu, Le financement de la construction de logement, édition sirey, Paris ,France,1991.

9- GUELLEB Salima, le financement du logement social réalité et perspectives, mémoire de fin d'étude, école national d'administration, (1996-1997).

10- Nevitt Adam Adela, The economic problem of housing, Ed Land, Me camilllion, England 1975,

11- Neha Pansare, Essay on the Rural Health and Welfare Activities. 2014

http://www.shareyouressays.com/86992/essay-on-the-rural-health-and-welfare-activities

12- Pierre Merlin , Françoise choay : Dictionnaire de L'urbanisme et de L'aménagement , Universitaire de France , 1ere édition , Mars 1988

13- Rachid HAMIDOU, Le logement un défi, OPU, Alger, 1988 .